



التحول والصدمة

III

الاقتصاد السوري (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)
النقد، المصارف، المالية، المديونية

أيهم أسد



التحول والصدمة (٣)

اسم الكتاب: التحول والصدمة (٣)
الاقتصاد السوري (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)
النقد، المصارف، المالية، المديونية
المؤلف : أيهم أسد
الطبعة الأولى : دمشق ٢٠١٥
تصميم الغلاف: أدهم قسّام
الإخراج الفني: أيمن شلغين

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
تمنع إعادة نشر، أو نسخ كل أو جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت،
دون إذن خطي من المؤلف

أيهم أسد

التحول والصدمة

(٣)

الاقتصاد السوري (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

النقد، المصارف، المالية، المديونية

إن السياسة والخطط ليسا عاملين مستقلين، وإنما هما
عنصران من عناصر العملية الاجتماعية التي نحللها.

كارل ماركس

(١)
النَّقد والمصارف

المليارات المكدسة ومأزق التوظيف

ليس غريباً على النظام المصرفي والمالي في سورية أن يكون متخلفاً في ظل بنية اقتصادية شاملة تعاني التخلف والتراجع والفرق في التناقضات التي تبدو آفاق حلها شبه مستعصية، وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع الاقتصادي القائم أن اتخذ النظام المصرفي موقف الحياد والسلبية في الحياة الاقتصادية عامة والمالية والنقدية خاصة وتحوّل إلى مجرد إسفنجة تمتص الأموال من المواطنين ولا تعصرها ثانية.

لقد ظن بعض القائمين على المصارف الحكومية أن ما يقومون به هو الصواب عينه وبدأ سباق جمع الأموال بين المصارف الحكومية كافة، لكن هؤلاء لم يعوا جيداً بأن سلوكهم المالي ذلك هو أبعد ما يكون عن السلوك الاقتصادي السليم وأبعد ما يكون عن كل سياسة نقدية ومالية تحكم آلية عمل أي مصرف بالعالم، وهذا ما انعكس في النهاية على الاقتصاد بشكل عام والمواطن بشكل خاص بطرق مباشرة وغير مباشرة.

نأسف لأن نذكر دائماً بأننا نسعى نحو المديونية الخارجية وبيدنا ممدودة للهبات والمساعدات من الدول الآسيوية والمنظمات الدولية، وأننا ندفع مليارات الليرات سنوياً كأقساط وفوائد للديون الخارجية المترتبة علينا في حين تقبع ملياراتنا في أقبية البنك المركزي

والمصرف التجاري وبقية المصارف المتخصصة الأخرى، ونأسف لأن نقول إن مشاريعنا مازالت عارية وحيدة في أماكنها لسنين طويلة ومتوقفة تنتظر المساعدة ولا أحد يساعدها ويمولها بحجة أن لا اعتمادات متوفرة لإنهاؤها في حين نرى أن الاعتمادات تقدم بطرق غير موضوعية لبعض أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الإنتاجية، ونأسف لأن نقول بأن بعض إدارات تلك المصارف تعجز عن توظيف ما يتكدس لديها من المليارات.

السؤال الذي نريد طرحه والذي بات يورق الجميع باستمرار هو لماذا يفضل بعض المسؤولين الاقتصاديين بقاء تلك المليارات مستمعة بدفء الأقبية وظلمتها ولا يفكرون بإخراجها وتعريضها لضوء الاستثمار والأنشطة الاقتصادية؟ فهل يعتقد هؤلاء أن اقتصادنا قد اكتفى بالاستثمارات التي فيه فقاموا بحجب هذه المليارات عنه؟ إنه واحد من ألباز الاقتصاد التي نتمنى أن نصل لحل لها قريباً!

تشير البيانات المتوفرة بأن حجم الودائع غير المستثمرة في مصرف التسليف الشعبي قد وصلت إلى حدود (٦٢.٥) مليار ليرة، وأعلن المصرف العقاري بأن أرباحه في عام ٢٠٠٢ بلغت ٤٧ مليون ليرة، في حين أن هذه الأرباح قد وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٢٥٨ مليون ليرة. وبالتالي فإن حجم أرباح المصرف قد زاد بـ (5.5) مرة خلال عام واحد فقط، وأشارت إدارة المصرف أيضاً بأن حجم توظيفات المصرف كانت في عام ٢٠٠٢ بحدود (٦.٤) مليار ليرة وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى (٩.٨) مليار ليرة. وهذا معناه أن التوظيفات قد زادت بحدود (٥٣٪) بين العامين السابقين، ونذكر أيضاً بأن المصرف

التجاري السوري يسيطر على حوالي (٦٠%-٧٠٪) من الأنشطة المصرفية كافة وبأن قطاع التجارة يحصل لوحده على حوالي (٧٠٪) من إجمالي القروض المصرفية في سورية.

سنقف أمام هذه الأرقام ونقرؤها من وجهة اجتماعية اقتصادية عندها سنرى بأن هناك مشكلة كبيرة في إدارة أموال المصارف نابعة من مشكلة اقتصادية أكبر، فأغلب هذه الأموال من حيث المبدأ هي أولاً وأخيراً أموال المواطنين المدخرين أنفسهم أو أموال من مؤسسات وشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص قاموا بإيداعها لدى تلك المصارف وغيرها عندما كانت أسعار الفائدة مقبولة نوعاً ما وقبل اتخاذ قرارات التخفيض التي حدثت منذ أشهر قليلة، ورغم أننا نؤكد أن الادخار الشخصي في سورية ما يزال ضعيفاً إلا أنه وعبر سنوات كثيرة من تراكم الإيداعات تراكمت تلك المليارات لدى المصارف كافة، ورغم أن المواطن قد ضحى بجزء من دخله المحدود لصالح إيداعها في هذه المصارف المتعددة، رغم ذلك لم تقم المصارف بعكس منفعة هذه الأموال على المواطنين الذين قدموها لها، ولم تحرص هذه المصارف على خلق فرص استثمارية خاصة بها لتحريك هذه الأموال وتشغيلها بما يعود عليها وعلى المودعين بالفائدة الكبيرة بل عمدت إلى أسلوب غاية في التقليدية هو منح القروض لشراء الشقق السكنية وفتح المكاتب والعيادات والصيديات وتمويل العمليات التجارية من استيراد وتصدير واعتمادات مستندية، وكلها في النهاية لا تشكل مشاريع إنتاجية بالمعنى الاقتصادي للكلمة، وبالتالي حُرم الاقتصاد على مدار عقود طويلة من التوظيفات التي

كان من الممكن أن تنشّط الاقتصاد وترفع معدلات النمو الاقتصادي وتزيد من دخل المواطنين دون اللجوء إلى زيادة دخلهم واقتطاع تلك الزيادة مرة ثانية من أماكن أخرى، فوجود (٦٢.٥) مليار ليرة مجمدة لدى مصرف واحد يعني ببساطة أن التفكير الاقتصادي لدى إدارة ذلك المصرف ما زال غير سليم، ومن ناحية ثانية يعني أن هناك خللاً واضحاً في التشريع المالي والمصرفي الذي لا يساعد تلك الإدارة على ممارسة دور اقتصادي إن هي أرادت ذلك، ذلك الرقم يعني أيضاً حرمان الاقتصاد مما يزيد على ١٠ مشاريع اقتصادية ضخمة كلفة كل منها ٦ مليار ليرة، وهي تشغل مئات الأيدي العاملة وتعود لتدرّ أرباحاً على الاقتصاد والمواطنين على السواء وتحرك عملية الاقتصاد بترابطاتها المتوقفة. ومن ناحية ثانية فإن تضاعف أرباح المصرف العقاري بأكثر من خمس مرات مقابل عدم زيادة توظيفاته إلا بأكثر من النصف بقليل يعني أن هناك إجحافاً واضحاً بحق المواطنين الذين يودعون أموالهم لدى هذه المصارف، وتهرباً من مسؤوليات اقتصادية اجتماعية حقيقية والتعامل مع الناس بعقلية جامع الأموال الرسمي.

توحي الأرقام البسيطة السابقة بأن القطاع العام في سورية قادر من حيث المبدأ على الاستثمار من أمواله وتحريك النشاط الاقتصادي فيما لو أحسنت الإدارة المالية إدارة تلك الأموال المكدسة عندها، ولكن لماذا لم تتحرك الإدارة العامة إلى الزج بتلك الأموال في الاقتصاد ونحن بأمس الحاجة إليها لتصحيح وزيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تشير بعض الدراسات إلى أنها تكاد لا تزيد عن

(٣٪) سنوياً، ولماذا تعول الحكومة على استثمارات القطاع الخاص وتراهن عليها وعصب الاقتصاد موجود في يديها ونقصد به المال طبعاً؟ ولماذا يختنق القطاع العام تحت ضغط نقص التمويل وتقدم آلاته وضعف إنتاجيته ولدى الحكومة المليارات القادرة على إنقاذه وببساطة شديدة وبسرعة أيضاً، لماذا يعاني المواطن من انخفاض واضح في الأجور والرواتب وبحجة أن لا إمكانية لزيادة دخله دون زيادة أسعار مواد أخرى لتعويض العجز الذي قد يحصل في موازنة الحكومة ونحن نرى تلك الأرقام؟. ولماذا تعتمد الموازنة في تمويلها على إيرادات الأنشطة الخدمية مثل الاتصالات والأنشطة غير الإنتاجية مثل تجارة السيارات وإيرادات الموارد الناضبة كالنفط ولا يعتمد التمويل على القطاعات الاقتصادية الحقيقية التي فيما لو وظفت تلك المصارف أموالها فيها لكانت أكثر ثباتاً ومتانة لإبقائها؟

في النهاية فالمواطن هو الذي يتحمل أعباء تلك السياسة التي تتبعها الحكومة عبر إدارتها المالية رغم أنه يمول تلك الإدارة بالموارد الضريبية والإيداعات المصرفية ومن الموارد الأخرى، فهل تحمّلت الإدارة المالية في سورية مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية كافة كما يجب تجاه المواطن؟!

نيسان ٢٠٠٤

بين المصرف الصناعي وبنك الاستثمار الأوربي

أشياء كثيرة لم تعد تثير الدهشة فينا لأنها أصبحت أشياء عادية، رغم أن جعلها عادية أمر ليس عادياً أبداً، فالمصرف الصناعي هو الشيء العادي، لكن موقعه المصرفي في الاقتصاد هو الشيء غير العادي أبداً، فهذا المصرف اليوم هو المصرف الأصغر بكل المقاييس بين باقي المصارف الحكومية الأخرى (التجاري، الزراعي، العقاري، التوفير، التسليف)، وهو الأصغر أيضاً بين باقي المصارف الخاصة الجديدة، فهو الأصغر من حيث رأس المال المدفوع والإيداعات وحجم الإقراض والسيولة وحتى عدد الفروع التابعة له.. وهو لا يسيطر إلا على نسبة ضئيلة جداً من إجمالي حجم التمويل المصرفي العام في الاقتصاد، وبالتالي فإن الأهمية النسبية للمصرف الصناعي في الجهاز المصرفي السوري تبدو قليلة ومتواضعة!

تكمن المشكلة أنه إذا ما قارننا حجم المصرف الصناعي وعملياته المصرفية مع رهان الحكومة على تطوير الصناعة السورية ومستقبلها وأثرها على الاقتصاد والأمل الذي تعلقه عليها وجدنا أن هناك لا منطقية وخطورة حقيقية في ذلك الرهان ونحن بدورنا نراهن على رهان الحكومة ذلك، ليس من باب المشاكسة الاقتصادية بل من باب المنطق وقراءة الواقع فقط فالسؤال الذي نطرحه هو : إذا كانت الحكومة تراهن جدياً على تطوير الصناعة والاعتماد عليها

في رفع الاقتصاد مستقبلاً فمن سيمول ذلك التطوير وكيف؟ وهل تعتقد الحكومة أن المصرف الصناعي كفيل بتحمل تكاليف ذلك الرهان بوضعه الحالي ولوحده بدون مساندة؟ هذا مع العلم أن أي من المصارف الخاصة لم تمنح أي قرض لتمويل الصناعة المحلية.

رهان الحكومة امتد نحو الخارج وتحديداً نحو بنك الاستثمار الأوروبي والأربعين مليون يورو (أي ما يعادل ٢ مليار ليرة) التي سوف يقدمها البنك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري بدءاً من مطلع عام ٢٠٠٥، ذلك الامتداد نحو الخارج يخفي انسحاباً وتقليصاً في الداخل، فالمصرف الصناعي الذي يطالب برفع رأس ماله من ٨٥٢ مليون ليرة (التي هي رأس ماله المدفوع فعلاً) إلى ١.٥ مليار ليرة (والتي هي رأس ماله الاسمي) لم يلق طلبه ذلك آذاناً من أحد، لا من وزارة المالية ولا من البنك المركزي وكلاهما لم يمدا يد العون للمصرف رغم مسؤوليتهما المباشرة عنه، ويبدو الخوض في تفاصيل أزمة سيولة المصرف الصناعي التي يعاني منها منذ مدة ومثاهات ومجاهل تلك الأزمة يبدو مغامرة لغموض تفاصيلها الدقيقة، تلك الأزمة اختصرها رئيس هيئة تخطيط الدولة في محاضراته التي ألقاها على مدرج جامعة دمشق عن واقع الاقتصاد السوري يوم (٢٠٠٤/١٢/١٥) حين صرح بأن نسبة القروض الغير منتجة تشكل (٣٠٪) من قروض المصرف وأن سيولة المصرف منخفضة جداً بل هي سالبة، وأمام تلك المعطيات نجد أنفسنا في تناقض اقتصادي غير واضح أو مفهوم وربما غير مبرر.

تناقض ينطلق من فكرة وسؤال، الفكرة تقول أن حجم القروض التي سيمول بها بنك الاستثمار الأوروبي مشاريع صناعية سورية هو أكبر من رأس مال مصرف متخصص بالصناعة قائم منذ ٤٦ عام وهذا ما يمهد على المدى الطويل لخروج المصرف الصناعي من الاقتصاد ووضعه جانباً كلاعب احتياطي بعد أن يسيطر بنك الاستثمار الأوروبي على جزء هام من قطاع الصناعة المحلية بقروضه التي حدها الأدنى (١٠٠) ألف يورو وتتراوح مدة سدادها بين (٤-٨) سنوات، أما السؤال غاية في البساطة وهو كيف تسهل وتسرع وزارة المالية بكل ما أوتيت من إمكانيات عمل بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل الصناعة المحلية وتترك المصرف المحلي الوحيد المتخصص بذلك يتخبط في أزماته ولا تمد له يد العون؟ ليس من الناحية الأدبية أبداً بل من الناحية القانونية أولاً والاقتصادية ثانياً ونحن بنفس الوقت نسمع خطابها عن تطوير الاقتصاد وتحديثه وضرورات التعجيل بالإصلاح المصرفي والمالي وأين البنك المركزي من كل تلك المعمة المصرفية وما حقيقة دوره فيها يا ترى؟

على المصرف الصناعي أن يلعب دوراً قيادياً ومحورياً في تمويل الصناعة العامة والخاصة على السواء وأن يدير ذلك التمويل بطريقة تحقق قيادية الصناعة تلك وذلك بأن يكون له حرية وهامشاً كبيراً في تحديد ورسم السياسة الصناعية السورية وخاصة في ظل ما يواجهه هو كمصرف بين باقي المصارف وفي ظل ما سيترتب على سورية في السنوات القادمة من ضغوطات على قطاع الصناعة تبعاً لاستحقاقات الشراكة السورية الأوروبية المقبلة

ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ العمل بها والأهم من ذلك تلك الضغوطات المترتبة عن البدء بتحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد السوق

إن المعطيات المالية الحقيقية للمصرف الصناعي تؤكد تشوّه وهزالة ذلك الدور لأسباب لا تتعلق بالمصرف بشكل مباشر وإنما تتعلق بسياسة وزارة المالية والبنك المركزي التي عليه الالتزام بها، ففي نهاية المطاف نرى أن المصرف يخضع لبيروقراطية اقتصادية (المالية والبنك المركزي) متعثرة ومصابة بشلل التطور والتطوير الفكري والاقتصادي ولا تملك بعد نظر اقتصادي ومالي مستقبلي وضعيفة المرونة تجاه أي تغيير وربما مقاومة له أحيانا كثيرة الأمر الذي ينعكس على أداء المصرف باستمرار كونه ملزماً بما تقرره تلك البيروقراطية حتى إشعار آخر وكونه الحلقة الأضعف فيها ومن بيروقراطية المالية والمركزي إلى المنافسة مع الآخر نجد أن المصرف الصناعي هو الأضعف أيضاً أمام المصارف الداخلية الخاصة والخارجية الدولية من ناحية المرونة والحجم المالي وأشياء كثيرة أخرى، فأى رهان مصري في صناعي وطني تسعى إليه الحكومة أمام تلك الوقائع وأي دور تلعبه وزارة المالية والبنك المركزي في إعاقة أحد أطراف ذلك الرهان... أي المصرف الصناعي؟

النتيجة أن من يراهن على تحريك وتطوير الاقتصاد من خلال قطاع الصناعة عليه بكل بساطة أن يحرك هذا القطاع أولاً من خلال شبكة مصرفية متكاملة وفعالة خاصة به، وأن يقوي ويعزز تلك الشبكة ويوازن بين مكوناتها لا أن يتركها مثقوبة ومتعثرة محلياً

ومراهن عليها خارجيا وأن لا يتعامل مع جزئها الداخلي بعقلية متقدمة متصلبة وأن يبدي تجاهها مرونة على الأقل توازي المرونة التي يبديها تجاه الجهات الخارجية فالسرعة التي تتجاوب فيها وزارة المالية مع بنك الاستثمار الأوروبي تنفيذاً لاتفاقية التمويل تلك يتمناها أي مصرف محلي لدينا ويتطلع إليها باشتياق شديد

كانون الثاني ٢٠٠٥

الاقتصاد الهش والليرة المتينة

بعد أن ألقى حاكم مصرف سورية المركزي محاضرة أمام طلاب كلية الاقتصاد، حول مبررات القرارات النقدية الجديدة التي اتخذها مجلس النقد والتسليف، سألت الحاكم سؤالاً محدداً وواضحاً وقلت له إن التحليل النهائي الذي أنجزته هيئة تخطيط الدولة حول الوضع الاقتصادي الراهن لسورية، تبين فيه أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد هشّ وفق كل المقاييس والمؤشرات، فهناك معدلات بطالة مرتفعة، ومعدلات نمو منخفضة، وضعف في إنتاجية عوامل الإنتاج، وتراجع في مستويات المعيشة، واعتماد شديد على صادرات المواد الأولية، وتراجع لدور النفط، وتراجع في الإنتاجية الحديدية لرأس المال، ووضع إقليمي ودولي غير مستقر، ففي ظل كل هذه العوامل الاقتصادية السلبية، كيف تكون الليرة السورية متينة، وما هو المبرر الاقتصادي لهذه المتانة؟ جاءت إجابة الحاكم هادئة لكنها غير مقنعة إذ قال: بسبب وجود هذه العوامل التي ذكرتها فإن الليرة وصلت إلى ما هي عليه الآن، ولولا وجود تلك المؤشرات لكانت الليرة أكثر متانة. إجابة حاكم مصرف سورية المركزي التي لم تقنعني، دفعتني لسؤاله سؤالاً آخر فقلت له: لكنك صرّحت ذات مرة أن هناك اقتصاداً متيناً يحمي الليرة، فهل يحمي النفط الليرة وهو مورد ناضب، أم هل تحمي الليرة مليارات الدولارات المجمّدة لديكم في البنك، وهي التي

يمكن خسارتها بأيام قليلة بسبب عمليات مضاربة أو تهريب عملة للخارج مثلاً؟ فأجاب: ومن قال لك إننا نعتمد على النفط والاحتياطي الدولارى فقط للحفاظ على قيمة الليرة؟ فلدينا السياحة والصادرات الأخرى، والتحويلات الخارجية، وكلها عوامل دعم واستقرار لليرة.

أليس النقد ظل الاقتصاد؟ فكيف يكون الجسم مشوهاً وظله سليم ومعافى؟ هذا هو السؤال المحوري في علاقة الليرة مع الاقتصاد، أما الأسئلة الأخرى فهي كثيرة وحساسة أيضاً مثل: ما هو مستقبل الليرة في مرحلة ما بعد النفط؟ وما هي القيمة الحقيقية لليرة السورية؟ وما هي فعالية المصرف المركزي في إدارة الليرة بوجود اقتصاد غير متماسك؟

تتالت في الاقتصاد السوري خلال مدد زمنية متفرقة العديد من التصريحات التي تؤكد سلامة الليرة السورية ومثانة قيمتها، لكنّ أحداً ما لم يعط تفسيراً اقتصادياً مقنعاً لتلك المثانة، لا حاكم مصرف سورية المركزي، ولا حتى وزير المالية، ولا وزير الاقتصاد، باعتبارهم رؤوس مثلث الإدارة الاقتصادية في سورية، ولجأ الجميع إلى التفسير التقليدي لهذه المثانة، والذي يقول بوجود احتياطي كبير من العملات الأجنبية ووجود عائدات كبيرة من النفط. ولكن ماذا عن بنية الاقتصاد ككل الذي من المفترض أن تستند مثانة الليرة إليه، لا أن تستند إلى قطاع واحد وناضب فيه. فالتعليل الدائم بأن عائدات النفط هي الداعم لوضع الليرة هو تعليل ميكانيكي وأنّي، ويطرح سؤالاً بدهياً، وهو ماذا بعد أن ينضب النفط؟ مثانة الليرة من

متانة الاقتصاد بشكل عام، ولكن ما هو الوضع الفعلي للاقتصاد السوري الآن؟ إذا استطعنا الإجابة عن هذا السؤال عندها نستطيع أن نعرف مباشرة إن كانت الليرة متينة أم لا. والمنطق الاقتصادي يقول إن تفاعل كل العوامل الاقتصادية والسياسية مع بعضها بعضاً هو الذي يحدد متانة الليرة، وطالما أن الشعارات والتصريحات الحكومية هي التي تعلن متانة الليرة فدعونا نترك أهل البيت يبينون لنا أيضاً ما هو الوضع الحقيقي للاقتصاد لنعرف مقدار التفاخر بين الحقائق والشعارات. فهي هيئة تخطيط الدولة تصف حالة الاقتصاد السوري في عام ٢٠٠٥ بالقول:

يعاني الاقتصاد السوري من اختلالات ومشاكل جوهرية في مصادر النمو الاقتصادي، فالتراجع كمي في كل من الاستثمار المادي والتشغيل، وكيفي في إنتاجية العامل وكفاءة رأس المال، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، الأمر الذي يعكس تدهوراً في رأس المال البشري الذي يُعد المصدر الرئيسي للإنتاجية والتنافسية في عالم الغد، نتيجة تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة كماً وكيفاً، وعدم تطوير الجانب المعرفي في العملية الإنتاجية، فضلاً عن تراجع استخدام التقانة، ما انعكس سلباً على العملية الإنتاجية، وجعل إمكانية تحقيق معدلات نمو مستدامة أمراً متعذراً في الظروف الحالية.

ولقد لعبت التشريعات والسياسات الكلية بالرغم من كل الجهود التي بذلت بداية التسعينات وفي الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) دوراً غير مشجع للنمو وللإستثمار الأمثل للموارد، وتطوير القدرات البشرية من جهة، وغير مركز نحو زيادة العدالة الاجتماعية- بالرغم من سياسات

الدعم المكلفة التي تقوم بها الحكومة- من جهة أخرى، وذلك نتيجة ضعف الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم الوضوح في التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية.

إن نتائج هذه العوامل الجوهرية انعكست في معدلات نمو حقيقية متراجعة تقلّ عن معدل نمو السكان لآخر سبع سنوات، وأدت إلى تشكل اقتصاد يعتمد على النفط والزراعة بنسب متزايدة، وفيه ضعف في قطاع الصناعة التحويلية، وتضخم في الخدمات ماعدا الخدمات المالية التي بقيت الأضعف في المنطقة. وانعكس ذلك على تنوع ضعيف للصادرات، وقيم مضافة منخفضة، وخسارة أسواق تقليدية للسلع السورية.

إن ضعف استغلال الإمكانيات الكامنة الكبيرة نسبياً في الاقتصاد السوري وخاصة الموارد البشرية، قاد إلى خسائر اقتصادية واجتماعية، من حيث انخفاض العائد الاقتصادي، وبالتالي تراجع رفاهية المجتمع من جهة، وبذل الإنسان لأقل من قدراته الكامنة ما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية ونفسية.

هذه هي ألف باء اختلالات الاقتصاد السوري، وإذا ما أردنا التعمق أكثر في هذه الاختلالات، وجدنا المشاكل بانتظارنا، وها هي أحد أهم الأمثلة على هشاشة الاقتصاد، وتدهور حالته، أي معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات المعيشة، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من (٨.٥%) وسطياً خلال أعوام (١٩٩٠-١٩٩٦) إلى (٢.٤%) خلال أعوام (١٩٩٧-٢٠٠٣)، ويعود الانكماش

الاقتصادي الذي حصل خلال تلك الفترة إلى تراجع الاستثمار الخاص بسبب عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب من جهة، وبسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للإنفاق الاستثماري، مع تدني نسب التنفيذ من جهة أخرى. كما يعاني الدخل الوطني من خلل في هيكلية التوزيع وخاصة خلال السنوات (١٩٩٢-٢٠٠٣)، إذ ازدادت حصة الأرباح والربوع، وأجور العاملين لحسابهم الخاص على حساب حصة الأجور، ويتضح ذلك من خلال تراجع القيمة الحقيقية للأجور نتيجة انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وثبات الأجور الاسمية خلال تلك الفترة، وقد أثبتت الدراسات أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ تقارب حصته عام ١٩٨٠؟

الآن، وبعد كل تلك المؤشرات، من سيقنع بأن الليرة متينة؟ أو أن وراءها اقتصاداً قوياً يحميها؟ أو من يملك المبررات الاقتصادية الحقيقية ليتحدث عن متانة الليرة؟ فهل الليرة متينة بالشعارات مثلما كان الاقتصاد متيناً بالطريقة نفسها؟

إن حالة الانغلاق الاقتصادي الذي عايشته وتعيشه سورية، وحالة أسعار الصرف الإدارية، وحالة تكديس العملة الأجنبية دون استثمارها، واصطناع السوق غير النظامية للقطع، كانت من أهم العوامل التي أدت إلى المتانة المفتعلة لليرة السورية، في حين أن العوامل الحقيقية لمتانة الليرة غير متوفرة مثل الصناعة المتطورة والصادرات التكنولوجية، ورأس المال البشري، والإنتاج المادي والفائض في الميزان التجاري مع النفط أو بدونه، وخاصة إذا ما

عرفنا أن العجز في الميزان التجاري السوري ورغم وجود النفط وصل في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٧٧ مليار ليرة.

يعزو بعض الاقتصاديين في سورية أسباب الاستقرار النسبي في سعر صرف الليرة السورية إلى عدة عوامل، منها وجود فائض في الميزان التجاري مع إدخال عائدات النفط فيه، ووجود احتياطي معقول لدى البنك المركزي، والمصرف التجاري يقدر بـ ٢٠ مليار دولار، واتباع سياسة عدم التدخل لتمويل القطاع الخاص، وجعله يعتمد على مصادره الخاصة سواء عن طريق الصادرات أم التسهيلات الائتمانية أو التحويلات الخارجية، لكن هذا في النهاية انصب طلباً على السوق غير النظامية، واتباع سياسة الانكماش في الإنفاق الاستثماري في القطاع العام منذ سنوات، يضاف إليها ضآلة حجم طلب السوريين المقيمين على القطع لغايات السفر، والسياحة والاستطباب، والدراسة في الخارج.

لكن كل تلك العوامل هي مجرد عوامل ثبات مؤقتة لوضع الليرة تخلق لها متانة مؤقتة، أي أنها بمثابة تخدير موضعي لجزء من جسم الاقتصاد لكنه الأهم على الإطلاق. الليرة تعني الثروة، واهتزاز متانة وقيمة الليرة يعني اختلالاً إضافياً في التوزيع الاجتماعي للثروة، وإحداث المزيد من الفجوات الاقتصادية. وإن اقتصاداً مفككاً ورعيماً ومتناقضاً لن يكون خط دفاع للعملة الوطنية أبداً.

تموز ٢٠٠٥

المصرف الصناعي تدهور مستمر

في الوقت الذي تسوّق فيه الخطة الخمسية العاشرة قدرتها على إحداث طفرة صناعية في بنية الاقتصاد السوري خلال السنوات الخمسة القادمة، من خلال رفع وتيرة نمو الصادرات الصناعية، والتقليل من الاعتماد على عائدات النفط، ودعم القطاع الخاص الصناعي، في نفس هذا الوقت يلفظ المصرف الصناعي أنفاسه المصرفية الأخيرة، دون أن يُقدم لا البنك المركزي ولا وزارة المالية بشكل جدي على معالجة وضعه رغم معرفتهم الوثيقة به. فالمصرف الصناعي قد تحول بجدارة إلى مكتب حكومي كبير لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية فقط دون أن يكون لديه أي قدرات أو نشاطات مصرفية أخرى، فهو ممنوع من التعامل بالقطع الأجنبي، وحساباته لا تحتوي ولو على دولار واحد، وهو بنفس الوقت يشهد تراجعاً ملحوظاً في قيمة ودائعه المصرفية، تلك الودائع التي انخفضت من (٢٢.٣٢٤) مليار ليرة في بداية عام ٢٠٠٥ إلى (٢٠.٥٥١) مليار ليرة في بداية الشهر العاشر منه، أي أنها انخفضت بنسبة (١٢٪) خلال عشرة أشهر فقط، وهو ممنوع من فتح الاعتمادات المستندية مباشرة لمستوردي الآلات والمعدات الصناعية، ويعاني دائماً من مشاكل تأمين السيولة لتمويل قروض المتعاملين معه، والشيء المسموح له فعله هو دراسة المشاريع المقدمة إليه،

والموافقة عليها أو رفضها، وصرف قيم المستوردات للصناعيين بالليرة السورية بعد استيرادها. وفق هذه المعطيات يعتبر المصرف الصناعي موعوداً مصرفياً على يدي الحكومة ذاتها، فهو مقصي تماماً عن رسم السياسة الصناعية في الاقتصاد، وهو محروم من الأدوات المصرفية البسيطة التي يتمتع بها أي مصرف في أي اقتصاد، ودوره مقلص للحدود الدنيا، ثم تأتي هيئة تخطيط الدولة لتتحدث عن الإصلاح المصرفي، ولتراهن على التطوير الصناعي في ظل تهميش عمل المصرف الصناعي الذي من المفترض أن يكون ذو دور محوري في تلك العملية.

باستطاعتنا الآن أن نسأل عن أسباب ودوافع محاولة إغراق المصرف الصناعي بهذه الطريقة العلنية، وباستطاعتنا أن نطالب مجلس النقد والتسليف ووزارة المالية أيضاً بتقديم تفسير اقتصادي منطقي ومقنع عن الحالة التي وصل إليها، وأن نسألهم عن الإجراءات التي اتخذوها لوقف تدهوره وإعادة الحياة المصرفية. أليس المصرف الصناعي جزء من القطاع العام الذي تعهدت الحكومات السورية المتعاقبة بإصلاحه والحفاظ عليه، أم أن مغالطة الحكومة للقطاع المصرفي الخاص قد بدأت تتحول لعناق حار بينهما؟

كانون ثاني ٢٠٠٦

البنك المركزي وقصة قراراته

كان ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٥ بمثابة أول اختبار حقيقي وميداني للسياسة النقدية في سورية منذ سنوات عدة، وكان بنفس الوقت بمثابة مقياس للبنك المركزي وتحديدًا على قدرته للتحكم بالسوق النقدية خلال الأزمات وعلى قدرته على حماية الليرة من الهزات والاضغوط المفاجئة. سعر صرف الدولار الذي وصل إلى حدود ٦١ ليرة عاد ليستقر عند حدود الـ ٥٥ ليرة بعد شهرين من حالة الصعود المستمر، ذلك الارتفاع والانخفاض قد حملا في طياتهما العديد من الأسئلة وأهلاً لفتح الكثير من الأبواب الموصدة حول مصير العملة الوطنية ومدى قدرة الاقتصاد والقائمين عليه على التحكم بها وإدارة أي أزمة طارئة تهدد استقرارها، والأهم من ذلك كله فقد استطاعت تلك الأزمة أن تلقي علينا بثقل سؤال مقلق ينطلق من فرضية أن من يملك الكتلة النقدية الأكبر هو الذي يملك قدرة إدارتها والتحكم بقيمتها وبالتالي التحكم بمصير الاقتصاد وقد كان ذلك السؤال: من الذي يملك تلك الكتلة النقدية وإمكانية التحكم بها؟ ومن يملك إمكانية تقرير مصيرها؟ أو ببساطة أكثر من الذي يملك القرار النقدي في الاقتصاد السوري؟ أي السلطة النقدية الرسمية فعلاً؟ أم سلطة السوق من نخب صناعية

وتجارية تقليدية ونخب هجينة نصف سياسية ونصف اقتصادية؟
الأهم من ذلك كله أن القرار الاقتصادي خرج للعلن وهو بحالة
تلبك شديد اقتصادياً وإعلامياً ولم يكن ذو فعالية ميدانية أبداً،
فقد جاء قراراً محايداً ومضطرباً عكس ما روج له تماماً على أنه
قرار مُنقذ وفعال.

اتخذ مصرف سورية المركزي خلال الأشهر الماضية العديد من
القرارات النقدية في محاولة منه لضبط سعر صرف الليرة وكان من
جملة هذه الإجراءات ما أطلق عليه البنك المركزي اسم شهادات
الإيداع التي حاول من خلالها سحب كتلة نقدية بالليرات السورية من
التداول لمنع المضاربة بها على الدولار بالإضافة إلى استخدامها كأداة
نقدية للحصول على ودائع طويلة الأجل. ولكن ما هو الأثر الحقيقي
لهذه الشهادات على النظام المصرفي العام في سورية؟ وهل شهادات
الإيداع تلك ذات جدوى مالية واقتصادية وذات أثر ايجابي على
الاقتصاد؟

لقد بدأت مصارف القطاع العام بطرح شهادات الإيداع للاكتتاب
عليها وذلك تنفيذا لقرار مجلس النقد والتسليف الذي نص على
ذلك، لكن هناك مفارقة غريبة من نوعها تكمن في أن هناك إشارة
إنذار أطلقها مصرف التسليف الشعبي لمجلس النقد والتسليف
يحذره منها من العواقب السلبية المترتبة على إصدار تلك الشهادات
على الأقل بالنسبة له، فهل لم تلتقط المصارف العامة هذه الإشارة
أبداً واستمرت تحث خطأها نحو تنفيذ قرار مجلس النقد والتسليف
فقط ودون أي اعتبار لأي شيء آخر؟ ولكن ما هي هذه الإشارة التي

أطلقها مصرف التسليف الشعبي يا ترى؟ وهل نظر إليها البنك المركزي بعين الجد والحذر؟

للإجابة على هذا السؤال نقول أنه وبتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٥ رفع مصرف التسليف الشعبي كتاباً رسمياً إلى مجلس النقد والتسليف يشرح فيه الآثار السلبية التي ستترتب على المصرف نتيجة العمل بنظام شهادات الإيداع، حيث فتد مصرف التسليف في كتابه ذلك تلك المخاطر وفق التالي:

- إن وسطي معدل الفائدة التي ستدفع على شهادات الإيداع هي بحدود (٩.٥٪) سنوياً.
- الأعباء الأخرى التي يتحملها المصرف على الإيداعات تقدر بحدود (١٪).
- يصبح معدل الفائدة والأعباء التي سيتحملها المصرف هي بحدود (١٠.٥٪).
- وسطي معدل الفائدة المدينة التي يتقاضاها المصرف على قروضه هي بحدود (٧.٥٪) سنوياً، وبالتالي تكون الفائدة الممنوحة على شهادات الإيداع تزيد بمعدل (٢.٧٥٪) سنوياً عن الفائدة المقبوضة من نشاط القروض وبدون هامش ربح للمصرف مما يعرض المصرف إلى ظهور عجز في ناتج الاستثمار.

ربما يكون كتاب مصرف التسليف الشعبي مؤشراً أولياً على عدم دراسة نظام شهادات الإيداع دراسة كافية وعلى عدم إجراء أي تحليل اقتصادي حقيقي من قبل البنك المركزي للآثار المالية والنقدية لهذه الشهادات، فإذا كان أعلى معدل فائدة تأخذه المصارف من المودعين هو (٩٪) فإنها في حال إصدارها لشهادات الإيداع ولمدة عام واحد فقط فإنها ستدفع لنفس هؤلاء المودعين (٩٪) أيضاً، أي أنها نظرياً لن تريح ولن تخسر شيئاً أبداً، لكنها عملياً سوف تكون خاسرة على المدى الطويل إذا أقبل المودعين على الاكتتاب بشهادات الإيداع لمدة تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل فائدة قدره (١٠٪) سنوياً، فما هو المبرر الاقتصادي والعملي لطرح مثل هذا النوع من الشهادات ضمن الجهاز المصرفي؟ خاصة إذا ما عرفنا أن مصرفاً مثل المصرف الصناعي يعاني بالأساس من أزمة تمويل خانقة وهو بالكاد يستطيع أن يمول قروضه الصناعية وأنه تاريخياً لم تتوفر لديه ودائع طويلة الأجل، فكيف سيدفع فوائد على هذه الشهادات إذا؟ هذا مع العلم أن المصارف الخاصة لم تقم بإصدار هذه الشهادات أبداً لافتقارها بعدم جدواها الاقتصادية حيث إنها ستتحمل لقاء إصدارها معدلات فائدة عالية جداً دون تحقيق عائد مواز لها من فوائد الإيداعات وبالتالي فهي في غنى عنها .

ومن ناحية ثانية يؤكد بعض المطلعين على أنظمة إصدار شهادات الإيداع في الدول العربية المجاورة من أن هذه الشهادات تصدر لأوقات محددة ولأهداف محددة ودقيقة جداً وليس كما فعل البنك المركزي في سورية على الإطلاق، فهي بالعادة تصدر لمدة ١٤ إلى ١٥

يوم كما في النظام المصرفي العماني مثلاً لسحب كتلة نقدية كبيرة من السوق ولتأمين إيداعات طويلة الأجل تخدم قروضا طويلة الأجل ولم يحصل أن أصدرت لسنتين أو أكثر. ومن ناحية ثالثة يقول أولئك المطلعين بأن فروقات أسعار الفوائد المترتبة على هذه الشهادات تتحملها عادة البنوك المركزية ذاتها ولا تتحملها البنوك المصدرة لها في حين أن البنك المركزي في سورية لم يفعل ذلك أبداً وترك تحمل عبء فروقات الفوائد تلك يقع على عاتق المصارف العامة لوحدها، وهذه الأخيرة بحكم نظامها الداخلي فهي ملزمة بتنفيذ قرارات الحكومة كما هي، ولم يقتصر البنك المركزي على هذا بل أنه أكد في قرار إصدار تلك الشهادات أنه غير ضامن لها أبداً وقد ذكر القرار ذلك صراحة عندما قال: إنه على المصارف عند إعداد نشرة إصدار لتسويق شهادات الإيداع أن تُضمنها بشكل واضح وصریح عدم علاقة مصرف سورية المركزي بمضمون النشرة وعدم ضمانته لشهادات الإيداع. وبعد هذا لم يفسر البنك المركزي لأحد ما هو معنى هذا الكلام وما هو مبرر اتخاذه لمثل هذا الإجراء، وكيف أنه غير ضامن لتلك الشهادات.

كما أثار قرار البنك المركزي الذي رفع بموجه رسمياً سعر الصرف إلى ٥٧.٥ ليرة للدولار الواحد جدلاً حوله وحول الأسباب التي دعت البنك المركزي للتوجه إليه، وخاصة إذا ما عرفنا أن سوق الصرف السوداء والمسيطر عليها من قبل بعض الشخصيات التجارية قد استجابت عكسياً لهذا القرار رافعة بذلك سعر الصرف إلى حدود الـ ٦١ ليرة للدولار الواحد على عكس توقعات البنك المركزي بإمكانية

خفض ذلك السعر، لكن تحليل الوقائع قد دل لاحقاً على أن السلطة النقدية كانت تفازل السوق السوداء على أمل ضبط سعر الصرف وتهدئته بأقل كلفة ممكنة لها، هذه المغازلة قد أكدتها بعض الأوساط النقدية المطلعة على حركة السوق والقريبة منه مؤكدة بأن البنك المركزي لم يكن مستعداً خلال تلك الأزمة للمغامرة بقذف كمية كبيرة من احتياطياته النقدية في السوق ظناً منه أن هذه الأزمة مؤقتة وستزول بعد أن يخف الضغط السياسي على سورية، ووفقاً لهذا التوجه فقد ترك البنك المركزي للسوق السوداء فسحة كبيرة للعب على ترده ذلك وترك لها هامشاً مقصوداً أو غير مقصود لإدارة سعر الصرف.

ومن جهة أخرى كانت السلطة النقدية على ما يبدو قد اعتقدت بأن ضخ كميات كبيرة من الدولارات بالسوق كان أمراً مكلفاً جداً وغير مضمون النتائج أبداً وخاصة إذا ما تسارعت الضغوط السياسية مرة أخرى وبشكل مفاجئ من جديد على سورية وخاصة في ظل عدم وجود أي تقديرات مستقبلية لتلك الأزمة. ولكن لماذا تم رفع سعر الصرف رسمياً؟ ولماذا تحولت المغازلة بين المركزي والسوق السوداء إلى حالة عناق حار؟ يقول بعض المطلعين على هذا الموضوع بأن السوق السوداء وفي الحالات الطبيعية كانت تمتد الجهاز المصرفي بجزء مهم من القطع الأجنبي وأثناء الأزمة وعندما ارتفع سعر الصرف في السوق السوداء وبقي على حاله لدى المصارف العامة والخاصة لم يعد من مصلحة تجار السوق بيع العملات للمصارف المرخصة، وفضلوا بيعها في السوق السوداء لتحقيق ربح أكبر ناتج

عن إقبال طبقة التجار والصناعيين بالدرجة الأولى عن تحويل أرصدتهم بالليرات السورية إلى دولارات وبشكل سريع، والنتيجة أن الأزمة قد اشتدت وأصبح هناك فارق بين سعر صرف الدولار في المصارف العامة وبين سعر صرفه بالسوق السوداء، وكون المصارف العامة لا تقوم عملياً ببيع كميات مباشرة من الدولارات إلى الناس فقد توجه هؤلاء الناس إلى السوق السوداء للحصول على الدولارات وأمام ذلك توقف تجار السوق من بيع الدولارات للمصارف الأمر الذي دفع تلك الأخيرة لرفع سعر الصرف لديها كي تقترب من سعر السوداء وتجذب من جديد الدولار إليها .

ربما لم تكن لدى البنك المركزي أي رغبة في معالجة ارتفاع سعر صرف الدولار بضح كميات منه في السوق مثلما حصل عام ٢٠٠٣ تقريباً عندما ارتفع سعر صرف الدولار إلى حدود مشابهة للحدود التي وصل إليها الأمر الذي كلف البنك المركزي وقتها ما يقارب الـ ٣٥٠ مليون دولار لضبط سعر الصرف، لذلك لجأ في النهاية إلى خيار رفع سعر صرف الدولار رسمياً لتجاوز الأزمة التي حصلت. لكن الأزمة لم تحل إلا عندما أرادت قوى السوق أن تحلها وليس عندما أراد البنك المركزي ذلك، فقد طبقت السوق بجدارة مقولة بيدي لا بيد عمر.

لقد دلت الأزمة على أن السياسة النقدية ضعيفة الفعالية في مواجهة الأزمات الحقيقية، وأنها مرتبكة وغير متماسكة، كما أن هناك قوى ممسكة بزمام السوق النقدية أكثر فاعلية من البنك المركزي وقادرة على فرض سيطرتها على سياسته بالطريقة التي

تخدم مصالحها وحدها وذلك بدليل أن من رفع سعر الصرف هو
الذي عاد وخفضه وليس البنك المركزي بسياساته هو من فعل ذلك؟
فمن يحكم الليرة / الاقتصاد يا ترى؟ وماذا عن الحد الاقتصادي
السياسي الواجب وضعه لضبط سلطة السوق المتفاقمة يوما بعد
آخر؟ وأخيرا من المستفيد من نتائج تلك الأزمات؟

كانون ثاني ٢٠٠٦

سندات الدين العام والسياسة الجديدة

بدأت الحكومة السورية، مع مطلع عام ٢٠٠٧، تفكر بطرائق، وأدوات مالية ونقدية جديدة، توحى وكأن انقلاب على سياسات الماضي قد أوشك، وبدأت التوقعات والاحتمالات تحيط بما سيأتي من قرارات وسياسات جديدة، منها ما يقول بأن الحكومة ترغب بإنقاذ وضعها المالي الذي بدأ يصبح حرجاً بشكل واضح، ومنها من يقول بأنها ترغب بتعاطي اقتصاد السوق البحت بأهم مكوناته المالية والنقدية، وقد عزز من تلك التوقعات أن حناجر المخططين الاقتصاديين قد بدأت تصدح بمفردات التغيير المرتقبة، تارة، بالضريبة على القيمة المضافة، وتارة بإصدار سندات الدين العام، وهي من المفاهيم، والأدوات، والسياسات المتقدمة على الفكر الاقتصادي السوري، والمتجاوزة له، والجديدة عليه.

سيشهد عام ٢٠٠٨ وفقاً لتصريحات وزير المالية تحولاً على مستوى السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السوري، وسوف يلعب تسنيد الدين العام، دوراً مهماً في تلك السياسة، فالحكومة، وعلى حد تصريحات الوزير، تعدّ التشريع القانوني اللازم لإصدار سندات الدين العام، وفي حال تم الانتهاء من هذه العملية ستكون الحكومة جاهزة لطرح هذه السندات على جمهور المكتتبين، أفراداً ومؤسسات، فالنية الحكومية موجودة لاستخدام هذه الأداة النقدية

الحساسية جداً، والمؤثرة جداً على هيكل التمويل الحكومي في السنوات القادمة، ولكن الغموض يكتنف نجاحها كونه مرهون بأشياء أكثر تعقيداً من النص القانوني لها .

في أثناء هذه الفترة، وحتى بعد إصدار سندات الدين العام بفترة طويلة نسبياً، ستكون كل التحليلات والتوقعات، الاقتصادية والإعلامية، حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق مثل هذه السياسة، ستكون نوعاً من المقامرة والمضاربة الاقتصادية الفكرية لا أكثر ولا أقل، كون تلك التحليلات لا تمتلك المعلومات الكافية بما يحيط بعملية إصدار سندات الدين العام، ولكن هذا لا يمنع أبداً أن تنطلق كل التحليلات والتوقعات الحالية والمستقبلية حول هذا الموضوع من مجموعة من الأسئلة المحورية والتي يجب الوقوف عندها طويلاً قبل اتخاذ مثل هذه السياسة، ومن هذه الأسئلة: لماذا تصدر الحكومة السورية سندات دين عام؟ أي ما هي حاجة الحكومة الفعلية لمثل هذه السندات؟ ثم ما هي قدرة الاقتصاد السوري على تحمل الالتزامات المالية الناتجة عن تلك السندات؟ وهل سيكون لدى الحكومة السورية إدارة كفوءة وفعالة لهذا الدين؟ وهل ستحقق الحكومة بعض أو كل المبادئ التوجيهية لتلك الإدارة؟

وإذا اتفقنا أنه لن يكون هناك توقع نهائي لنتائج تلك السياسة، أو إجابات نهائية عن تلك الأسئلة، بدء من الآن، فإننا سوف نتفق على أن هناك مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة والمستقبلية، المحيطة بعملية إصدار سندات الدين العام، التي يجب الوقوف عليها، وتحليلها بدقة متناهية، كونها تحدد إلى درجة

كبيرة مستوى المخاطر، والتكاليف، والعوائد المتعلقة بعملية طرح سندات الدين العام، فهذه الظروف هي التي تقرر في النهاية القدرة النهائية للاقتصاد على تحمل عبء المديونية الداخلية، وعلى تحمل تفاعلاتها ونتائجها، ومن هذه الظروف التي سوف نتحدث عنها، هيكل الاقتصاد الكلي، الموارد الاقتصادية، الشفافية والإفصاح، والسياسة المالية والنقدية.

تطرح الحكومة سندات الدين العام من أجل الحصول على كتلة معينة من الأموال، تكون قادرة من خلالها على تمويل مشاريعها الاستثمارية، أو نفقاتها الجارية ضمن موازنتها السنوية، (لتمويل عجز الموازنة) وقد تطرح الحكومة هذه السندات إما بالعملة الوطنية، أو بالعملة الأجنبية (دولار، يورو)، وذلك حسب رغبتها في تحقيق توازنات مالية ونقدية محددة، وحسب قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه المديونية، هنا نقول بأن القضايا الفنية في عملية إصدار سندات الدين العام ليست كبيرة الأهمية بالمقارنة مع العوامل الهيكلية الأساسية الأخرى.

يلعب هيكل الاقتصاد الكلي، والتوازنات الاقتصادية الكلية دوراً مهماً في قدرة الدولة على تحمل أعباء هذه المديونية، ويأتي في الدرجة الأولى دور الموارد الاقتصادية الطبيعية والمصنعة، ومدى توافرها الآن ومستقبلاً كمؤشر جيد للحكم على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، فوجود سيطرة جيدة على هذه الموارد، ووجود استقرار، واستمرار، يعني وجود استقرار، وثبات في قدرة الدولة على تحمل المديونية، وقدرة أكبر على امتصاص الصدمات الناتجة عن

تغيرات الدين العام المفاجئة. والسؤال الذي يجب طرحه والوقوف عنده بالنسبة للاقتصاد السوري هو: هل الاستغلال الحالي للموارد الاقتصادية، وبالطريقة التي تتم بها، يسمح للدولة بطرح سندات دين عام وتحمل أعبائها؟ أي هل يسمح هيكل الاقتصاد السوري الراهن على تحمل أعباء مديونية داخلية بالإضافة إلى المديونية الخارجية؟

تبدو المؤشرات الكلية سلبية في هذا الاتجاه، فهيكّل الاقتصاد الكلي السوري يستمر في التناقض والاختلال عاماً بعد عام، والمشكلات الاقتصادية تتزايد ولا تتناقص، فالاستثمار الحكومي معدوم، والاستثمار الخاص في حده الأدنى (٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والقطاع العام في تدهور، والبطالة في ازدياد (أكثر من ١٢٪ من قوة العمل)، وعجز الميزان التجاري يكبر (وصل إلى ٢.٣٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥)، والمديونية الخارجية مستمرة، وإنتاج النفط في انخفاض (من ٦٠٠ ألف برميل/يوم إلى ٤٠٠ ألف برميل/يوم)، وفاتورة المشتقات النفطية المستوردة تتوسع (أكثر من ٢ مليار دولار سنوياً)، والصناعة التحويلية تتراجع (لا تساهم بأكثر من ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي)، ومعدلات التضخم في ارتفاع (زادت عن ١٠٪)، والفساد ما يزال متحكماً بالعديد من مفاصل الحكومة الاقتصادية، مضافاً إليها مشاكل السكن، والتعليم، والصحة، والنقل، والزيادة السكانية، والأوضاع الإقليمية المتوترة.

وفي ظل هذه المشكلات الكلية الواضحة تماماً لأي محلل اقتصادي أو مسؤول حكومي، وفي ظل وجود فجوة بين الموارد الاقتصادية المتاحة،

والحاجة إلى تلك الموارد، كما تقر بذلك الخطة الخمسية العاشرة، كيف سيتحمل الاقتصاد عبء خدمة الدين العام الداخلي؟ فالموارد الضريبية لوحدها قد لا تكون كافية لتغطية تكاليف ذلك الدين، والعمل على تحويل ما تبقى من الموارد الاقتصادية لخدمة الدين سوف يعمق من اختلالات الاقتصاد الكلي، وسوف يحرم الاقتصاد من استخدامات جديدة لتلك الموارد، وسوف يساهم أكثر في عدم استقرارها، فالقاعدة الذهبية في هذا المجال تقول: يجب أن تسعى الحكومة إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر. فهل تستطيع الحكومة السورية الالتزام بهذه القاعدة؟

يتطلب إصدار سندات الدين العام درجة كبيرة جداً من الشفافية والإفصاح في التعاملات المالية بين الحكومة والمكاتبين على تلك السندات، حيث تلعب الثقة بين أطراف الدين العام دوراً مهماً ومركزياً في تقليل الأزمات إلى حدها الأدنى، فلا بد من أن تعلن الحكومة عن موقفها المالي الحقيقي باستمرار، أو ما يسمى بـ«المركز المالي الموحد للحكومة»، وذلك من خلال الإعلان عن أرقام موازنتها السنوية الحقيقية، والإعلان عن أرصدها واحتياطياتها النقدية، وعن مستوى مديونيتها الخارجية، وعن وضع القطاع العام المالي، وعن خططها المالية والنقدية المستقبلية تجاه إدارة ذلك الوضع المالي، كما يتوجب على الحكومة في مثل هذه الحالات أن تنشر

معلومات مستمرة عن رصيد وتكوين ديونها الداخلية والخارجية، والأهم من ذلك كله أنه يجب الإعلان بشكل واضح عن توزيع المسؤوليات بين البنك المركزي ووزارة المالية، أو أية هيئة مستقلة تنشأ لإدارة الدين، أي تحديد المرجعية النهائية للتعامل مع هذا الدين، والإعلان عن الهدف من هذا الدين، وكيفية إدارته حكومياً، والسؤال الآن: هل تتوفر لدى الحكومة السورية هذه الدرجة من الإفصاح والشفافية المالية والنقدية؟ أي هل تتوفر لدى الحكومة هذه المصداقية، وبهذه السوية؟ الجواب هو: أن الحكومة السورية لا تتوفر لديها أدنى درجات الشفافية والمصداقية في هذا المضمار، فهي تمارس حجب المعلومات الفعلية عن الجمهور كلما تسنى لها ذلك، فإذا كانت الحكومة تحجب البيانات المتعلقة بقطع حسابات الموازنة العامة للدولة، وبعائدات النفط الحقيقية، وإذا كانت تعلن عن معدلات نمو وتضخم وبطالة غير حقيقية، وإذا كانت تمنع أي أحد من الحصول على أرقام مديونيتها الخارجية كأمثلة، فكيف لها أن تدير بشفافية ومصداقية سندات الدين العام وهي التي تحتاج إلى أرقى أنواع الشفافية الاقتصادية؟

يؤدي نقص الشفافية المالية والنقدية في إدارة سندات الدين العام إلى تناقل وتبادل معلومات مغلوطة ومن مصادر مختلفة حول المركز المالي للحكومة، وحول السياسات المالية والنقدية لها، وفي ظل وجود سوق مالي كفو (وهو أحد الشروط المهمة لإصدار سندات الدين العام ونجاحها) فإن تبادل سندات الدين العام الذي يتم في جو من نقص المعلومات، أو نقص الثقة الحقيقية، الناتج عن نقص في

الشفافية المالية للحكومة، نجد أن هذا الأمر يفتح احتمالات كبيرة لحدوث صدمات دين داخلي في حال اكتشاف المكتتبين (أفراداً كانوا، أم مؤسسات) عدم دقة وصحة البيانات المقدمة لهم، وهو ما سيؤثر بشكل حتمي وسليبي على الموقف المالي والنقدي للحكومة، وسيهز الثقة بها، وسيخلق أزمة دين داخلي لها نتائج اقتصادية واجتماعية غير متوقعة أبداً.

تعتبر مساءلة الحكومة عن الدين العام وطريقة إدارته أحد أهم أدوات الشفافية، وذلك من أجل ضمان حقوق المكتتبين على الدين العام، ولإستباق حدوث أي نوع من الأزمات المرتبطة به، فالمستثمرين في الدين الحكومي يهتمهم وجود جهة رقابية تراقب عمليات إدارة الدين العام، ويهتمهم وجود جهة تستقصي وتتبع باستمرار ذلك الدين، وهنا يلعب البرلمان دوراً مهماً في مساءلة الحكومة عن تطور مديونيتها الداخلية وطرائق التعامل معها، وعن السياسات المتبعة في إدارتها، لكن من الملاحظ أن مجلس الشعب السوري لم يسأل أحداً من الحكومة عن أبسط أرقام الموازنة العامة للدولة، وعن كيفية صرف تلك الأرقام، ولم يسأل وزيراً أو مديراً عن معدلات تنفيذ وزارته أو إدارته للأموال المخصصة لها، ولم يسأل أحداً عن دقة وصحة الأرقام الاقتصادية المعلن عنها، فكيف له أن يكون رقيباً على الحكومة في موضوع سندات الدين العام.

يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يتولى مراجعين خارجيين تدقيق حسابات وأنشطة إدارة الدين العام على أساس سنوي، وذلك من خلال مراجعة الكشوف المالية للحكومة بانتظام ونشرها في جداول

خاصة بها، وهنا يقع على عاتق الحكومة أيضاً أن تقدم لهؤلاء المراجعين الأرقام الحقيقية والدقيقة عن مديونيتها الداخلية كي تكون نتائج تلك التقارير والمقدمة إلى جهات رقابية مختلفة، صحيحة وبعيدة عن التزييف وبالتالي فإن مساءلة الحكومة حالة دائمة، ومستمرة، ومتعددة الأطراف في آن معاً، وذلك كله ضماناً للحكومة المكتتبين.

هناك قاعدة ذهبية في إدارة الدين العام الداخلي تنص على ما يلي: إن سياسات إدارة الدين العام ليست علاجاً ناجعاً لجميع المشكلات، أو بديلاً للإدارة المالية والنقدية، فإذا كانت الدعائم الأساسية للاقتصاد الكلي مالياً ونقدياً ضعيفة، فإن الإدارة الجيدة للدين العام قد لا تكفي بمفردها لمنع الأزمة. وبالتالي فمن المهم جداً أن يكون هناك تنسيق بين السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين العام، حيث ينبغي على القائمين على إدارة الدين العام إبلاغ السلطات المالية والنقدية بالمخاطر والتكاليف والعوائد المتوقعة من عمليات إدارة الدين العام، وبما يترتب على هذا الدين من فوائد وأقساط، في حين ينبغي على السلطات المالية والنقدية تحديد احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة، وهنا لا بد من تبادل المعلومات بين تلك الجهات بشفافية وبشكل مستمر، وهنا تشكل شفافية وضوح سياسات أسعار الصرف، وسياسات معدلات الفائدة، وسياسات الإنفاق العام، وغيرها من السياسات المالية والنقدية عاملاً مهماً من عوامل الإدارة الجيدة للدين العام.

ولكن إذا كان التنسيق بين القائمين على السياسة المالية والقائمين

على السياسة النقدية شبه معدوم في الاقتصاد السوري اليوم، وإذا كانت كل سياسة تعمل بمعزل عن الأخرى، وكأنها حالة مستقلة تماماً فكيف سيتم التنسيق مع سياسات إدارة الدين العام إذاً؟

هناك مشكلات اقتصادية هيكلية وفنية، وإدارية واضحة، بل وكبيرة ستواجه عمليات إصدار سندات الدين العام، وهذا أمر عائد إلى بنية الاقتصاد السوري الضعيفة أصلاً، وإلى تعقد وتداخل الصلاحيات بين الجهات الاقتصادية المختلفة، والحكومة أمام رهان اقتصادي نقدي كبير، فإما الفشل والتراجع واستمرار التدهور الاقتصادي، واستمرار الأزمات وإما النجاح والتقدم وحل جزء من المشكلات الاقتصادية التي باتت مستحيلة الحل.

كانون ثاني ٢٠٠٧

شهادات الإيداع سياسة نقدية محايدة

كانت شهادات الإيداع واحدة من أدوات السياسة النقدية التي لم تترك نتائج فعالة، وعميقة في الجهاز المصرفي السوري، وذلك على حد تعبير الأوساط الاقتصادية التي اهتمت بهذه الأداة منذ بدء استخدامها نهاية عام ٢٠٠٥، وقد وصفها بعض الاقتصاديين بأنها كانت مجرد مسكن إداري وصفته السلطات النقدية لإظهار أنها مازالت موجودة، ولها دور تلعبه، في حين أن بعدها الاقتصادي والنقدي كان مثبّطاً بفعل عدم دراسة، وتقدير نتائجها جيداً على النظام النقدي والمصرفي كإحدى أدوات السياسة النقدية العامة.

وبعد عام وبضعة أشهر من إصدار مجلس النقد والتسليف لنظام شهادات الإيداع، وجد أن ثلاثة مصارف عامة أحجمت عن استخدام تلك الأداة، وأن مصرفين فقط هما من طبقاها، وكان الدافع وراء إحجام تلك المصارف عن تطبيقها عاملين أساسيين هما: وفر السيولة، ووجود سياسات بديلة أكثر ضماناً، وأقل كلفة.

وهنا كان مأزق مجلس النقد والتسليف، إذ أنه يعلم تماماً مستوى سيولة كل مصرف من المصارف العامة، ويعرف المشاكل التي يعانيتها كل منها أيضاً، ويعرف أنه بإمكان كل مصرف أن يتحكم بمستوى التسليف والإقراض تبعاً لدرجة سيولته، كما أن لدى كل مصرف حزمة بديلة من السياسات لإدارة السيولة، فلماذا أصدر المجلس

شهادات الإيداع إذاً؟ أي ما هو مبرر إتباع سياسة نقدية على المستوى الكلي، لا يوجد لها تطبيقات مقنعة على المستوى الجزئي؟ أو ما هو مبرر العمل بأداة نقدية جديدة، في الوقت الذي تؤدي به الأدوات النقدية القائمة الدور نفسه؟

كان مصرف التسليف الشعبي أول المعرضين على تطبيق نظام شهادات الإيداع، وذلك بعد أن أقرها مجلس النقد والتسليف في نهاية عام ٢٠٠٥، وقد بين المصرف الآثار المالية السلبية المترتبة عليه نتيجة تطبيقه القرار الخاص بإصدار شهادات الإيداعات. وبرر المصرف سلوكه بأن وسطي معدل الفائدة المدفوعة على شهادات الإيداع يصل إلى حدود (٩.٥٪) سنوياً مضافاً إليها (١٪) أعباء مالية، الأمر الذي يرتب على المصرف عبئاً مالياً إجمالياً قدره (١٠.٥٪) في حين أن وسطي معدل الفائدة المدينة التي يتقاضاها المصرف على قروضه لا تتجاوز (٧.٥٪) سنوياً، أي أن الفائدة المدفوعة على شهادات الإيداع تزيد بحدود (٢.٧٥٪) سنوياً عن الفائدة المقبوضة من نشاط القروض وبدون هامش ربح للمصرف مما يعرض المصرف لظهور عجز في ناتج الاستثمار.

وبالتالي فمن حيث العوائد المادية المباشرة، لن يكون لمصرف التسليف الشعبي أي مصلحة بإصدار شهادات الإيداع، وقد تضاف هذا العامل مع عدة عوامل أخرى منعت المصرف من إصدارها، فقد تم اللجوء إلى شهادات الإيداع كوسيلة تمويل إضافية، ذات آجال طويلة، وهذه الشهادات تباع وتشتري في السوق النقدية، ومادام لا

وجود لسوق نقدية وآليات تداول في سورية، نجد أنه من الصعوبة بمكان أن تكون شهادات الإيداع وسيلة مناسبة للتمويل، وذلك لصعوبة تسيلها عند الحاجة، وهذه أحد العقبات التي واجهت عملية إصدار شهادات الإيداع، وبالوقت الذي نجد هناك صعوبة بمن يشتري تلك الشهادات أيضاً.

لدى مصرف التسليف فائض في السيولة، ولديه مستوى إيداعات جيد، وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى إصدار شهادات الإيداع، وعندما مر مصرف التسليف الشعبي بمرحلة الحاجة إلى السيولة، فإنها كانت مرحلة مؤقتة، وقد تم استدراكها عبر إتباع سياسات مصرفية أخرى، مثل سياسة تقليص حجم التوظيف قدر الإمكان، وسياسة وضع ضوابط تسليفية، واتخاذ سياسة تسليفية متشددة، وتمكن من خلال تلك السياسات بتحقيق فائض سيولة، فالمصرف كان يمنح قروضاً لذوي الدخل المحدود لمدة خمس سنوات، ثم تخفيضها إلى ثلاث سنوات، وبالتالي أصبحت فترة التسديدات لديه أقصر، وباستمرار وجود الودائع التي تدخل حسابات المصرف فقد استطاع التحكم بسيولة المصرف.

لقد كانت شهادات الإيداع بالنسبة للتسليف الشعبي مكلفة على كل المقاييس، كما كان لديه سياسات مصرفية بديلة استطاع بواسطتها الابتعاد عن تطبيق شهادات الإيداع، فبالنسبة للتسليف فإن تلك السياسات التي طبقها المصرف كانت أقل كلفة تمويلية من إصدار شهادات الإيداع، وقد حقق ذلك الأسلوب نتائج ممتازة، يضاف إلى ذلك أن إصدار هذه الشهادات كان مكلف، حيث وصلت أسعار

الفائدة على هذه الشهادات لآجال من سنة إلى ثلاث سنوات، وصلت إلى حدود (٩٪) إلى (١٠.٥٪).

ولا بد من القول طبعاً إن قرار مجلس النقد والتسليف الذي صدر بخصوص إصدار شهادات الإيداع وعمم على كافة المصارف العامة كان قراراً لا ينطو على صفة الإلزام على الإطلاق، وبالتالي فإن كل مصرف اتخذ قرار إصدار شهادات الإيداع أو عدم إصدارها استناداً إلى واقع السيولة لديه.

لم يتخلف موقف المصرف التجاري السوري، عملاق المصارف السورية، عن موقف التسليف الشعبي أبداً، حيث لم يكثر أبداً لقرار مجلس النقد والتسليف بخصوص إصدار شهادات الإيداع، والتجاري لديه مبررات قوية جداً لعدم إصدار مثل تلك الشهادات، وأولى هذه المبررات هي أن المصرف التجاري السوري لم يصدر شهادات الإيداع، لوجود وفر في السيولة النقدية لديه، فهو ليس بحاجة إلى تعزيز هذه السيولة، وبالتالي يمكن لغير من المصارف أن تلجأ لإصدار شهادات الإيداع لهذا الهدف.

وفي انتقاد مبطن وغير مباشر لسياسة مجلس النقد والتسليف، وللدلالة على وجود سياسات شبيهة وبديلة لسياسات شهادة الإيداع لدى التجاري السوري يرى المصرف إن طرح المصرف التجاري السوري للمتعاملين معه إمكانية فتح حسابات ودائع لأجل تشبه تماماً سياسة إصدار شهادات الإيداع، ولا تختلف عنها إلا بأن صاحب شهادة الإيداع الصادرة لعامين اثنين يمنح

فائدة بنسبة (١٠٪) في حين يتم منح نسبة (٩.٥٪) لشهادات الإيداع.

سيولة التجاري الهائلة منحت ذلك الموقف المتعالي إزاء شهادات الإيداع، مثلما منحت سيولة مصرف التوفير الوافية الموقف نفسه للمصرف إزاء شهادات الإيداع، حيث لم يلتزم مصرف توفير البريد، بإصدار تلك الشهادات أيضاً، فلماذا يرتب على ذاته أعباء مادية وفوائد جديدة ولديه فائض في السيولة؟ بالإضافة إلى أن لديه سياسات إقراض وتمويل بديلة.

ثلاث مصارف عامة متخصصة لم تطبق نظام شهادات الإيداع، لأسباب تكاد تكون متطابقة تماماً، وهذا يعني إجهاض لإحدى أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، ولكن بطريقة غير مقصودة، وغير متعمدة، بل لأن الظروف الموضوعية لتطبيق تلك السياسية ليست ناضجة على الإطلاق، مثلما لم تكن حسابات تكلفة تطبيق هذه الأداة غير ناضجة تماماً لدى السلطات النقدية السورية.

كانت شهادات الإيداع بالنسبة للمصرف الصناعي، ملاذاً جيداً، للاحتماء من نقص السيولة المزمّن الذي يعانيه المصرف، وحلاً مؤقتاً لها، لكن الرهان بالنسبة لهذا المصرف هو: هل تكون هذه الشهادات ملاذاً آمناً؟ وإلى متى؟

كان المصرف الصناعي قد أصدر شهادات الإيداع ذات العائد بعد أن رفع مقترحاً لمجلس النقد والتسليف، وقد تبنى المصرف الصناعي ثلاث أنواع من هذه الشهادات تتعلق بالآجال، هي شهادات إيداع ذات

عائد لمدة سنة واحدة بمعدل فائدة (٩٪)، وشهادات إيداع لمدة سنتين بمعدل فائدة (٩.٥٪)، وشهادات إيداع لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة (١٠٪)، وتخضع هذه الشهادات للضريبة المطبقة على رؤوس الأموال المتداولة، وهي شهادات اسمية وغير قابلة للتداول، كما يمكن استرداد هذه الشهادة من الفرع المصدر لها، ويمكن تحصيلها من أي فرع آخر للمصرف الصناعي، ولا يجوز الحجز على قيمة الشهادة إلا بموجب حكم قضائي مبرم.

وحسب قرار مجلس النقد والتسليف الناظم لعملية إصدار تلك الشهادات، فإنه يجب أن لا تتجاوز قيمة شهادات الإيداع المصدرة ثلاثة أرباع قيمة أموال المصرف الصناعي الخاصة، وقد بلغت هذه الأموال في المصرف الصناعي حوالي ٢ مليار و١٥ مليون ليرة سورية، وقد وصلت قيمة شهادات الإيداع المصدرة حتى نهاية عام ٢٠٠٦ ما يقارب ٨٠٠ مليون سورية، وقد ساهمت بدعم سيولة المصرف الصناعي بشكل واضح، حيث كان السبب الأساسي لإصدار تلك الشهادات في المصرف الصناعي هو وجود نقص في سيولته النقدية.

المصرف الصناعي الذي يعاني من أزمة ديون متراكمة، وأزمة سيولة، سوف يواجه، بعد أعوام قليلة، استحقات قيمة تلك الشهادات مع فوائدها المتراكمة، فهل اتخذ الصناعي إجراءات مناسبة لمواجهة تلك الاستحقاقات؟ بالفعل فلقد اتخذ المصرف كافة احتياطاته من أجل هذا الموضوع، وذلك من خلال معرفته لقيمة شهادات الإيداع التي سوف تستحق في نهاية كل سنة، وتقديره حجم الأموال اللازمة

لمواجه تلك الالتزامات، وبالتالي لن تكون هناك مشكلة في دفع قيم تلك الشهادات وفوائدها لمستحقيها .

كانت تلك الشهادات، بالنسبة للمصرف الصناعي، عبارة عن أوعية ادخارية جديدة، وخاصة بعد أن رغب المصرف على تنويع محفظته الادخارية، وعلى الرغم من أن قرار مجلس النقد والتسليف لم يلزم الصناعي بإصدارها، إلا أن واقع سيولته المتردي، قد دفعه لإصدار تلك الشهادات.

قام المصرف العقاري بإصدار شهادات الإيداع تنفيذاً لقرار مجلس النقد والتسليف، الذي صدر بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٥، والذي نص على اعتماد نظام شهادات الإيداع من قبل المصارف العاملة في سورية، وكون شهادات الإيداع تمثل نوعاً من الإيداعات طويلة الأجل، وكونها تساهم في دعم واستقرار سيولة المصرف، فقد أصدر المصرف ثلاث أنواع من تلك الشهادات وهي:

- شهادات الإيداع لمدة سنة وبلغت قيمتها ٢ مليار و٧٢١.٥ مليون ليرة
- شهادات الإيداع لمدة سنتين وبلغت قيمتها ١.٦٧٧ مليار ليرة
- شهادات الإيداع لمدة ثلاث سنوات وبلغت قيمتها ٦٤٢.٥ مليون ليرة

وبالتالي فإن مجموع ما أصدره المصرف العقاري من شهادات الإيداع هي ٥ مليار و٤١ مليون ليرة سورية.

شهادات الإيداع، تلك الركلة التي سددها مجلس النقد والتسليف على مرمى العرض النقدي، والتضخم، خرجت من فوق العارضة، وأضاعت معها فرصة جديدة، كان من الممكن أن يثبت من خلالها المجلس صواب قراراته النقدية، وكان من الممكن أن يسجل منها هدفاً حقيقياً، لكنه فريق السلطة النقدية الذي اعتاد تمرير الفرص، واختار البقاء لاعباً في خط الوسط، وبين هجوم مفاجئ على النقد، ودفاع ضعيف عنه، كانت شهادات الإيداع، وكانت حصيلتها العودة إلى وسط الملعب مرة ثانية.

شباط ٢٠٠٧

مشكلة تخصيص الموارد

تعتبر المساهمة في توزيع تسليفات الجهاز المصرفي لقطاعات الاقتصاد من أهم المؤشرات الدالة على تخصيص الموارد المالية التي في حوزة الاقتصاد، وإن كنا نقصد بالتخصيص تلك العملية التي تفاضل فيها المصارف في توظيف أموالها بنسب معينة بين قطاعات محددة وفق اعتبارات خاصة بها، كما تدل تلك المساهمة بصورة مباشرة على سلوك المصارف التمويلي، وتؤثر على شهيتها لبعض القطاعات الإنتاجية دون الأخرى، في الوقت الذي تدل فيه بصورة غير مباشرة على أي من القطاعات الاقتصادية قادر على تدوير أموال المصارف بصورة أكثر سرعة وأكثر ربحية.

وإن كانت النظرية الاقتصادية تؤكد أن سلوك المصارف يكون رشيداً وحكماً على المستوى الجزئي، ومستنداً في ذلك الرشد إلى حساسية الأرباح والمخاطر، فإنها تؤكد من الجانب الآخر على أن أثر سلوك المصارف على المستوى الكلي ليس مقارباً لأثر سلوكها على المستوى الجزئي أبداً، فالمصارف ليست مشغولة بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي الكلي، بقدر ما هي مشغولة بالتوازنات الاقتصادية الجزئية والتي تستفيد منها بصورة سريعة ومباشرة.

إن استمرار تخصيص المصارف لأموالها في قطاعات إنتاجية محددة دون أخرى هو ما يطلق عليه من وجهة نظر الاقتصاد الكلي «سوء تخصيص الموارد»، وهو ما يُنتج اختلالات اقتصادية كلية تتطور إلى اختلالات هيكلية تصاحب بنية الاقتصاد، في حين يطلق على العملية ذاتها من منظور الاقتصاد الجزئي بأنها تخصيص أمثل للموارد، يؤدي إلى تنميتها، واستغلالها جيداً، وهذا ناتج بالضرورة عن اختلاف مقاييس ومعايير الاقتصاديين الكلي والجزئي، وعن اختلاف زاوية الرؤية بينهما.

هذه المتناقضة تنطبق على الاقتصاد السوري، إذ يلاحظ أن الجهاز المصرفي بشقيه العام والخاص قد اتجه بجزء كبير من موارده المالية نحو التجارة، فقد خصصت المصارف العامة (٤٢٪) من تسليفاتها لهذا القطاع، وخصصت المصارف الخاصة (٤٤٪) من تسليفاتها له أيضاً، في حين لم يحظ قطاع الصناعة والتعدين مثلاً إلا على (٦٪ و١٧٪) من تسليفات القطاعين العام والخاص على التوالي، مع العلم أنه قطاع لا يقل أهمية عن قطاع التجارة، كما يوجد ابتعاد واضح من المصارف الخاصة عن تمويل قطاع الزراعة إذ لم تتجاوز تسليفاتها له (٠.١٩٪).

كيف يمكن حل هذا التناقض الاقتصادي بين سوء تخصيص الموارد وعملية التخصيص الأمثل للموارد؟ وكيف يمكن تضييق المسافة بين الوعي الكلي والوعي الجزئي لدى المؤسسات المالية بشكل عام وليس لدى المصارف فقط؟ وما هو دور السياسات الاقتصادية في إدارة عمليات تخصيص الموارد المالية؟ وهل تترك هذه الإدارة لقوى السوق

وأليات المنافسة فقط؟ أم أنها بحاجة ليد الدولة التدخلية؟ وما هي الآثار الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن ذلك التناقض؟ كلها أسئلة مطروحة ومفتوحة للحوار والنقاش الاقتصادي وتبحث بشغف عن أجوبة موضوعية ومتوازنة لها .

آذار ٢٠٠٧

كسر حلقة التمويل المفرغة

ما زالت مشكلة التمويل المصري في طويل الأجل في الاقتصاد السوري واحدة من أهم المشكلات العالقة، والتي يكثر الجدل حولها باستمرار، وإن كنا أكثر دقة فإن التمويل الصناعي هو المعنى بالدرجة الأولى في هذه العملية، فقد أخفق القطاع المصري العام، ورغم ملياراته المكسدة، وأرباحه العالية، في تحقيق نوع من الاندماج والتشاركية مع القطاع الصناعي، أي أنه فشل في خلق نوع من رأس المال الصناعي الضخم على مستوى الاقتصاد، وقد كان الاتجاه العام لنشاطاته التمويلية ينصب على التمويل الريعي قليل المخاطرة، مضمون الربح، سريع الاسترداد، مثل تمويل القروض الشخصية، والتمويل العقاري.

أما بالنسبة للقطاع المصري الخاص، والذي هو حديث العهد جداً في الاقتصاد، وما زال في أول الطريق، وحسب المؤشرات الأولية الميدانية، فإن سياساته التمويلية، لن تبعد كثيراً عن سياسات التمويل التقليدية في المصارف العامة (تمويل تجارة خارجية، تمويل شخصي، تمويل عقاري)، حيث ستستخدم هذه المصارف نفس قنوات التمويل التي تستخدمها المصارف العامة، وبالتالي فإن هذا القطاع لن يساهم، على المدى القريب، في خلق رأس مال صناعي أيضاً، فالحذر والترقب هما شركاء المصارف الخاصة في قضية التمويل الصناعي.

ولكن ما هي المشكلة؟ أو لماذا لم تتعاط المصارف الخاصة والعامة التمويل طويل الأجل، وتحديدًا التمويل الصناعي؟

إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بدرجة ما بهيكل الودائع المصرفية، حيث تلعب نوعية الإيداعات دوراً مهماً جداً في تحديد وإدارة سياسات التمويل في كلا النوعين من المصارف، فالقاعدة المصرفية الذهبية في هذا المجال تقول: إنه لا يمكن استخدام ودائع قصيرة الأجل في عمليات تمويل طويل الأجل، أي أنه بدون ودائع طويلة الأجل لا يمكن أن يكون هناك تمويل طويل الأجل، وانطلاقاً من هذه القاعدة، ولو بحثنا عن هيكل الإيداعات في المصارف العامة والخاصة، لوجدنا أن النسبة الكبيرة من تركيبة ودائع تلك المصارف، هي ودائع قصيرة الأجل، وقد وصلت في بعض المصارف إلى (٨٠٪) من حجم الإيداعات، وبالتالي يستحيل من الناحية المصرفية والرقابية استخدام هذا النوع من الودائع في تمويل صناعي طويل الأجل تزيد مدته عن ١٠ سنوات.

صحيح أن التمويل الصناعي هو سياسة قطاعية، وجزئية، لكنها في العمق سياسة اقتصادية كلية، فعمليات تحرير التبادل التجاري تفرض منافسة قوية على الصناعة السورية، ولكي يحقق القطاع الصناعي منافسة كبيرة، أو لكي يصمد في وجه المنافسة التي تواجهه على الأقل، لا بد له من تجديد ذاته باستمرار، وبالتالي فهو بحاجة إلى التمويل المستمر، والفوري، وخاصة عندما لا تكفي أموال المستثمرين الخاصة لذلك التجديد، وهنا يأتي دور السياسات النقدية والمصرفية إما في تحفيز ذلك التمويل، أو في إعاقته، فهل

يعقل أن يحصل قطاع الصناعة في سورية على (٤٪) فقط من إجمالي حجم التسليفات المصرفية في ظل كل هذا الانفتاح الاقتصادي الخارجي؟ وهل يعقل أنه لا توجد حتى استراتيجية تمويل صناعي واضحة تراعي ظروف تحرير التبادل التجاري، وظروف الانفتاح الاقتصادي؟ لقد حان الوقت للربط بين سياسات التمويل، والسياسات النقدية، وسياسات التجارة الخارجية، من خلال رؤية أكثر شمولية للاقتصاد، لا من خلال رؤية قطاعية ضيقة ومحدودة جداً.

نيسان ٢٠٠٧

الليرة - دولار وإشكالية السيادة

تتعدى العلاقة التي تحكم الليرة السورية بالدولار علاقة سعر الصرف، وتتجاوز المفاهيم الاقتصادية المباشرة إلى مفاهيم رمزية مجردة، وأكثر اتساعاً وحساسية، أهمها مفهوم السيادة على العملة الوطنية، مجسداً بعملية السيطرة على القرار النقدي الذي يحكم العلاقة بين هاتين العملتين، حيث أنه بتغير أطراف السيطرة فإن المضامين الاقتصادية للعملتين تتغير، وتتغير التوازنات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهما.

في الاقتصاد السوري الذي أحكم قبضته ورقابته على عمليات تحويل النقد الأجنبي طيلة أربعين عاماً، انقسمت السيطرة على سوق الصرف بين سوق سوداء تضخمت عبر الزمن، واستمدت شرعيتها الاقتصادية من عدم وجود قانون يسمح بتحويل العملات الأجنبية، حتى غدت بحكم وجودها، والحاجة إليها قانونية، وبين سلطة نقدية انحصرت مهامها في عمليات تجميع وإصدار النقد، وتثبيت سعر الصرف، فتقلصت إمكانيات تحكمها بالسوق بسبب افتقادها إلى أدوات السياسة النقدية العلمية، ولأن بنية الاقتصاد ذاته منعتها من القيام بدورها كما يجب، حتى كادت تفقد شرعيتها النقدية، وأهميتها كلاعب في إدارة القرار النقدي.

ولأن العديد من القوانين المنظمة لعمليات تبادل القطع الأجنبي لم

تكن موجودة، كقانون تنظيم مهنة الصيرفة، ولأن بعضها كان يمنع التعامل بالقطع، كالقانون (٢٤)، ولأن تعديلات تلك القوانين كانت بسيطة جداً، وغير ذات جدوى، فقد بسطت السوق السوداء سيادتها على علاقة الليرة بالدولار، والأكثر من ذلك، أن هذه السيادة راحت تدار خارج الجغرافيا السورية، هناك في بنوك أوروبا، وآسيا، ولبنان وتركيا والأردن، فدولارات التجار والصناعيين السوريين تتحرك من حساب إلى آخر، والمحرك الأساسي لهذه الحسابات هم تجار السوق السوداء، هنا داخل الجغرافيا السورية، وانكشفت المعادلة بكل وضوح، الليرة في الداخل، والدولار في الخارج.

لكن السلطة النقدية، وضمن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تتبعها، تحاول إعادة بسط سيادتها على علاقة الليرة بالدولار، عبر الترخيص لشركات ومكاتب الصيرفة لإخراجها من عتمة السوق السوداء المتأصلة منذ عقود، ومن خلال قوننتها ومراقبتها بيروقراطياً، لكن عصب السوق ما زال متوتراً تجاه هذه الخطوة، فالسوق تشعر بأن هذه القوينة ستفقدتها جزءاً من سيادتها، وسيطرتها، ومرونتها، على تحركات الدولار نتيجة إدخالها قسراً في دائرة بيروقراطية السلطة النقدية، من خلال علاقتها المباشرة بالبنك المركزي، أضف إلى ذلك أن مستوى الرقابة النقدية على نشاط تلك الشركات والمكاتب الجديدة سيكون كبيراً، وهذا ما لا يرغب به أرباب هذه المهنة، كما أن هذه القوينة جاءت مبتورة بسبب استمرار تقييد حركة القطع الأجنبي في الاقتصاد.

ولأن إمكانيات القانون الجديد ضعيفة ومعقدة ومكلفة من وجهة

نظر السوق السوداء، فإن العمل في هذه السوق يوازي تماماً، إن لم يفق، العمل في السوق المرخصة، وهنا يستمر الرهان على بقاء السوق السوداء قائمة حتى في ظل القانون الجديد، كونها قليلة الكلفة اقتصادياً ورقابياً إذا ما قورنت بكلفة الترخيص، الأمر الذي يرجح استمرار تسرب جزء من السيادة خارج سور السلطة النقدية الراغبة في استرداد سيادتها.

آب ٢٠٠٧

المصارف الخاصة والتنمية الغائمة

مع بداية عام ٢٠٠٨ تكون المصارف الخاصة السورية قد دخلت عامها الخامس، ويبدو أن البدء بتقييم أولي لعملها بات أمراً مقبولاً ومشجعاً للخوض فيه، إذ بدا من الواضح تماماً أن هذه المصارف قد احتلت مساحة جيدة ولا بأس بها في القطاع المصرفي السوري، كما أنها باتت تلعب دوراً اقتصادياً مقبولاً في الاقتصاد، فعلى صعيد الودائع نجد أن هذه المصارف قد استقطبت في عام ٢٠٠٤ ما قيمته ١٩ مليار ليرة سورية، وتطور هذا الرقم ليصبح في العام ٢٠٠٥ حوالي ٦٦ مليار ليرة، إلى أن استقر في عام ٢٠٠٦ على حدود ١٤٥ مليار ليرة، وتدل بعض الدراسات إلى أن جزء من هذه المبالغ قد انتقل من المصارف العامة إلى المصارف الخاصة في حين أن الجزء الآخر قد دخلها مباشرة لأول مرة، والمتتبع لهذه الأرقام يجد أن هناك تطوراً كبيراً في مبالغ الإيداعات، فقد زادت تلك الإيداعات خلال سنوات ثلاث بمقدار ٧ أضعاف، وهذا يعني أن خزائن المصارف الخاصة التقليدية قد بدأت تمتلئ بالمليارات، إضافة إلى المليارات التي بدأت تمتلئ بها بطون المصارف الإسلامية مؤخراً، إلا أن الرهان كان وما يزال لا على استقطاب المليارات من الناس بل على كيفية توظيفها في الاقتصاد الوطني، فالهدف النهائي من وجود المصارف الخاصة والعامة على السواء هو خدمة الاقتصاد العام

وتنميته، والمساهمة في تطويره لا خدمة خزائن تلك المصارف والمساهمين فيها فقط، أي أن تلك المصارف سوف تتحمل جزءاً من الرهان التتموي المستقبلي في الاقتصاد السوري مثلها مثل المصارف العامة.

وعليه فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو: كيف وظفت المصارف الخاصة أموالها خلال السنوات الماضية في الاقتصاد السوري؟ وهنا نقول إن الجواب على هذا السؤال هو الذي سيحدد الدور الذي تلعبه تلك المصارف في الاقتصاد، وفي الجواب على هذا السؤال نكتشف أن المصارف الخاصة لم تلعب سوى الدور التمويلي التقليدي الذي كانت تمارسه المصارف العامة تماماً، حيث لم توظف هذه المصارف أموالها إلا في قروض السيارات، والقروض العقارية، وقروض الحواسيب الشخصية، والقروض المهنية الشخصية لبعض أنواع الحرف التقليدية جداً، وكل هذه الأنشطة من الأنشطة الربعية التي يستطيع القيام بها أي مصرف عام وبنفس الشروط والضمانات، وهي مصنفة من النشاطات غير التتموية، والنشاطات الاستهلاكية، أي أن هذه المصارف لم تبتكر قنوات تمويلية جديدة ذات طابع طويل الأجل، كالتمويل الصناعي المفقود في الجهاز المصرفي السوري حيث كان من المنتظر أن تسد المصارف الخاصة جزءاً من فجوة التمويل الصناعي مثلاً، إلا أن هذا ما لم يحدث، ويبدو أن الرهان على حدوثه في المستقبل القريب أمر غير مجدٍ.

فهل هذا ما كان ينتظره الاقتصاد السوري من المصارف الخاصة يا ترى؟ أم أنها أتت لتزين اللوحة المصرفية بلون مغاير في حين أن

المضمون واحد؟ إن طرائق التمويل المتبعة في المصارف الخاصة اليوم لا تقوم إلا بدور واحد فقط وهو تدوير سريع لجزء كبير من الكتلة النقدية في الاقتصاد كي لا تتحمل تلك المصارف كلفتها في حال بقيت عندها، وكي لا يصيبها أي نوع من الخسائر نتيجة تجميد تلك الأموال، وهذا التدوير هو تدوير مضمون بشكل كبير، لذلك قد تستكين المصارف الخاصة لدفع الأرباح المتأتية من العمليات التمويلية تلك، وقد لا تسعى إلى الزج بأموالها في قنوات استثمارية حقيقية تزيد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبناء على ذلك سوف تستقر آلية عمل تلك المصارف على تلك الطريقة التقليدية، وسيبقى الاقتصاد السوري يبحث عن طرائق تمويل فعالة وعصرية دون أن يجدها .

كانون ثاني ٢٠٠٨

دفاعاً عن أموال السوريين

يعول المخططون الاقتصاديون ومنذ سنوات عديدة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدل النمو الاقتصادي العام حتى حدود (٧٪)، وقد انعكس هذا التوجه بشكل واضح في فلسفة الخطة الخمسية العاشرة التي طالبت بتوفير ما يقارب ٩٠٠ مليار ليرة كاستثمارات من خارج موازنة الدولة لتحقيق معدل النمو المنشود خلال أعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وخاصة بعد أن أكد المخططون أن موارد الاقتصاد السوري الذاتية لا تسمح له بتأمين كل الكتلة المالية اللازمة لإعطائه الدفعة المطلوبة للنمو الاقتصادي، وهو ما دفعهم للجري وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالأخص العربية منها، كي تساهم في تحريك وتحفيز الاقتصاد.

إذا كان ضعف تمويل النمو بالموارد الداخلية هو أحد حجج المخططين التي قادته للبحث عن مصادر تمويل خارجية، فهل موارد الاقتصاد السوري المالية ضعيفة فعلاً إلى الحد الذي لا تسمح له بتكوين وتأمين قاعدة استثمارية تكون بمثابة منصة إطلاق أساسية لمعدل النمو المرغوب؟ أم أن الإدارة الاقتصادية السورية تفتقد إلى مهارات إدارة تلك الكتلة المالية التي تتوافر لديها؟ وأنها تمارس نوعاً من الانفتاح الاقتصادي المجاني دون أن تجرب أو تختبر قدرة طاقاتها الاقتصادية والمالية الداخلية على تمويل النمو الاقتصادي العام.

نسوق هذا الكلام للتدليل على قدرة الاقتصاد السوري المالية على تمويل النمو الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر الأموال غير الموظفة في مصارف القطاعين العام والخاص، وهو أحد المؤشرات التي تساعدنا على رصد الملاءة المالية للاقتصاد، ويساعدنا على تحديد جزء مهم من الادخار العام فيه، كما يساعدنا على رسم صورة أوضح عن فكر الدولة الاقتصادي، وكيفية تعامل هذا الفكر مع الموارد الاقتصادية، وبالطبع يمكن اعتبار هذه الأموال بأنها أموال مجمدة من الناحية الاقتصادية، تتحمل الدولة والقطاع الخاص كلفتها دون الاستفادة منها، أي أنه يمكن تصنيفها بأنها أموال عديمة الجدوى اقتصادياً واجتماعياً، في حال نظر إليها من منظور الاستثمار والتوظيف، وهي أموال بعيدة عن الدورة الاقتصادية، ولا تنتج قيمة اقتصادية.

بلغت قيمة الأموال المجمدة في القطاع العام المصرفي في عام ٢٠٠٥ ما يقارب الـ ٢٦٠ مليار ليرة، انخفضت إلى ٢٢٠ مليار ليرة في عام ٢٠٠٦، وخلال الأعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) بلغ وسطي الأموال المجمدة في المصارف العامة ما يقارب ٢٧٥ مليار ليرة، أما في القطاع المصرفي الخاص الذي بدأ العمل مع بداية عام ٢٠٠٣ في السوق السورية فقد بلغت الأموال المجمدة لديه في عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٤٩ مليار ليرة، ارتفعت بشكل دراماتيكي في عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١١٠ مليار ليرة، وهذا معناه أن القطاع المصرفي (العام والخاص) في سورية كانت لديه أموال مجمدة في العام ٢٠٠٥ بما قيمته ٣٠٩ مليارات ليرة، وفي عام ٢٠٠٦ بما قيمته ٣٣٠ مليار ليرة، (لم نأخذ بعين الاعتبار

الأموال المجمدة بسبب الاحتياطات القانونية المفروضة على المصارف)، مع العلم أن هذه الأموال مرشحة للزيادة أكثر بفعل دخول المصارف الإسلامية التي ستستقطب مليارات جديدة.

مئات المليارات تقبع في خزائن المصارف لا عمل لها سوى الاستمتاع بالدفء، والصناعة بحاجة إلى تمويل وما من قنوات تمويل محلية، والسياحة بحاجة إلى تطوير ولا من أموال محلية، والتعليم والصحة العامان يحصدان تراجعاً نوعياً ولا إنفاق استثماري لتطويرهما نوعياً، والقطاعات الاقتصادية الأخرى أغلبها في حاجة ماسة لجرعات إصلاحية جذرية ولا من تمويل للإصلاح، ها هي أموال السوريين، أفراداً، وشركات، تصاب بالعقم الاقتصادي، وتُركن في المصارف لتدفع عليها فوائد فقط، أو لتستثمر ربيعاً في السيارات والعقارات، والقروض الشخصية، وكلها، وكما يعرف الجميع استثمارات غير منتجة اقتصادياً، وفي الوقت نفسه يقتفي المخططون الاقتصاديون أثر الاستثمارات الخارجية لتمويل النمو الاقتصادي، ولتدوير عجلة الاقتصاد.

مدخرات السوريين أولى بالتشغيل والتنمية، وأموالهم أولى بأن تستثمر في اقتصادهم وتدر عليهم مزيداً من العوائد، وإن كانت التنمية الاقتصادية عملية محلية ووطنية بالدرجة الأولى، وتخضع لاعتبارات الداخل، فإن أموال مواطني البلد هي الأولى بإمساك دفة قيادة التنمية، والدولة والقطاع الخاص مسؤولون عن تحريك وتوجيه تلك الأموال، من خلال السياسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يدركون من خلالها نوع التنمية التي يحتاجها الاقتصاد،

ويختارون سياسات تتناسب مع البنية والتركيبية الاجتماعية والاقتصادية في سورية، هذا على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى للمكاسب المادية المباشرة دون سعيه لإحداث تغيير تنموي طويل الأمد في الاقتصاد.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والمدخرات المحلية، والتنمية الاقتصادية حسمها كل من بول هيرست، وغراهام طومبسون في كتابهما المعنون بـ«ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم» عندما قالوا: «إن الاقتصادات لا تستطيع أن تستعير عبورها إلى درب الازدهار عن طريق الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، يتمخض عن ذلك، أن المدخرات المحلية تحتفظ بأهمية حاسمة في استراتيجيات التنمية المحلية، فهذه المدخرات تبقى المصدر الرئيس للموارد المالية اللازمة للاستثمار المحلي في كل الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتظل طبيعة النظم المالية المحلية حاسمة بالنسبة للنجاح التنموي بعيد الأمد لمختلف الاقتصادات».

شباط ٢٠٠٨

ضبط أرقام ومعدلات التضخم

ما زال الحصول على رقم دقيق لمعدل التضخم في سورية أمراً معقداً جداً، فقد تعددت الدراسات والأرقام، وتنوعت بين تقديرات الجهات المحلية الرسمية والدولية وحسابات الباحثين المستقلين، وخضعت كثيراً للتشكيك في طرق حساباتها عند إعلانها في كل مرة، فقد كشفت دراسة أعدها مصرف سورية المركزي حول التضخم أنه مع بداية عام ٢٠٠٨ بدأ المؤشر العام للأسعار بالارتفاع وبشكل ملحوظ حيث بلغ معدل التضخم خلال الشهر الأول من عام ٢٠٠٨ بحدود (٦٪) مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٠٧ إلا أنه استمر بالارتفاع خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حيث بلغ (١٢.٩٪) مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٧ حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار مستوى قياسياً جديداً في شهر حزيران من عام ٢٠٠٨ محققاً تضخماً سنوياً قدر بحوالي (٢٠٪) مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٠٧، وهو ما يتنافى مع تقديرات الخطة الخمسية العاشرة لمعدل التضخم.

ووفقاً لحسابات الباحثين الاقتصاديين المستقلين باستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي من ناتج محلي، وعرض نقدي، وكتلة نقدية، فقد وصل معدل التضخم إلى (٢٩٪) في نهاية عام ٢٠٠٧، بعد أن كان (١٦٪) في عام ٢٠٠٦، و(١٩٪) في عام ٢٠٠٥، (أي

بمتوسط قدره ٢٠٪)، وبالتالي فإن معدلات التضخم المحسوبة من قبل الباحث تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة معاً، في الوقت الذي أكدت فيه الخطة الخمسية العاشرة أن معدل التضخم يجب أن لا يزيد عن ٥٪)، عندما نصت حرفياً في الفصل الثالث منها على أن العديد من الإجراءات سيجري اتخاذها من أجل الحفاظ على معدل التضخم بنحو ٥٪) ومعدل نمو عرض النقود (M2) بحدود ٨٪).

ويعتقد بعض الاقتصاديين المستقلين أيضاً إن معدلات التضخم البالغة ٢٠٪) والتي أقرها البنك المركزي هي صحيحة، وقريبة جداً من الواقع. ويتفقون مع هذا الرقم ويؤكدون أن أسباب التضخم في سورية ليست أسباباً نقدية، بمعنى أنها ليست ناتجة عن زيادة في عرض النقود، فالسياسة النقدية السورية كانت سياسة انكماشية خلال العامين (٢٠٠٥-٢٠٠٧) حيث كبح البنك المركزي النشاط الإقراضي للمصارف، على عكس السياسة النقدية التوسعية خلال الأعوام التي سبقتها، وبالتالي فإن أسباب التضخم متعلقة بالإجراءات الاقتصادية الداخلية، والتغيرات الاقتصادية الدولية، وإن معدل تضخم قدره ٢٢٪) يعني أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد السوري معدل سالب، وأن أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي سالبة أيضاً، وهذا الرقم المحسوب بطريقة مؤشر أسعار المستهلك سيكون أكبر من ذلك بكثير فيما لو حسب بطريقة مخفض الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت الذي يشير فيه البيان الختامي لبعثة صندوق النقد

الدولي إلى سورية عام ٢٠٠٨ إلى أن معدل التضخم سيصل إلى (١٥٪) خلال ذلك العام، وبعد انخفاضه في الربع الأخير بسبب تراجع أسعار الأغذية العالمية، فإن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أصر في محاضراته التي ألقاها في جمعية العلوم الاقتصادية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٣ على أن التضخم في سورية أقل من (١٠٪) وخاصة في العام الماضي، فقد قال النائب حرفياً: نلاحظ أن التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) حسب مؤشر أسعار المستهلك CPI يتجه صعوداً لظروف داخلية وخارجية لكنه ظل من مرتبة الرقم الواحد حتى العام الأخير ويبدو أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية كانت أكبر من الزيادة في المؤشر العام للأسعار، الأمر الذي زاد من شعور المواطنين بالتضخم بسبب أهمية مكون الغذاء في إنفاق المستهلكين والذي يصل إلى (٤٦٪) في حالة الخمس الثاني (الشريحتين الثالثة والرابعة) من المواطنين.

وأمام هذا التناقض في الأرقام لابد من طرح مجموعة من الأسئلة وهي:

- ما هو سبب التناقض بين الأرقام الحكومية الرسمية وأرقام صندوق النقد الدولي؟ وأرقام الباحثين المستقلين؟ هل هو اختلاف في طريقة الحساب؟ أم اختلاف في طبيعة البيانات؟ أم أسباب أخرى؟
- كيف سيكون معدل التضخم لو حسب باستخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي، وليس باستخدام مؤشر أسعار

المستهلك؟ أأن يكون أكبر من تلك الأرقام بكثير؟ وسيكشف عن ارتفاع الأسعار في كافة قطاعات الاقتصاد .

• هل تعتقد الحكومة أنه سيكون هناك ثقة في أداء الاقتصاد السوري لدى المستثمر الداخلي والخارجي في ظل هكذا تناقض في أرقام التضخم أولاً؟ وفي ظل وجود هكذا رقم ثانياً؟

• لماذا تتجاهل الحكومة في حديثها الرسمي أثر رفع أسعار عوامل الطاقة على مستويات الأسعار، ومنها أسعار السلع الغذائية؟ ألم تتبنى الحكومة تلك السياسة علناً، وروجت لها، ودافعت عنها بشدة أيضاً؟

• هل تعتقد الحكومة أن المجتمع السوري قادر على تحمل تكاليف مثل هذه المعدلات الكبيرة من التضخم؟ وخاصة الطبقات المتوسطة الدخل والفقيرة.

آذار ٢٠٠٨

التجارة تقضم ودائع المصارف

تكشف البيانات النقدية لمصرف سورية المركزي، المتعلقة بتركيبة تسليفات المصارف العاملة في الاقتصاد السوري (العامة، الخاصة التقليدية، الإسلامية)، أن تجارة الجملة والمفرق تستحوذ على حصة الأسد من تلك التسليفات، منذ عام ٢٠٠٤، وكشفت البيانات أن التجارة حازت على (٤٣٪) من إجمالي التسليفات في عام ٢٠٠٤، في حين ارتفعت تلك النسبة إلى (٥٥٪) نهاية عام ٢٠٠٨، ترافق ذلك الوضع مع انخفاض حصة الصناعة من التسليفات من (٨٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٦٪) فقط عام ٢٠٠٨، وانخفاض حصة الزراعة منها بشكل كبير جداً ولأكثر من النصف، إذ انخفضت حصتها من (٢٦٪) إلى (١٢٪) خلال الفترة ذاتها.

وزاد مجموع تسليفات الجهاز المصرفي السوري خلال أعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٤) من ٣٣٠ مليار ليرة إلى ٨٠٢ مليار أي بنسبة زيادة قدرها (٢٤٠٪)، وكان لدخول المصارف الخاصة بدءاً من العام ٢٠٠٣ دوراً مهماً في رفع نسبة التسليفات بشكل عام، إذ ارتفعت نسبة تسليفات المصارف الخاصة التقليدية من إجمالي التسليفات من (١٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٠٪) عام ٢٠٠٨، فيما لم تتجاوز تسليفات المصارف الإسلامية أكثر من (١٪) حتى بداية عام ٢٠٠٩، وبالتالي تبقى المصارف الحكومية تسيطر سيطرة مطلقة على تلك

التسليفات بنسبة تقارب (٩٠٪)، علماً أن (٩٨٪) من تلك التسليفات كانت بالليرة السورية وأن (٢٪) منها كانت بالعملات الأجنبية المختلفة حسب البيانات النقدية الصادرة.

كانون ثاني ٢٠٠٩

(٢)
الموازنة العامة

الاقتصاد السوري غني والسوريون فقراء

مازال قانون وبيانات قطع حسابات الموازنة العامة للدولة مقصي تماماً عن الصحفيين والمتخصصين والأكاديميين، مثلما كان قانون الموازنة ذاته مقصياً عنهم سابقاً.. ولذلك ظن العديد من المهتمين بالأمور المالية في الاقتصاد السوري بأن هذين القانونين من المحرّمات المالية التي يجب عدم المساس بها إطلاقاً، وظن رجال المال في سورية أنهم يديرون السياسة المالية كما هو مطلوب، لكن الحقائق المالية الفعلية والأرقام النهائية التي نادراً ما يُصرّح عنها، تثقب فقاعة الإدارة المالية السورية وتؤكد نتيجة واحدة فقط، هي أن الاقتصاد السوري غني والسوريين فقراء.. ومنذ عشرات السنين ما زال التناقض مستمراً، والمسؤولية مفقودة، والمواطن آخر من يعلم، فمن المسؤول عن ذلك كله؟!

يمثل قطع حسابات الموازنة العامة للحكومة النتائج الحقيقية للسياسة المالية للدولة خلال العام الماضي الذي تعود إليه هذه الموازنة، فقطع حسابات موازنة عام ٢٠٠٣ مثلاً يمثل في النهاية المصروفات الفعلية للحكومة في العام ٢٠٠٢ بشقيها الاستثماري والجاري، كما يمثل الإيرادات الفعلية التي استطاعت الحكومة تحصيلها خلال العام نفسه، وهذا العمل المالي يجب أن تقوم به

الحكومة سنوياً، وتنتهي في كل عام قطع حسابات الموازنة للعام السابق لتعرف ماذا أنفقت فعلاً وماذا حصلت فعلاً، وهل هي في حالة فائض أو عجز مالي؟ ولكن من المفارقات التي حصلت في الاقتصاد السوري ومازالت تحصل هو أن الحكومة السورية نادراً ما تعدّ قطع الحسابات لموازنة سنوية سابقة على موازنة سنتها الحالية، ونذكر أنه في أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ ناقش مجلس الشعب قطع حسابات موازنات تعود لعشر سنوات إلى الوراء، وعرفت الحكومة فيها إنفاقها الفعلي وإيراداتها الفعلية، ولكن ماذا استفادت الحكومة من هذه العملية إذا كانت طيلة السنوات السابقة لا تعرف ماذا أنفقت فعلاً وماذا حصلت فعلاً؟ وبالتالي كيف كانت الحكومة السورية تعد موازنات الدولة للأعوام التالية دون الاعتماد على أرقام حقيقية فعلية ودون معرفة حاجاتها الفعلية؟ أليس هذا نوعاً من ارتجال الأرقام المالية وملء خانات وأبواب الموازنة العامة للدولة بأرقام غاية في التقديرية وبعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي الفعلي وعن الحاجات الفعلية للمواطنين؟ إننا باختصار شديد مصابون بفصام شخصية مالي مزمن، وللإنصاف نقول إن الحكومة بدأت تقصر من أزمته إعدادها لقطع حسابات الموازنات العامة للدولة لسنتين أو ثلاث، رغم أن هذا أيضاً يعد مطباً من الناحية العلمية والعملية، ففي عام ٢٠٠٤ مثلاً ناقش مجلس الشعب قانون قطع حسابات الموازنة لعام ٢٠٠١ وكشف المستور القريب العهد عن سوء الإدارة المالية في سورية والتجاوزات التي حصلت في الإدارات الاقتصادية، ورغم ذلك فإننا نرى أن الحكومة استمرت في إعداد

موازنات الأعوام التالية (٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الحقيقي للإنفاق والإيرادات في الاقتصاد من نتائج قطع حسابات موازنة عام ٢٠٠١ .

إن تسليط الضوء على قطع حسابات موازنة عام ٢٠٠١ يسمح لنا ببسر وبساطة بتسليط الضوء على إدارة السياسة المالية السورية والعقلية التي تحكم هذه السياسة ويدل على مواطن الخلل الكبير.

قطع حسابات موازنة الدولة لعام ٢٠٠١ هو آخر عملية قطع لموازنة استطاع مجلس الشعب أن يناقشها وأن يناقش الإيراد الفعلي الذي حصلت عليه الدولة والنفقات الفعلية التي صرفتها خلال عام ٢٠٠١، وإن عرض بعض الأرقام المثيرة للجدل والانتباه والتي ربما مرت على العديد من أعضاء مجلس الشعب دون أن يعترضوا عليها أو يناقشوها لندرة المتخصصين والاقتصاديين وأهل الخبرة في المجلس، إن عرض هذه الأرقام إنما يقع في حيز تأكيدنا أن الحكومة السورية مارست دور الجابي للأموال وتفتقر لأبسط أدوات السياسة المالية وأبسط قواعد الفكر المالي - الاقتصادي الحديث، فالأموال الاستثمارية الضخمة التي لم تُصرف والإيرادات الأكثر التي جبيت من المواطنين والفعاليات الاقتصادية إنما تدل حقيقة على ذلك الواقع، وتؤكد أن الحكومة ربما مازالت تنتهج سياسة ضغط الإنفاق العام وزيادة حصيلة الضرائب مهما كان الأسلوب المتبع في ذلك.

لقد بلغت الاعتمادات المخططة في موازنة عام ٢٠٠١ مبلغ (٣٢٢) مليار ليرة سورية في حين يدل قطع حسابات الموازنة لعام ٢٠٠١ أن

الإنفاق الفعلي لم يتجاوز أكثر من (٢٧٤.٨٣٠) مليار ليرة، وبالتالي فإن حجم الاعتمادات غير المسحوبة وغير المنفذة هي بحدود (٤٧.١٧٠) مليار ليرة، وهي تشكل ما نسبته (١٤.٦٤٪) من إجمالي الاعتماد، وهنا لا بد لنا من التأكيد أن هذا الجزء غير المستخدم هو بالأساس من مخصصات الإنفاق الاستثماري وليس من مخصصات الإنفاق الجاري الذي استطاعت الحكومة أن تنفقه بالكامل، كما يدل قطع حسابات الموازنة للعام ٢٠٠١ إلى أن ما نسبته (٣٠٪) من الإنفاق الاستثماري المخصص لعام ٢٠٠١ أحجمت الحكومة عن استعماله، ويعود هذا الإخفاق إلى استعمال مخصصات الإنفاق الاستثماري إلى عدم قدرة الإدارات الاقتصادية في سورية على إنفاق هذه الأموال بسبب من البيروقراطية المتفشية وضعف الإمكانيات والتجهيزات والعقلية الاقتصادية السائدة، ومن الأمور الفنية التي أعاقت تنفيذ ما هو مقرر يعود إلى عدة أسباب منها عدم التزام الشركات المتعهدة والمنفذة للأعمال الموكلة إليها بهذه الأعمال والتأخر في مباشرتها والمبالغة في الوقت الذي تستغرقه الدراسات الفنية والمالية، إضافة لفشل العديد من مناقصات الدولة والمبالغة من قبل الإدارات الاقتصادية في تقدير حجم اعتماداتها السنوية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية أو الخدمية، ولذلك بقيت تلك الفجوة موجودة ومستمرة بين الإيرادات الفعلية والإنفاق الفعلي للحكومة عشرات السنين وبقيت التقديرات في موازنة ٢٠٠٤ ارتجالية عفوية غير مستندة إلى حقائق الإنفاق وحقائق الإيرادات السنوية السابقة.

وأمام هذه النسبة غير المنفذة من الإنفاق الاستثماري، باستطاعتنا القول بأن ضعف معدلات النمو الاقتصادي في سورية إنما يعود أحد أهم أسبابه إلى إحجام الحكومة عن الإنفاق الاستثماري الذي يزيد من الطاقات الإنتاجية، فإذا كان معدل نمو اقتصادي قدره (٣٪) أو (٤٪) محققاً سنوياً في ظل عدم إنفاق (٣٠٪) من مخصصات الاستثمار الحكومي فكيف كان سيكون هذا المعدل لو أن الحكومة نفذت إنفاق كامل مخصصاتها الاستثمارية؟ ببساطة هذا يدل على أن الحكومة تساهم بشكل واضح عبر ضعف إدارتها المالية بتعطيل النمو الاقتصادي، ثم تقوم وتسندها هذا الضعف إلى عوامل خارجية أو إلى انخفاض أسعار النفط أو إلى أي شيء تبريري آخر، وإذا كانت هذه النسبة غير منفذة من الحكومة ويوجد نمو اقتصادي فهذا برهان على أن هناك مساهمة واضحة للقطاع الخاص الصناعي والخدمي في إنتاج معدل النمو هذا، رغم ضعفه، قلما نتحدث الحكومة عنه.

نعتمد على الأرقام التي قدمها رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريع في إحدى مداخلاته في مجلس الشعب أثناء مناقشة قانون قطع حسابات الموازنة لعام ٢٠٠١، وهذه الأرقام التي سيرد ذكرها إنما تدل على أن هناك العديد من الجهات الاقتصادية وغير الاقتصادية إنما قامت باحتجاز مبالغ طائلة عاماً كاملاً، ولم تستخدم منها إلا النزر اليسير في عملها، وهي بالتالي فوتت بصورة مباشرة على غيرها فرصة استخدام هذه الأموال إنفاقاً مباشراً أو استثمارياً، وحرمت الاقتصاد من البدائل المتاحة أمامه، وأخرت

عمليات التنمية الاقتصادية، وساعدت على تردي وضع المواطن السوري، ونذكر بعضاً من هذه الجهات التي احتجزت هذه الأموال الاستثمارية في الجدول رقم (١).

وبشكل عام لكامل الموازنة فإن الإنفاق الفعلي بالنسبة للإنفاق الجاري لم يتجاوز في أحسن الحالات أكثر من (٥٠٪) باستثناء بعض الجهات التي استطاعت إنفاق (٦٠٪) من اعتماداتها، ورغم ذلك فإن نسبة الإنفاق هذه هي نسب منخفضة جداً، وهنا لا بد من ذكر أن ارتفاع نسبة الإنفاق الفعلي إلى إجمالي الإنفاق المقدر إلى حدود (٨٥.٣٥٪) يعود بصورة أساسية إلى صرف مخصصات الإنفاق الجاري بالكامل والذي شكل بحدود (٦٠٪) من إجمالي الإنفاق الفعلي بينما كانت نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي إلى إجمالي الإنفاق المقدّر (٤٠٪).

ومن حيث المبدأ يحق لنا طرح التساؤلات التالية التي تقول على أي أساس قدرت تلك الجهات نفقاتها؟ وما هي الأسس الاقتصادية والمالية التي اعتمدها هذه الإدارات؟ ولماذا لم تنفذ خططها الاستثمارية سواء أكان في مجال الاستحداث وخلق مشاريع جديدة أو لاستبدال أو حتى استكمال مشاريع البناء القديمة التي لم تنته بعد؟

وللإيرادات في عام ٢٠٠١ قصة أخرى، إذ تدل الأرقام المتوفرة أن الدولة في عام ٢٠٠١ حققت فائضاً فعلياً في مواردها بالنسبة لما قدرته للعام نفسه وذلك في مختلف بنود الإيرادات في الموازنة، ونذكر بعضاً من هذه الإيرادات الفائضة في الجدول رقم (٢)، وبقي أن

نقول إن الاحتياطي الذي قدرته الدولة في عام ٢٠٠١ بمبلغ (٥٥) مليار ليرة لم يُستخدم منه أي شيء أبداً.

وبالتالي نجد أن الحكومة قد حققت فائضاً في الإيرادات العامة يقابل ذلك عدم إنفاق كامل مخصصاتها الاستثمارية، وبالتالي ما معنى هذه التقديرات المتفائلة جداً من جانب والمتشائمة في الجانب الآخر؟ وكيف تُدار السياسة المالية في الاقتصاد السوري بناءً على هذه المعطيات الرقمية التي أمامنا؟ ومثلما سألنا في الإنفاق نسأل أيضاً على أي أساس تم تقدير الإيرادات العامة في سورية؟ ولماذا تصر الحكومة على تقدير الإيرادات بأقل من الممكن دوماً؟ وما هو مبرر إظهار هذه الأرقام؟

بهذا الشكل ومن خلال ما ورد من أرقام سابقة نصل إلى نتيجة هامة جداً هي أن سورية لا تعاني مشاكل أبداً من نقص الأموال لديها إنما تعاني من مشكلة إدارة هذه الأموال لأن الدولة، مما يتضح سابقاً، لديها فوائض مالية كبيرة، وليس لديها إدارة سليمة لهذه الفوائض، وهذا ما انعكس على المواطن السوري المعدم من ناحية أولى وعلى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذاً، كيف تخصص الدولة مبلغ ما يقارب خمس الموازنة كاحتياطي ولا تستخدم هذه المخصصات أبداً رغم ترهل القطاع العام وضعف المرافق العامة وعجوزات التجارة الخارجية وأشياء كثيرة أخرى يعاني منها الاقتصاد السوري بشكل مزمن ودوري؟

وجدنا أن ما يقارب الـ(٧٠٪) من مخصصات الإنفاق الاستثماري لا

تصرف أو بالأحرى لا تعرف الإدارات الاقتصادية كيفية صرفها والتعامل معها، ولاحظنا أن لدينا فوائض في الإيرادات قد تصل لنصف الحجم المقدر، ومع ذلك نركض وراء الاستثمارات العربية والأجنبية ونمنح التراخيص للمستثمرين لإقامة مشاريعهم الأجنبية في الاقتصاد السوري ونعود لنعفيهم من الضرائب والرسوم المفروضة عليهم لسنوات طويلة ونجمع من المواطنين أكثر مما نقدر، فهل يمتلك المستثمر الأجنبي عقلية اقتصادية أفضل من حكومة بكاملها ويكون قادراً على إدارة أمواله داخل اقتصادنا في حين نعجز نحن السوريين عن إدارة أموالنا في اقتصادنا ذي الموارد والأيدي العاملة الوفيرة؟ وإذا كان قطع حسابات موازنة عام ٢٠٠١ قد كشف عن هذا الخلل الكبير في الفكر المالي والاقتصادي السوري وعن الحجم الأكبر من الأموال الاستثمارية المحتجزة غير المنفذة، فماذا عن موازنات باقي السنوات التي لم نستطع الاطلاع على حقيقة أرقامها، وبالتالي ما هو حجم الأموال المكدسة والمساءة إدارتها سنوياً في سورية؟

ولماذا نشكو دائماً ضعف الاستثمار وانخفاض الرواتب والأجور والاختلالات المالية الأخرى في جسم الاقتصاد ونحن لدينا من الفوائض التي تكفي لسد عجز أي موازنة أو لإصلاح أي خلل اقتصادي؟ والأخطر من ذلك هو لماذا يلجأ الاقتصاد السوري في العديد من مشاريعه الحكومية إلى تمويل خارجي عن طريق القروض وخاصة من البنوك والصناديق الإسلامية العربية والدولية ونحمل أنفسنا أقساط وفوائد هذه القروض التي تعود وتمتص من الموازنة

ما تمتصه سنوياً ولتكون في أكثر الأحيان شماعة نعلق عليها أسباب ضعف إنفاقنا والتقنين المالي المستمر؟ وأخيراً لم يقدم لنا قانون قطع حسابات موازنة عام ٢٠٠١ الذي مرّ بشكل سريع على مجلس الشعب أي معلومات عن عدد فرص العمل الحقيقية التي خلقتها الموازنة مقارنة مع عدد فرص العمل الذي كان مفترضاً، فهل ستتكرر هذه المفارقات في قطع حسابات موازنات الأعوام التالية؟ ولماذا تتكرر ذات الأرقام أو ما يشابهها في موازنة عام ٢٠٠٣ و١٩٢٠٠٤؟

الجدول رقم (١)

(المبالغ مقدرة بالمليون ليرة)

الجهة	المخصص لها بالموازنة	المستخدم فعلياً	نسبة الإنفاق الفعلي	نسبة الإنفاق غير المنفذ
وزارة الخارجية	٥٥٠	٦٧	٪١٢	٪٨٨
مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة	١٨٣	٧	٪٣.٨	٪٩٦.٢
وزارة الثقافة	٢٧٠	٦٠	٪٢٢.٢٢	٪٧٧.٧٧
وزارة الزراعة	٤٦٤١	١٣٧٨	٢٩.٦٩	٪٧٠.٣١
المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان	٤٣٠	٤٣	٪١٠	٪٩٠
الشركة العامة لمصفاة حمص	٦٥٣	٣٧	٪٥.٦٧	٪٩٤.٣٣
البنك المركزي	٥٧١	٣٦	٪٦.٣	٪٩٣.٧

الجدول رقم (٢)

(المبالغ مقدرة بالمليون ليرة)

نوع الإيرادات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المحصَّلة	نسبة الزيادة
الضرائب والرسوم	١١٥٩٣٢	١٦٨٢٠٤	%٤٥
إيرادات الخدمات العامة	٢٩٨٨٥	٣٣٨٩٨	%١٣
إيرادات متنوعة	١٣٦٢٥	٢٤٢٢٣	%٧٧
إجمالي الإيرادات الجارية المحلية	١٥٩٤٤٢	٢٢٦٣٢٥	%٤١

كانون ثاني ٢٠٠٤

اجتماع الفرص الضائعة

تدل جميع الأرقام المتوفرة لدينا لقطع حسابات أعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣) على أن أياً من تلك الموازنات الحقيقية لم يتجاوز معدل تنفيذها الـ(٨٨٪) أبداً، أي أن ما تم إنفاقه فعلياً من قبل الجهات الإدارية والاقتصادية سواء أكان استثمارياً أم جارياً لم يتجاوز الـ(٩٠٪) من الاعتمادات التي وضعت لأي منها والتي كان من المفترض أن تنفقها كونها حُصصت لها، فبدءاً من قطع حسابات موازنة حسابات عام ٢٠٠١ نجد أن معدل تنفيذ الموازنة العامة للدولة وصل إلى (٨٥٪) فقط من المخطط لها أن تنفذه، وبالتالي بقيت الـ(١٥٪) دون تنفيذ، وما لم ينفذ هو من مخصصات الإنفاق الاستثماري، في حين نفذ الإنفاق الجاري وتم صرفه كاملاً على شكل رواتب وأجور ونفقات إدارية، أما في قطع حسابات عام ٢٠٠٢ فإن نسبة التنفيذ الفعلي لاعتمادات الموازنة قد وصلت إلى (٨٨٪) أيضاً، في حين عادت هذه النسبة وانخفضت في قطع موازنة ٢٠٠٣ إلى (٨٤٪) فقط.

نسب تنفيذ الموازنة الفعلية (مليار ليرة)

العالم	الاعتمادات المقدرة	الاعتمادات المنفذة	نسبة التنفيذ
٢٠٠١	٣٢٢	٢٧٤.٨٣٠	%٨٥
٢٠٠٢	٣٥٦.٣٥٩	٣١٤.٠٤٩	%٨٨
٢٠٠٣	٤٢١.١٠٥	٣٥٣.٦٥٢	%٨٤

ويعود ضعف التنفيذ في موازنة عام ٢٠٠٣ في جزء منه إلى انخفاض تنفيذ اعتمادات العمليات الجارية التي وصلت فقط إلى (٩٥%) وانخفاض تنفيذ العمليات الاستثمارية التي لم تتجاوز الـ(٧٣%)، والجدول السابق يوضح لنا ذلك بسهولة.

إذاً، لثلاث سنوات متتالية عجزت الأجهزة الحكومية عن أن تصل إلى نسبة تنفيذ إجمالية تتجاوز الـ(٨٨%) وربما قد لا تصل مستقبلاً إلى هذه النسبة على الأقل من خلال موازنات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ التي هي بالأساس ليست أفضل حالاً من الموازنات السابقة، إذاً لماذا لا تنفذ الحكومة طالما أنه يوجد لديها اعتمادات مالية وطالما أنه يرصد لها المبالغ الكافية للتنفيذ؟ ثم ألا توحى الـ(١٥%) غير المنفذة خلال السنوات الثلاث على الأقل والتي توفرت لنا أرقامها بأن هناك فرصاً ضائعة لاستثمارات لو نفذت لكانت ذات عائد ومردودية تساعد في ردف الموازنات اللاحقة بإيرادات بدلاً من تركها شحيحة مثل موازنة ٢٠٠٥ التي جاءت متواضعة ولا تلبى طموحات الاقتصاد

السوري في مرحلة التحولات الاقتصادية المنشودة.. ثم ألا تمثل الـ(١٥٪) غير المنفذة أيضاً تجميداً لأموال نحن بأمس الحاجة إليها استثمارياً وإعادة تدويرها في موازنات لاحقة للدولة، مما يدل على تراكم مبالغ غير منتجة تعود وتدخّل مالية الدولة على شكل سيولة نقدية لمرة واحدة ودون أثر اقتصادي حقيقي لها بدلاً من أن تدخّل على شكل إيراد استثماري متكرر عاماً بعد عام ومتزايد أيضاً، ويكون إيراداً حقيقياً في الموازنات اللاحقة، ويؤسس لحالة من الإيرادات الدائمة الثابتة وليس لحالة من الإيرادات الاستثمارية المؤقتة!

في الاقتصاد لا معنى ولا وجود لكلمة (لو) فما حصل قد حصل والفرصة قد ضاعت وذهبت سدى، لكن اجتماع الفرص الضائعة تلك قد يؤسس لمستقبل ضائع أيضاً، فسياسة وزارة المالية مازالت غير مفهومة بشكل دقيق وواضح، عدم الوضوح هذا يزداد ويتعمق في ظل ما يشهده الاقتصاد من حالات مد وجزر في الآراء حيال العديد من القضايا.. مثل مصير القطاع العام ودور القطاع الخاص، ودور الدولة والخصخصة والضرائب واقتصاد السوق وغيرها.. وإذا سألنا الآن ما هو دور وزارة المالية الحقيقي في ظل هذه التغيرات من خلال الموازنة العامة للدولة، وأين هو موقع الموازنة من كل ذلك لن نحصل على جواب دقيق ونهائي أو لو طرحنا السؤال بطريقة أخرى ما هي السياسة المالية التي تستخدمها الوزارة حيال هذه المتغيرات الشاملة في الاقتصاد لوصلنا إلى نفس النتيجة (لا جواب)، هذا الكلام ليس اعتباطياً وله مؤشرات الاقتصادية الكلية فعلى الأقل لم

نلاحظ أي تغير حقيقي في هيكلية الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولم نلاحظ فارقاً كبيراً في الأرقام المقدرة والحقيقية، ولم نلاحظ قفزة نوعية أو طفرة مثلاً في معدلات تنفيذ الموازنة العامة مما يدل بكل بساطة على سكون السياسة المالية وانخفاض فاعليتها وتكرارها بطريقة متشابهة دائماً!

نقول هذا، ونذكر بأن رئيس هيئة تخطيط الدولة قد ذكر في أكثر من مكان وأكثر من مناسبة أن موازنة عام ٢٠٠٥ ستكون بداية لنقطة تحول كبير في الاقتصاد الوطني، وخاصة من ناحية الإنفاق الاستثماري الذي لم يتجاوز الـ(٧٠٪) لأغلب الجهات الحكومية خلال السنوات الماضية حسب كلامه.. ونذكر أيضاً بكلام رئيس الحكومة الذي أكد بأنه خلال السنوات ما قبل ٢٠٠٥ كان (٥٠٪) من هيكلية الموازنة مبنياً على النفط، إلا أن المؤشرات والمعطيات القادمة حتى عام ٢٠١٥ ستقلب الموازين وستتحول سورية من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد له وهذا معناه تغيير هيكلية الموازنة في السنوات المقبلة والاعتماد على بدائل النفط، لكن هذا لم يلحظ حتى في موازنة عام ٢٠٠٥.

وبالعودة إلى قطع حسابات عام ٢٠٠٣ فإننا نجد أن معدل تنفيذ الخطة الاستثمارية لـ٦٨ جهة حكومية كان أقل من (٥٠٪) في حين بلغ معدل تنفيذ الخطة الاستثمارية لـ١٣٨ جهة حكومية أكثر من (٨٦٪). هذا ويدل القطع على أن النسبة الأعلى من الإيرادات في موازنة عام ٢٠٠٣ قد تحققت من شركات النفط والاتصالات ومؤسسة التبغ ومؤسسة الطيران، إضافة إلى ارتفاع مقدار الرسوم

الجمركية للسيارات المسوّى وضعها على القانون ١٠ من ٢٠٠٤ مليار إلى ٤ مليارات ليرة، وهذا يعني أن دور الصناعة العامة والخاصة دور شبه غائب من الموازنة وأن عائداتها ضعيفة، وأن مالية الدولة أصبحت تعتمد على (الريوع) أي على العوائد غير الإنتاجية لبعض المؤسسات الاقتصادية لديها، وهذا بحد ذاته يشكل خطراً على بنية الاقتصاد أولاً وعلى مالية الدولة ثانياً فكيف ستحقق هيئة تخطيط الدولة قراءتها في جعل موازنة عام ٢٠٠٥ بمثابة نقطة تحول وحالة موازنة عام ٢٠٠٥ ذاتها ليست بعيدة عن حال موازنة عام ٢٠٠٣ ...

لا أحد يعرف إن كان لدينا عجز بالموازنة أم لا لأنه حقيقة لغز كبير، لا أنا ولا وزارة المالية ولا صندوق النقد الدولي يعرف، هذا الكلام قاله رئيس هيئة تخطيط الدولة في حديثه ذات يوم عن عجز الموازنة، فإذا كانت كل هذه الأطراف لا تعرف إن كان هناك عجز أم لا فمن الذي يعرف إذاً؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن تحديد ذلك العجز؟ وكيف يتحول عجز موازنة إلى لغز في الاقتصاد؟ هذه العبارة هي مفتاح الشك الذي سلمنا إياه مسؤول كبير بالحكومة بات يخطط لها اقتصادها ويرسم مستقبله، مفتاح الشك لأي رقم تقدمه الموازنة حالياً ومستقبلياً حول العجز وكيفية حسابه ونسبته.. وإليكم حقيقة ما هو موجود في قطع موازنة عام ٢٠٠٣ حول العجز.

يذكر قطع حسابات الموازنة أن نسبة العجز إلى الموازنة العامة هو في حدود (٥%) فقط بحثنا عن الأرقام فوجدنا الآتي:

وصلت الموازنة الفعلية لعام ٢٠٠٣ إلى (٣٥٣.٦٥٢) مليار ليرة سورية

وقدّر العجز فيها بحوالي (٢١.٩) مليار ليرة، ولكن بدون القروض الخارجية، وإذا ما أضيفت القروض الخارجية البالغة (٩.٧٠٨) مليار ليرة، إلى الرقم السابق، أصبح إجمالي العجز (٣١.٦٠٨) مليار ليرة، وبنسبة هذا الرقم إلى اعتمادات الموازنة السابقة نجد أن العجز الفعلي يصل إلى حوالي (١٠٪) وليس إلى (٥٪) من حجم الموازنة (فأي الرقمين هو العجز الحقيقي يا ترى)؟.. والسؤال الغريب الآن هو: لماذا تحسب وزارة المالية عجز الموازنة باستثناء القروض وتقدمه كأنه العجز النهائي؟.. أليست القروض الخارجية في نهاية المطاف موجودة لتغطية العجز أصلاً؟ فهل هي لعبة أرقام؟ وهل يؤكد لنا هذا ما قاله رئيس هيئة تخطيط الدولة من عدم إمكانية معرفة العجز الحقيقي في موازنة الدولة.. وإذا كنا في الموازنات الفعلية لم نحصل على رقم دقيق لقيمة العجز، فكيف نحصل عليه في الموازنات التقديرية أو كيف نحدده أصلاً في ظل غياب مرجعية رقمية لذلك التحديد في موازنات فعلية سابقة؟ وأخيراً من ينهي لنا الشك في رقم العجز وطريقة حسابه ومن يقدمه بشفافية ووضوح ذات يوم؟

واحدة من المفارقات التي تميز الموازنة العامة للدولة! هو أن وزارة المالية وأثناء إعدادها لمشروع أي موازنة، تقوم بتقدير الإيرادات بكافة أنواعها بأرقام متواضعة جداً، وتقدر النفقات بأرقام كبيرة، بهذه الطريقة يزيد العجز ظاهرياً في مشروع الموازنة، إلا أن تأتي ساعة الحسم وإعلان الحسابات النهائية، فتظهر النتائج معاكسة لما هو مقترح في المشروع الأساسي للموازنة.. فالإيرادات المقدرة

بطريقة منخفضة تحسّل وتجبى بفعالية كبيرة وبزيادة دائمة وباستمرار في حين أن النفقات التي تقدر بشكل عال تتخفّف فعلياً، وبهذه الطريقة ينخفض رقم العجز بين مشروع الموازنة والموازنة الفعلية.. والأرقام المتوفرة لدينا لم تظهر أبداً أن هناك إيرادات مقدرة لم تحصل بكاملها خلال السنة المالية بل على العكس فقد دلت على أن أي إيراد افتراضي تضعه الحكومة فإنما يحصل أكثر منه فعلياً، ونذكر هنا:

إنه في قطع حسابات عام ٢٠٠١ زادت الضرائب والرسوم الفعلية التي حصلتتها الحكومة عن المقدرة ب(٤٥٪) وزادت إيرادات الخدمات العامة المحصلة عن المقدرة ب(١٣٪) وزادت الإيرادات المتنوعة الأخرى المحصلة عن المقدرة ب(٧٧٪). أما في موازنة عام ٢٠٠٣ الفعلية فقد زادت الإيرادات الإجمالية المحصلة من قبل الحكومة عما قدرته ب(٢٠٪). إذاً تسعى وزارة المالية إلى تقدير الإيرادات بأقل من الواقع دائماً لكنها تحصل فعلياً أكثر من المتوقع والمقدر.. هذا من ناحية الإيرادات الضريبية، أما من ناحية تقدير إيرادات النفط فإن المالية تستخدم نفس الأسلوب في التقدير السابق فتقدر سعر برميل النفط بأقل مما يتوقع أن يكون عليه مما يخفّف الإيرادات العامة ويفاقم العجز ظاهرياً، ففي موازنة عام ٢٠٠٣ قدرت الحكومة سعر برميل النفط الثقيل بـ ٢٠ دولاراً في حين وصل فعلياً إلى ٢٤ دولاراً، و قدرت سعر برميل النفط الخفيف بـ ٢٤ دولاراً في حين وصل فعلياً إلى ٢٨ دولاراً، هذا الارتفاع بالأسعار هو الذي انعكس على الموازنة وزاد من إيراداتها وقلل من نسبة عجزها الفعلي،

وهذا الشيء يحصل دائماً إذ تصر الحكومة على تقدير النفط بأسعار منخفضة مثلما فعلت في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ عندما قدرت سعر برميل النفط الثقيل بـ ٢١ دولاراً والخفيف بـ ٢٥ دولاراً، الأمر الذي أدى ظاهرياً إلى انخفاض إيرادات النفط في موازنة عام ٢٠٠٥ عن موازنة عام ٢٠٠٤ بنسبة (٢٠٪)، ولكن الحقائق هي غير ذلك، فسعر برميل النفط حسب تقديرات الخبراء له لن يتراجع عن الـ ٣٠ دولاراً على الأقل حتى نهاية شتاء عام ٢٠٠٥، مما يعني أن تلك الـ (٢٠٪) انخفاضاً في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ قد لا تكون حقيقية أبداً وقد تتقلب إلى زيادة.

أما الإيرادات الاستثمارية المحلية (فوائض اقتصادية من القطاع العام + فوائض البلديات + إيرادات الفنادق) فقد شهدت انخفاضاً فعلياً في موازنة عام ٢٠٠٣ عما هو مقدر لها بـ (١٣٪)، ففي حين قدرت هذه الإيرادات بـ (٩٧.٤٢٨) مليار نجد أنه تم تحصيل (٨٤.٨١٧) مليار ليرة، وكان من أهم أسباب انخفاض هذه الإيرادات انخفاض إيرادات الفنادق من ٤٢٨ مليون إلى ٢٧٧ مليون ليرة، أي بانخفاض نسبته (٣٦٪) عن المقدّر لها، لكن المفارقة هي أن نفس هذه الإيرادات في عام ٢٠٠٢ قد شهدت زيادة فعلية عن المقدّر لها بـ (١٣٪) فما الذي اختلف في عام ٢٠٠٢ عن عام ٢٠٠٣ حتى تغيرت الصورة بجذرية تامة من زيادة (١٣٪) إلى نقص (١٣٪)؟

هناك أشياء غائبة تماماً عن قطع حسابات أي موازنة تقدمها الحكومة، من هذه الأشياء عدد فرص العمل الحقيقية التي خلقتها الموازنة خلال العام وكلفة هذه الفرصة الحقيقية، إذ لا يعرف أحد

إن كانت الحكومة قد نفذت وعدها في خلق فرص العمل التي ذكرتها في مشروع موازنتها، ولا أحد يعرف كم أنفقت الحكومة فعلياً لتشغيل الناس، والغائب الثاني والأهم هو معدل النمو الاقتصادي، فلا الحكومة من خلال بيانها المالي تقدم لنا رقماً أو توقعاً للنمو الاقتصادي في العام القادم ولا قطع الحسابات يظهر إن كان هناك نمو اقتصادي حقيقي بالاقتصاد، كما لا تظهر لنا أي من الموازنات أي علاقة بين العجز والنمو الاقتصادي وكيف يؤثر العجز على النمو وعلى الاقتصاد.. أشياء في غاية الأهمية بقيت غائبة في قطع حسابات عام ٢٠٠٣ وما سبقه، وبقيت غائبة أيضاً في مشاريع الموازنات اللاحقة.

كانون ثاني ٢٠٠٥

أسئلة الأرقام الضالة

قد يبدو من غير اللائق بوزارة المالية أن يتضمن بيانها المالي المخصص لشرح التغيرات المالية السنوية وأثرها على الموازنة عبارات عمومية غير دقيقة وغائمة المعنى الاقتصادي أو الاجتماعي، أليست هي الوزارة المختصة ولديها من المعلومات المالية عن قطاعات الدولة ما يكفي؟ ألا يعكس البيان المالي للحكومة تفكير الحكومة المالي وموقفها من كل القضايا المالية والاقتصادية وبالتالي الاجتماعية في الاقتصاد؟ ولكي لا نطيل كثيراً في التعليق على عموميات البيان، سنذكر مباشرة بعضاً من العبارات التي قد يقف عندها أي مطلع على أمور الاقتصاد ..

جاء في البيان المالي للحكومة للعام ٢٠٠٥ أن حجم الاستثمارات قد زاد في سورية بسبب تشميل العديد من المشاريع الاقتصادية وقد وصلت الاستثمارات إلى حوالي ١٣٤ مليار ليرة وهو حجم أكبر بكثير مما تحقق في عام ٢٠٠٣ أو ما سبقه، والسؤال هل عجزت وزارة المالية عن حصولها على رقم الاستثمارات في الأعوام السابقة لإجراء مقارنة بسيطة ونسبية فتبين فعلاً تطور حجم الاستثمار في سورية بدلاً من استخدام عبارات أدبية مثل (أكبر بكثير) عديمة المعنى والتي لا تصف ولا تدل على أي شيء فعلي أو حقيقي ولا توحى بأن هناك بعداً اقتصادياً وراء ذلك

الرقم؟ كما أننا لم نعرف أبداً إن كانت هذه الاستثمارات منفذة أم أنها على الورق.

ويتابع البيان في مكان آخر إن الحكومة مهتمة جداً بسياسات الدعم المطبقة في سورية منذ سنوات، وليس وارداً إلغاء الدعم، إلا أن المطلوب هو أن يوجه لمستحقيه سواء أكانوا أفراداً أم قطاعات أم مؤسسات، لو أن هذه العبارة وردت في بيان الحكومة عام ١٩٨٠ مثلاً لكانت مقنعة فعلاً، أما في هذا الزمن فهي كلمة فضفاضة وذات دلالة خطابية أكثر منها حقيقية، لتقف الحكومة وتعدد لنا السلع المدعومة أو التي ستكون مدعومة في عام ٢٠٠٥، ثم أي دعم تتحدث عنه وزارة المالية بعد فرض المرسوم (٦١) الذي أجج أسعار العديد من السلع الأساسية للمواطنين؟ وهل تعتقد الحكومة مثلاً بأن سياسة الدعم ذات جدوى في ظل هذا المستوى المنخفض للرواتب والأجور ومستويات المعيشة؟ أليست المشكلة في الدخل قبل أن تكون في الدعم؟ ويفرض أننا وافقنا البيان المالي على كلماته تلك، ألا يحق لنا أن نسأل ما هي نسبة الدعم المقدمة للمواطن مقارنة مع دخله واستهلاكه من السوق مباشرة؟ ومن هي المؤسسات والقطاعات التي يوجه لها الدعم؟ وما هو مقدارها؟ وما هي جدواها؟.. علماً أن مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار ما زالت ثابتة منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٥، وهي بمقدار (٢٥) مليار ليرة سنوياً.

ويتابع البيان في مكان آخر بالقول: انطلاقاً من الواقع العملي في تنفيذ الموازنة خلال السنوات الأخيرة، فقد أعدت موازنة عام ٢٠٠٥ وفق هيكلية مختلفة نسبياً، ونحن سنقف عند الكلمات الثلاث

الأخيرة لنسأل ما هي هذه الهيكلية المختلفة نسبياً والتي يرى بعض الخبراء الماليين أن لا جديد أبداً في بنية وتركيبية مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ عما سبقه من أي مشاريع أخرى.. فهل تخفيض الإنفاق الاستثماري وزيادة الجاري إنما يدل على هيكلية نسبية جديدة برأي الحكومة؟ أم أن التخفيض الظاهري لحجم المديونية هو الذي يمثل تلك الهيكلية؟ ولماذا تتكرر هذه العبارة نفسها في البيان المالي للحكومة في عام ٢٠٠٤؟ وإذا كانت موازنة ٢٠٠٤ قد أعدت وفق هيكلية نسبية جديدة، فما هي الإضافات التي حققتها الحكومة عن ذلك العام لتكون أكثر تجديداً وجدية في عام ٢٠٠٥؟

لن نسهب بأكثر من ذلك في نقد البيان المالي، علماً أنه يغص بالجوانب القابلة للنقد، ولكن يكفي أن نقول إنه نسخة مكررة عن بيان العام ٢٠٠٤ في أغلب جوانبه، ولولا بعض الأرقام المختلفة في جدأوله لظننت نفسك تعيد قراءة بيان العام السابق، فطوبى للحكومة التي لم تجهد نفسها كثيراً في صياغة نص جديد!

قدّر إجمالي اعتمادات موازنة عام ٢٠٠٥ بـ(٤٦٠) مليار ليرة سورية، أي بزيادة (١٠.٥) مليار عن العام ٢٠٠٤، وبالتالي فإن موازنة عام ٢٠٠٥ أكبر من موازنة العام السابق بـ(٢.٣٪) فقط، وهذه الزيادة الضئيلة جداً في اعتمادات الموازنة إنما تعكس في الحقيقة الوضع الاقتصادي الحرج للحكومة السورية بشكل عام الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاجتماعي لعامة الناس، يضاف إلى ذلك أن هذه الزيادة لن تلبى أي طموح حكومي في تطوير الاقتصاد أو في تفعيل أي برنامج اجتماعي آخر لها، وخاصة أن ما ستقدمه الدولة

لهيئة مكافحة البطالة في عام ٢٠٠٥ سينخفض بمقدار (٥٠٪) عما قدمته في عام ٢٠٠٤، ظاهرياً يبدو هناك زيادة مطلقة في حجم اعتمادات الموازنة خلال الأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، إلا أنه نسبياً تبدو الأمور معكوسة تماماً، فموازنة عام ٢٠٠٥ تزيد عن موازنة عام ٢٠٠٢ بـ (٢٩٪) وتزيد عن موازنة عام ٢٠٠٣ بـ (٩.٥٪) ولكنها تزيد عن موازنة عام ٢٠٠٤ بـ (٢.٣٪) وهذا يعني أنه بالنسبة لعام ٢٠٠٢ فإن هناك تراجعاً واضحاً في حجم الموازنة وهذا التراجع مؤهل ومرشح للزيادة في السنوات القليلة القادمة، وبالتالي فإن الموازنة قد شهدت توازناً حسابياً فقط في حين أنها تخفي اختلالات اقتصادية أو بالأحرى لن تكون قادرة بهذه الزيادة القليلة على تحقيق وتنفيذ أي من التوازنات الاقتصادية المقبلة رغم أن العديد من الوزراء قد وصفوا هذه الموازنة بأنها موازنة (تنموية)، لكنها لا تبدو مطابقة لهذه الصفة إلا قليلاً جداً وهي لن تلبى احتياجات المرحلة المقبلة في الاقتصاد وخاصة في ظل التحول لاقتصاد السوق المزمع الحديث عن كثافته..

من ناحية ثانية فقد شهد مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ انخفاً كبيراً في حجم الاعتمادات الاستثمارية الذي انخفض بنسبة (١٩٪) عما كان عليه في عام ٢٠٠٤ في نفس الوقت الذي زادت فيه اعتمادات العمليات الجارية بنسبة (٢٣٪) عن العام السابق، فالإنفاق الاستثماري الذي كان بحدود (٢١٧) مليار عام ٢٠٠٤ أصبح بحدود (١٨٠) ملياراً عام ٢٠٠٥ والإنفاق الجاري الفعلي بدون تسديدات الدين العام وعجز مؤسسات الأقطان والحبوب وتثبيت الأسعار قد

ارتفع من (١٧٤.٦) مليار عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٢١٥) ملياراً عام ٢٠٠٥، لكن هذا الرقم لحظ انخفاضاً نسبياً أيضاً عما كان عليه عام ٢٠٠٣، إذ كانت نسبة اعتمادات الإنفاق الجاري عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٣ بحدود (٣٦٪).

قد ينبع تخفيض اعتمادات العمليات الاستثمارية في موازنة الدولة من رغبتها بعدم ضخ استثمارات جديدة خاصة بها في الاقتصاد خلال السنوات القادمة، هذه الرغبة التي بدأت تتحدث عنها الحكومة بشدة في عام ٢٠٠٤ تترجم في عام ٢٠٠٥ بانخفاض استثمارات تماشياً مع فلسفتها الجديدة في الدخول إلى اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاستثماري فيه وفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص بكثافة أكبر من قبل، هذا المنهج الجديد للحكومة في المراهنة على استثمارات القطاع الخاص يصطدم بحاجز الإيرادات المتأتية من ذلك القطاع المراهن عليه ومدى استيعابه لدور الدولة الجديد .

ويرى بعض الاقتصاديين أن خروج الدولة من قطاع الاستثمار في هذه المرحلة الاقتصادية والسياسية بالذات هو واحد من الأخطاء الاقتصادية التي قد لا تُحمد عقباهما مستقبلاً، فالدولة حسب وجهة النظر هذه بحاجة إلى موقف اقتصادي حقيقي خاص بها نابع أصلاً من استثمارات لتعزيز إيراداتها وتلبية المستحقات الاجتماعية التي سيفرزها اقتصاد السوق، وبالتالي ليس على الدولة الخروج من قطاع الاستثمار قبل أن تتأكد أن هناك موارد بديلة ودائمة تعوض لها نفقاتها .

ظاهرياً، حظيت الرواتب والأجور وامتداتها بزيادة في موازنة عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤ بمقدار (١١.٢٥١) مليار ليرة، أي بنسبة زيادة مقدارها (١٨٪) عن عام ٢٠٠٥، ولكن ما لم تذكره الموازنة أن هذه الرواتب والأجور قد انخفضت بالنسبة للإنفاق الجاري من (٣٧٪) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٦٪) عام ٢٠٠٤ وصولاً إلى (٣٤.٥٪) عام ٢٠٠٥، وهذا يعني أن الأهمية النسبية للرواتب والأجور في الموازنة هي في انخفاض مستمر رغم كل الزيادات الظاهرية التي حظيت بها مؤخراً، وهذا ما لا يبشر بالخير خاصة إذا ما عرفنا أن مقدار ضريبة هذه الرواتب والأجور قد تضاعف تماماً بين عامي (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) من (٣) مليار إلى (٦) مليار ليرة، مما يدل على أن هذه الرواتب ما زالت تشكل محط اهتمام وزارة المالية، وربما بشهية مضاعفة في العام المقبل، والسؤال كيف تزداد الرواتب والأجور بنسبة (١٨٪) فقط وتزداد الضرائب المترتبة عليها بنسبة (١٠٠٪)؟ ربما يكون هذا أحد أهم ألباز الخصوصية الاقتصادية السورية!

هناك رقم في موازنة الدولة هو الرقم المعجزة، لأنه الرقم الأكثر تضاعفاً من بين كل الأرقام الأخرى بالموازنة، هذا الرقم ببساطة شديدة هو رقم رسوم الإنفاق الاستهلاكي والكمالي، الرقم تضخم فجأة وازداد بمقدار (٣٣٣٪) عما كان عليه، فبعد أن قُدرت إيرادات هذا الرسم ب(٣) مليار عام ٢٠٠٤ قفزت لتصبح (١٣) ملياراً عام ٢٠٠٥، فهل ضاعف المرسوم (٦١) إيرادات هذا الرسم بهذه الطريقة المرعبة؟ وكيف سينعكس هذا الرقم على الحياة المعيشية في الأعوام المقبلة؟ ومن إعجازات موازنة عام ٢٠٠٥ أن هناك أرقاماً لم تتغير

على الورق رغم تغييرها على الواقع.. فرسوم الإقامة بالمدينة الجامعية قُدرت ب(٩) مليون ليرة في عام ٢٠٠٤ وب(٩) مليون في عام ٢٠٠٥، علماً أن رسوم التسجيل قد ارتفعت من (٢٥٠) ليرة للطالب إلى (٤٠٠) ليرة منذ أشهر قليلة.. أما الرسوم المحصلة من الدراسة الجامعية فإنها نافست رسم المدينة الجامعية في ثباتها عند (٥٠) مليون بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، متناسية دخول طلاب جدد للدراسة الجامعية وفتح فروع تعليم مفتوح جديدة ودخول طلاب جدد لمجال التعليم الموازي، والرقم (٠) هو الذي وُضع بجانب رسوم الدولة من الأسمت، فقد تركت الخانة عزلاء من أي تقدير ما، فهل تعجز الحكومة عن تقدير إيراداتها من رسوم الأسمت؟ علماً أن لديها دراسات خاصة عن حجم الطلب السنوي من الأسمت ومستقبل هذا الطلب، كما أنها حددت بدقة متناهية قيمة رسوم الإنفاق الاستهلاكي عن كل طن أسمنت ب(١٤٥٠) ليرة!!

تظهر موازنة عام ٢٠٠٥ نوعين من العجز، الأول هو العجز المصرح به رسمياً من قبل وزارة المالية والبالغة قيمته (١٠.٨٦٠) مليار ليرة والذي يشكل حوالي (٢٢.٥٪) من إجمالي الموازنة، هذا العجز قد انخفض عن عجز موازنة ٢٠٠٤ بمقدار (٢٨٪) وبذلك يبدو أن هناك إنجازاً حكومياً فعلياً في تخفيض عجز الموازنة، ولكن إذا ما اتجهنا نحو الصفحة الأخيرة في البيان المالي اكتشفنا لغز العجز الحقيقي في الموازنة، إذ يقول البيان في آخر صفحاته: تم تحديد حجم اعتمادات الموازنة للعام ٢٠٠٥ بمبلغ ٤٦٠ مليار والذي يظهر عجزاً مقدراً بمبلغ (١٠٣.٨٦٠) مليار ليرة يضاف إلى ذلك العجز

والالتزامات التي لم تتدرج ضمن اعتمادات الموازنة العامة للدولة ولاسيما جزء هام من الالتزامات المترتبة لقاء تسديدات الدين العام (الأقساط والفوائد) وأعباء شهادات الاستثمار وودائع التوفير والخسائر التجارية البالغ مجموعها (١١٧) مليار ليرة مما يجعل إجمالي العجز حوالي (٢٢١) مليار ليرة سورية.

إذاً، حجم العجز الكامل للموازنة (داخلي وخارجي) هو (٢٢١) مليار، أي ما نسبته (٤٨٪) من إجمالي اعتمادات الموازنة.. ما يقارب من نصف الموازنة عجز، وبمقارنة هذا الرقم لإجمالي عجز موازنة عام ٢٠٠٤ البالغ (٢٢٦.٥) مليار ليرة نجد أن مقدار الانخفاض الحقيقي في العجز العام للموازنة هو (٢.٨٪) وليس (٢.٨٪) كما يروّج له!

ومن ناحية القروض الخارجية فقد انخفضت هذه القروض ب(٦٪) في موازنة عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، ولكن نسبة هذه القروض الخارجية إلى إجمالي الموازنة العامة لم تنخفض إلا بشكل ضئيل جداً، إذ إنه ومنذ عام ٢٠٠٣ كانت هذه النسبة هي (٤.٣٪) وارتفعت في عام ٢٠٠٤ إلى (٤.٥) ثم انخفضت في عام ٢٠٠٥ إلى (٤.١)، وقد قُدرت نسبة الزيادة في اعتمادات خدمة الدين الخارجي ب(١٧٪) في عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤.

مازالت الحكومة السورية مصرة على اعتماد سعر نفط متدن ولا يقارب الواقع في موازنتها، فبالرغم من الزيادات الخيالية التي حصلت على سعر النفط في عام ٢٠٠٤ والتي أوصلت سعر البرميل

إلى أكثر من (٥٠) دولاراً، وبالرغم من التوقعات العالمية باستمرار ارتفاع أسعار النفط وعدم إمكانية هبوطه عن سعر (٣٠) دولاراً كحد أدنى خلال عام ٢٠٠٥، بالرغم من كل ذلك تصر الحكومة على احتساب سعر برمبيل النفط الخفيف في الموازنة بـ(٢٥) دولاراً والثقل بـ(٢١) دولاراً، فلماذا هذا الإصرار على ذلك السعر المنخفض وما هو المبرر الاقتصادي لهذه العملية؟ هذا مع العلم أن إيرادات الحكومة من النفط قد انخفضت بمقدار (٢٠٪) في عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤، يضاف إلى ذلك أن نسبة إيرادات النفط إلى إجمالي الموازنة العامة قد انخفضت من (٣٣٪) عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٢٨٪) عام ٢٠٠٥، وهذا بحد ذاته ذو أثر اقتصادي سلبي الدلالة على مستقبل الاقتصاد السوري!

تشرين ثاني ٢٠٠٤

بناء الوهم (١)

ضمن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية الشديدة الحساسية في سورية صدر مشروع موازنة عام ٢٠٠٦ الذي كان من المفترض أن يمثل افتتاح مرحلة جديدة في الفكر المالي السوري كون بداية عام ٢٠٠٦ هو بداية تطبيق الخطة الخمسية العاشرة التي تعلن بدورها بداية مرحلة اقتصادية جديدة حسبما يروج لها، لكن المشروع جاء تكريسا للفكر القديم ذاته ولم يقدم أية إضافات جديدة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي باستثناء بعض الآمال الجديدة التي تضمنها، وباستثناء بعض الأرقام المهدئة التي أوردها من خلال ٣٥ مليار ليرة هي مقدار الزيادة عن مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ والتي قد لا يكون لها أثر اقتصادي اجتماعي يذكر في نطاق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتضخمة والمتزايدة للدولة وللمواطنين.

هل جاءت موازنة ٢٠٠٦ بجديد؟ وهل حملت أشياء جديدة بين خاناتها؟ وهل صيغت بهيكلية جديدة كما يقال؟ أم أن لا جديد تحت الشمس. نناقش في هذا الجزء جانباً من البيان المالي للحكومة على أن نكمل هذا النقاش في الجزء القادم.

مما يلفت النظر في مشروع موازنة عام ٢٠٠٦ أنها موازنة متواضعة لا تزيد عن موازنة عام ٢٠٠٥ إلا بنسبة (٧.٦٪) فقط، وإذا حولنا هذه النسبة إلى رقم صريح وجدنا أن الزيادة بين موازنتي هذين العامين لا

تتعدى ٢٥ مليار ليرة وهذا الرقم لا يعبر عن زيادة حقيقية بسبب عدم ربطه بمعدلات التضخم المتوقعة في عام ٢٠٠٦ والذي يصعب التكهّن بها، وبالتالي فإن هذا الرقم رغم صغره سوف يصغر أكثر على يد معدلات التضخم القادمة، وبالتالي فإن التضخم قد يكون كفيلاً بإفراغ الموازنة من دورها الوظيفي المرسوم لها أو تقليص ذلك الدور إلى الحدود الدنيا الأمر الذي سيشكل ضغطاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً على المجتمع خاصة إذا ما عرفنا أن تقرير صندوق النقد الدولي يشير إلى احتمال أن تبلغ نسبة التضخم في عام ٢٠٠٦ حوالي (٩.٦٪) وإذا كان هذا الرقم دقيقاً فإننا أمام موازنة سلبية تماماً.

يبتعد البيان المالي للحكومة السورية كثيراً عن لغة الاقتصاد والتخصص المالي أو عن لغة التحليل الاقتصادي فهو مكتوب ومصاغ في إطار العموميات والشموليات التي غالباً ما تكون أقرب إلى لغة البيانات الخطابية غير المحتوية على التحليل وغير المعنية بذكر الأرقام الحقيقية أو بلغة تلك البيانات التي تكون مطلوبة ومعنية فقط بالتضخيم الإعلامي واللعب على الألفاظ والأرقام والأحلام معاً. البيان المالي للحكومة السورية بيان لغوي سردي وتجميعي ومكرر عام بعد عام، ويرتكب دائماً الهفوات نفسها ويقع في المطبات نفسها، ويحمل نفس الهوية ولكي لا نطيل في وصف البيان المالي دعونا ننتقل إلى الشق العملي منه لإثبات ما ذكرناه عن البيان.

يورد البيان في فقرة قطاع الاستثمار أن إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع المرخصة على قانون الاستثمار رقم ١٠ بلغت حتى (٢٠٠٥/٩/٣٠) حوالي ٢٣٣ مليار ليرة وهي تزيد عن مثيلتها

في عام ٢٠٠٤ بمقدار (١٤٪) ومن هذه الأرقام يستنتج كتاب البيان المالي بأن هذا يدل على صوابية توجه الحكومة في توفير مناخ أفضل للاستثمار وخاصة توفير مقومات نجاح الاستثمار، لكن الذي يتغافل عن ذكره البيان المالي هو عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة فعلياً حتى عام ٢٠٠٥ فالمشاريع المنفذة هي التي تدل فقط على صحة مناخ الاستثمار وهي التي تكشف عن الإضافات الحقيقية في الاستثمار الوطني لكن البيان المالي تجاهل ذكرها بالكامل علماً أنه باستطاعة وزارة المالية وعبر اتصال هاتفي بسيط مع مكتب الاستثمار أن تحصل على تلك المعلومات وتذكرها بدقة في بيانها المالي ولكن السؤال الآن لماذا لم تفعل وزارة المالية ذلك؟

يبدو أن عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة حتى عام ٢٠٠٥ هو عدد قليل جداً ولا تتجاوز تكاليفه عشرات المليارات من الليرات السورية بالمقارنة مع عدد المشاريع المشملة وبالتالي فلا مصلحة لوزارة المالية من ذكر الأعداد المتواضعة للمشاريع المنفذة والتي لا تدل على أي إنجاز حقيقي للحكومة، وذلك قياساً على أن عام ٢٠٠٤ قد شهد تنفيذ ثلاثة مشاريع استثمارية فقط على القانون ١٠ وبكلفة استثمارية بالعملة المحلية لم تتجاوز الـ ٣٢٠ مليون ليرة وأن عام ٢٠٠٣ شهد تنفيذ ١٧ مشروعاً كلفتها الاستثمارية بالعملة المحلية ٢ مليار ليرة فقط وفق بيانات مكتب الاستثمار لعام ٢٠٠٥، وبالتالي فمن مصلحة وزارة المالية جعل رقم من حجم ٢٣٣ مليار ليرة عملة متداولة بين الناس والاقتصاديين وربطه بمناخ الاستثمار لإظهار أن هناك إنجازاً حكومياً كي يقف الجميع عنده ولتقول أن مناخ

الاستثمار بخير مهمة في حساباتها تلك الشفافية المالية والإفصاح المالي عن الحقائق فالعبرة فيما ينجز لا في ما يشمل.

فكرة أخرى مخاتلة وملتبسة جداً يحاول البيان المالي تمريرها عبر سطور، حيث يقول البيان المالي بأن موازنة عام ٢٠٠٦ قد أعدت وفق هيكلية مختلفة نسبياً بحيث خصصت (٦٠.٦٪) للاعتمادات الجارية و(٣٩.٤٪) للاعتمادات الاستثمارية من مجموع اعتمادات الموازنة والسؤال الآن عن أي هيكلية جديدة يتحدث البيان إذا كانت هذه النسبة هي نفس نسب اعتمادات موازنة عام ٢٠٠٥ تماماً ودون أي تغيير يذكر، فهذه النسب كفيلاً بنفي أي تغيير جوهري في مشروع الموازنة، ومن هذه النسب الساكنة فعلياً يمكننا أن نشق ونستنتج أن موازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ ليس لها أي هوية اقتصادية أو مالية جديدة أبداً أو أي هوية متميزة عن الموازنات التي سبقتها في حين أن الحكومة قد حسمت وحددت هوية الاقتصاد ككل ولو نظرياً وإعلامياً على الأقل وقالت بأن الاقتصاد السوري هو اقتصاد سوق اجتماعي، إن تركيبة موازنة عام ٢٠٠٦ لا تحمل أي دلائل أو مؤشرات اقتصادية نوعية أو متميزة تدل على الانتقال لهذا النمط الاقتصادي الجديد الذي اختارته الحكومة ويمكن التدليل على ذلك من عدة نواحي أولها أن نسبة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي موازنة عام ٢٠٠٦ لا تتجاوز (٣٩٪) وأن نفس هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ لا تتجاوز (٣٩٪) أيضاً من ناحية ثانية نجد أن نسبة الرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٦ يشكل ما نسبته (١٧٪) من إجمالي الموازنة مقارنة ب(١٦٪) في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ ومن

ناحية ثالثة نجد أن إجمالي العجزات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٦ كان بحدود (٤٧٪) من إجمالي حجم الموازنة في حين شكل في مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ ما نسبته (٤٨٪) من إجمالي حجم الموازنة (العجز الناتج عن زيادة أقساط الدين العام وأعباء شهادات الاستثمار وودائع التوفير والخسائر التجارية إلى العجز الحقيقي في الموازنة) هذا إضافة إلى أن فرص العمل التي يفترض البيان المالي للحكومة أنه سيحققها في عام ٢٠٠٦ هي أقل من فرص العمل التي افترض تحقيقها في موازنة عام ٢٠٠٥ بمقدار ١١٥٦ فرصة عمل وإذا مارسنا هنا نوعاً من الرياضة الذهنية البسطة واقتنعنا بأن الحكومة جادة بأنها سوف تحقق ٥٧ ألف فرصة عمل وافترضنا أن فرصة العمل تساوي وظيفة في القطاع العام الإداري أو الإنتاجي وأن وسطي الراتب المدفوع للموظف في عام ٢٠٠٦ هو ٥ آلاف ليرة فقط عندها سنجد بأن كلفة هذه الـ ٥٧ ألف فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٦ هي ٣.٥ مليار ليرة وهي ما يشكل (٠.٧٪) من حجم الموازنة العامة فقط وهي تساوي تماماً النسبة في موازنة عام ٢٠٠٥، يضاف إليها أن مساهمة الدولة في تثبيت أسعار السلع المدعومة بقيت على حالها بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بحيث قدرت بـ ٢٥ مليار ليرة في كلا العامين مع العلم أن مكاتب هيئة تخطيط الدولة ووزارة الاقتصاد تشهد اجتماعات ونقاشات ودراسات مكثفة من أجل إلغاء الدعم عن العديد من سلع الاستهلاك الأساسية وفي مقدمتها الوقود والطاقة الكهربائية دون أن تبت بها بشكل رسمي بعد. هذا طبعاً دون أن يذكر البيان كعادته عدد فرص العمل الحقيقية التي وفرتها الحكومة في العام السابق ودون أن

يشير إلى معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي أو إلى أي رقم فعلي آخر تحقق في عام ٢٠٠٥ .

أين هي الهيكلية المختلفة للموازنة التي يتبناها البيان المالي إذا؟ وفي أي النقاط تتقاطع الموازنة مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للحكومة؟ أو بطريقة أخرى أي نموذج اقتصادي اجتماعي تخدم موازنة عام ٢٠٠٦؟ هل تخدم نموذج اقتصاد السوق أم نموذج الاقتصاد المخطط أم كلا النموذجين معاً وكيف نستطيع إثبات ذلك؟ وكيف تختار الحكومة التوجه نحو نموذج اقتصادي جديد ضمن هياكل ونماذج مالية عامة قديمة وتقليدية؟ وبماذا يميز المواطن العادي موازنة هذا العام عن موازنة العام السابق؟ أمام هذه المعطيات المالية الثابتة بين عامين نجد أنفسنا أمام شك بأحد أمرين فإما أن تكون الحكومة قد روجت لشعار اقتصاد السوق الاجتماعي مع علمها أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لن يتغير بما ينسجم مع ذلك المصطلح أو أن موازنة الدولة تعد بطريقة لا علاقة لها أبداً بالتوجه الاقتصادي العام فمن المعروف أنه لكل بنية اقتصادية بنية مالية خاصة بها لكن هذا ما لم يظهره مشروع موازنة عام ٢٠٠٦ . فهل تشكل الموازنة العامة للدولة حالة اقتصادية محايدة ومستقلة عن الحالة الاقتصادية العامة وعن الحالة الاقتصادية للمواطنين؟ وهل يثبت هذا القص واللصق لمعطيات الموازنة والمكرر عاما بعد عام بأننا أمام عقلية جباة وليس أمام عقلية اقتصاديين ورجال مال؟

تشرين ثاني ٢٠٠٥

بناء الوهم (٢)

لقد قمت سابقاً بقراءة وتحليل البيان المالي للحكومة لعام ٢٠٠٦ وركزت في تلك القراءة على بعض النقاط الأساسية التي وردت فيه، والتي حملت مغالاة في طرحها وابتعاداً عن الواقع ومنها كيف تم تضخيم أرقام الاستثمار على القانون رقم ١٠ وذكر كلفة المشاريع المشملة وإخفاء كلفة وعدد المشاريع المنفذة فعلاً من أجل الاستفادة من الحالة النفسية التي تتركها الأرقام الكبيرة، وإبعاد المطلع عن الدلالات الحقيقية لواقع تلك المشاريع وناقشت كيف قال البيان بوجود هيكلية جديدة للموازنة رغم أنها جاءت مغرقة بالتقليدية والتكرار والعمومية، ومشابهة لسابقتها من حيث المضمون والشكل والنسب والأرقام. وأتابع الآن تحليل بعض من الجوانب الأخرى المهمة في البيان المالي للحكومة لعام ٢٠٠٦ وأبحث عن أشياء جديدة فيه ونقارنها مع الواقع لنستدل من خلال هذه العملية البسيطة على أن هناك انحرافات مرتكبة دائماً يتم كتمانها لأسباب لا يعرفها إلا كتبة البيان المالي وأن هناك وعوداً تتسج لنا بخيوط الأمل واقعا مخمليا لكن الحقيقة الملموسة ما زالت خشفة جداً، إليكم بعضا مما توصلت إليه.

يتلقى التعليم الحكومي العام في سورية بشقيه ما قبل العالي والعالي لكلمات موجعة من منافسيه الآخرين بطريقة مباشرة ومن مسؤوله

الأول، أي الحكومة، بطريقة غير مباشرة. انتهت الجولات الأولى والثانية والثالثة وبدأت الجولة الأخيرة منذ العام ٢٠٠٠ عندما بدأت الحكومة بالتدريج تسمح لأنواع التعليم الأخرى من خاص وموازي ومفتوح وافتراضي بالعمل ضمن جهاز التعليم العام، هذه الجولة دخلها التعليم الحكومي وهو ينوء تحت ثقل الأعباء التاريخية المتراكمة على كتفيه من تدني كفاءة الجهاز الإداري والتعليمي وتخلف المناهج وتدهور البنى التحتية وتراجع عام في سويته وتنافر شديد مع متطلبات سوق العمل واكتظاظ طلابي مرهق، وضمن هذه الظروف التي تطوق التعليم العام ارتفعت تصريحات البعض بأن الإنفاق على هذا القطاع سوف يتضاعف خلال السنوات القادمة وبأن التعليم سيشهد قفزة نوعية باتجاه الأمام لإخراجه من ذلك الطوق الخانق، لكن الأرقام تنقض تلك التصريحات وتؤكد بأن شدة العناق الشعاراتي قد خنقت قطاع التعليم.

تقول الأرقام بأن قطاع التعليم العالي لن يحصل في موازنة عام ٢٠٠٦ على أكثر من ١٨.١ مليار ليرة وهذا المبلغ يشكل ما نسبته (٣.٦%) فقط من إجمالي الموازنة العامة للدولة، كما أن قطاع التربية سيحصل على ٣١.٣ مليار ليرة أي ما نسبته (٦%) من إجمالي الموازنة العامة. النقطة الأولى التي أريد قولها هي أن هذه الأرقام المتواضعة جداً لن تكون قادرة على إحداث قفزة نوعية في التعليم العام في سورية، ولن تكون قادرة على تغيير نوعية التعليم وتطويره وتجديده، وخاصة إذا ما عرفنا أن جزءاً كبيراً من هذه الأرقام وهو يصل إلى أكثر من نصفها مخصص للرواتب والأجور والمصاريف الإدارية

البحثة مثل القرطاسية والمطبوعات والوقود ومصارييف النقل ومصارييف الإيفاد للخارج وما شابه ذلك في حين أن ما تبقى منها سيكون مخصصا للاستثمار في هذا القطاع هذا مع العلم أن البيان المالي للحكومة يعترف بوجود مدارس طينية ومدارس آيلة للسقوط ومدارس مستأجرة وبوجود ضغط شديد في قاعات التعليم الأساسي والثانوي وبوجود نقص في أبنية فروع الكليات الجديدة في المحافظات، وبعدم كفاية السكن الجامعي للطلاب، وبعدم اكتمال العديد من أبنية الكليات، وبنقص في مستلزمات المخابر العلمية، الأمر الذي يستلزم إنفاقاً استثمارياً كبيراً لتجاوز هذا الوضع. مريبط الفرس إذا أننا أمام مبالغ مالية متواضعة جداً غير قادرة على بناء بنية تعليمية متطورة وعصرية لا في المرحلة الجامعية ولا في المرحلة ما قبل الجامعية، وربما تكون غير قادرة على تلبية متطلبات البنية التحتية الأولية للعملية التعليمية على الأقل.

النقطة الثانية التي أريد التحدث عنها تكمن في قلب السؤال البسيط التالي: لماذا لا تزيد الحكومة مخصصات إنفاقها على تطوير التعليم بكل أنواعه وخاصة أن هذا القطاع قد تحول من قطاع خدمي بحت إلى قطاع اقتصادي منتج بطريقة مباشرة؟ فالتعليم العالي الذي شهد دخول أنواع جديدة تدر مئات الملايين على خزينة الدولة سنوياً لم يشهد بالمقابل أي تطور ملحوظ في نوعيته وجودته في الوقت الذي ما زال البيان المالي للحكومة عاما بعد عام يردد العبارات نفسها عن ضرورة تطوير الخطة التعليمية وتطوير المناهج والتوسع في أبنية الجامعات والمدارس وما إلى هنالك من وعود لو تحققت فعلا لكان

التعليم بألف خير. لقد غيرت الحكومة نظرتها إلى التعليم وعدلت عن رؤيته ذلك الولد المسرف من جيب أبيه إلى رؤيته ذلك الشاب المنتج الذي يعتمد على ذاته، ورغم المال الوفير الذي بدأ يؤمنه لها إلا أنها لم تسخّ بالإنفاق عليه مرة ثانية وذلك بدليل أن موازنة التعليم العالي في عام ٢٠٠٦ لم تزد عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥ سوى (٠.٢٪) فقط، فهل تنظر الحكومة لقطاع التعليم على أنه مجرد بقرة حلوب جديدة دخلت مزرعة الإيرادات مهمتها أن تدر النقود فقط؟ وهل ستكون الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي قادرتين على تحقيق أبسط شروط تغيير واقع التعليم من خلال مئات الملايين المتحصلة لهما من أنواع التعليم الأخرى؟ وهل سنصل في يوم من الأيام إلى القول بأن من يملك النقود هو من سيحصل على نوعية تعليم جيدة وعالية ومن لم يملك النقود لن يحصل سوى تعليم سيء ربما يكون هو التعليم الحكومي؟ وهل سيدفع كل أفراد المجتمع الضرائب والرسوم لتمويل التعليم العام بكل مراحلها في حين لن تحصل إلا فئة قليلة منه على حقها في تعليم جيد؟ بالرغم من مئات الملايين التي صار يقدمها قطاع التعليم في سورية لخزينة الدولة إلا أنه مازال في الصفوف الأخيرة من حيث أهميته في رأي الحكومة، وبما أن التعليم لا ينفصل عن التطور والنمو الاقتصادي بما يؤمنه من ذخيرة معرفية لعملية النمو، فإننا نبشر الذين يخططون للاقتصاد بفشل تخطيطهم حتى يحظى التعليم بغير النظرة الحالية له.

يحاول البيان المالي طمس وإخفاء معالم الحقيقة واستغناء الناس البسطاء الذين لا خبرة لهم بالاقتصاد، ويمرر ضمن قائمة المشاريع

الاستثمارية التي تتوي الحكومة تنفيذها العام القادم عشرات المشاريع التي يحتاج تنفيذها إلى أضعاف حجم الموازنة السورية كلها، ولكن كالعادة وباستخدام لغة الخطابات وحرف السين وكلمة سوف تمر هذه المشاريع وتتحول إلى واقع محقق في خيال الناس ولا تحتاج إلا إلى مدة عام واحد لتكون منجزة فعلاً، هذا مع العلم أن الزيادة في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٦ لا تتجاوز ١٥ مليار ليرة عن موازنة عام ٢٠٠٥، حيث بلغت مخصصات ما سينفق على الاستثمار في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٩٠ مليار ليرة واليكم ما سنتوي الحكومة فعله في عام ٢٠٠٦ بهذا المبلغ المتواضع لنترك لكم متعة اكتشاف جنة عدن الاقتصادية القادمة على يدي حكومتنا الغراء.

تتوي الحكومة الحد من الفقر من خلال زيادة وتحسين الإنتاجية والدخل والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي كما ستساهم في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وستقوم بالتركيز على تأمين الطلب على الطاقة الكهربائية وتخفيض الفاقد، وسوف تستكمل كهربية الريف، يضاف إلى ذلك أنها ستؤهل معامل الإطارات والأسمدة والكونسروة والزيتون ومصفاة حمص، وتستكمل مشروع إنتاج السيارات مع إيران، وترفع مهارات الموارد البشرية في قطاع السياحة وتوسع المرافق والمطارات القائمة وسوف تحل أزمة السكن وستنظم سوق العمل وتفعيل الحوار الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية وترفع المستوى الثقافي للمجتمع وتخلق جهاز إعلامي متطور، أما السوبر إنجاز مستقبلي للحكومة في عام ٢٠٠٦ فسيكون خلق مجتمع معرفي وبناء القدرات البشرية ونقل التقانات وتوطينها .

ألا تشعرون وأنتم تقرؤون ما سوف يحصل أننا أمام ثورة اقتصادية تولد من رحم البيان المالي لحكومتنا وخلال عام واحد فقط؟ ولكن ألا تشعرون أيضاً بأنهم قد تمادوا في نفخ أحلامنا بوعودهم حتى كادت تنفجر؟ رغم حاجتنا الشديدة لكل هذه الأشياء إلا أن ما نطلبه من الحكومة أبسط من ذلك بكثير، نطلب منها مشاريع صغيرة يمكن تحقيقها ولا نطلب منها يافطات لا تتحقق، نطلب منها أن تحل أزمة السير، وتطور كتاباً جامعياً واحداً، وتشتري أجهزة مخبرية للكليات العلمية، ولا تحضر الشوارع والأرصنة كل شهر، وتنتهي العمل بالأنفاق التي حولت العاصمة إلى ما يشبه منزل الخلد، وتنتهي مشروع محطة الحجاز، وبناء مجمع يلبغا، وتكمل المتعلق الجنوبي، والقصر البلدي بحلب، وتربط كل وزارة مع مؤسساتها بالانترنت، وإنهاء انقطاع التيار الكهربائي في فصل الشتاء، وتحسين نوعية رغيف الخبز، وإلى ما لا نهاية من هذه المطالب التي نأسف حقيقة لذكرها في هذا الزمن، إن تنفيذ هذه المشاريع الصغيرة هو شهادة حسن السلوك الوحيدة التي سيمنحها المواطن لحكومته لسبب واحد فقط هو أنه سوف يلمسها بشكل مباشر، أما ذلك التفخيم والتعظيم لأسماء وأنواع المشروعات فلن يكثر لها المواطن مهما تحدثتم عنها لأنها مجرد عموميات ملأها الناس من شدة تكرارها دون تحقيقها، بل إنها أوثقت عرى الفصام بين الشارع والحكومة وخففت من مصداقية الحكومة إلى دون الصفر أمام المواطنين.

لو أردنا أن نfund مضمون البيان المالي أكثر وما جاء به من أرقام ومشاريع لاحتجنا لعشرات الصفحات الأخرى كي ننهي النقاش

حولہ، لكن المشكله الأساسية هي أن هيكلية وشكل ولغة هذا البيان لم تتغير منذ سنوات طويلة وكأنه لا يتأثر بمن يأتي وبمن يذهب من وزراء، أو كأن فكر جميع من صاغوه مبرمج بطريقة واحدة، كأن البيان المالي الذي يمثل الناطق الرسمي باسم موازنة الدولة هو حالة محايدة تماماً ويكتب في غرف مغلقة وبعيدة عن ظروف الاقتصاد وظروف الناس، فالأرقام معزولة عن المنطق، والمشاريع معزولة عن الواقع، والمواطن معزول عن الحقيقية.

كانون الأول ٢٠٠٥

الأسعار والعجز

يثير قطع حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤ سؤالاً مهماً عن علاقة الأسعار بعجز الموازنة، ويضع إشارة استفهام حول طريقة تفكير الحكومة السورية لحل مشكلة العجز، ولكيفية النظر إليها، والتعامل معها، فقد كشف قطع حسابات موازنة ٢٠٠٤ أن هناك زيادة في الإيرادات المتنوعة بمقدار (٣٨٪) عما كان مقدراً لها في بداية العام، ويعود السبب في ذلك إلى رفع أسعار التبغ ومواد البناء فقط، ذلك الارتفاع حقق إيراداً إضافياً لموازنة الدولة عما هو متوقع بمقدار ٦.٨ مليار ليرة، الأمر الذي ساهم بتخفيض عجز الموازنة شيئاً ما، واليوم عملت الحكومة على رفع أسعار البنزين والأسمنت بشكل رسمي، وقريباً سترفع أسعار المازوت، الأمر الذي سيخفض عجز موازنة عام ٢٠٠٦ أيضاً، مثلما خفض عجز موازنة عام ٢٠٠٥ بسبب فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على العديد من السلع والخدمات، كالهواتف النقالة والثابتة، والسيارات، والزيوت وغيرها، وعلى إثر تلك العمليات المالية المحضة وليس الاقتصادية/ الاجتماعية ستظهر وزارة المالية بمظهر الحريص على خزينة الدولة بتقليلها العجوزات المالية عاما بعد عام، وستظهر مرتدية عباءة سياسة مالية هدفها تحقيق وفورات اقتصادية، ولكن من خلال ماذا؟ وعلى حساب من تتم هذه الوفورات؟ بالطبع يتم ذلك من

خلال رفع الأسعار وفرض الضرائب الجديدة، وعلى حساب المواطن بالدرجة الأولى.

ستؤدي سياسة وزارة المالية السابقة إلى تحقيق توازن مالي لموازنة الدولة لكنها بالوقت نفسه ستفرز عجزاً اجتماعياً متنامياً، ففي الوقت الذي تسعى فيه الوزارة لردم العجز المحاسبي، فإنها توسع دائرة العجز الاجتماعي، وتساهم بشكل مباشر بتهميش الناس أكثر فأكثر على حساب توازن القيود المحاسبية. فرفع أسعار المازوت والأسمت والسلع الأساسية الأخرى، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة جديدة سيوفر للخزينة مبالغ إضافية طائلة، لكنه بالوقت نفسه سيدفع بمزيد من الناس لدائرة الفقر والتهميش، وسيساهم بتدهور مستواهم المعيشي، ويحرمهم من نوعية حياة جيدة، فهل من المنطقي أن تستمر وزارة المالية بتقليص العجز المالي بهذه الطريقة اللااقتصادية؟ وهل من المنطقي أن يبقى القطاع الخاص الذي ينتج (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي لا يدفع أكثر من (١٠٪) كضريبة دخل من إجمالي ضرائب دخل موازنة الدولة؟ أليس هذا خلافاً آخر في التوازن الاقتصادي والاجتماعي يزرع تحتها الاقتصاد؟ ببساطة شديدة ما نحتاجه هو توازن اجتماعي لموازنة الدولة وليس توازن مالي فقط.

شباط ٢٠٠٦

العقلية الانكماشية للحكومة

يناقش مجلس الشعب مشروع قانون الموازنة العامة للدولة وبيان الحكومة المالي حولها لعام ٢٠٠٨، وقد بلغ إجمالي اعتمادات الموازنة بشقيها الجاري والاستثماري مبلغ ٦٠٠ مليار ليرة سورية منها ٣٧٠ مليار ليرة سورية للإنفاق الجاري و٢٣٠ مليار ليرة سورية للمشاريع الاستثمارية، وبالنسبة لموازنة عام ٢٠٠٧ فإن هذه الموازنة لا تزيد عنها سوى بنسبة (٢٪) فقط، وقد زاد الإنفاق الجاري عن العام السابق بنسبة (١٢٪) فقط فيما انخفض الإنفاق الاستثماري بمقدار (٢٣٪) عما كان عليه.

تدل هذه الأرقام على هشاشة الموازنة التي سيواجه فيها الاقتصاد السوري متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة فالزيادة الاسمية والبالغة ١٢ مليار ليرة فقط معرضة للتآكل بفعل ارتفاع الأسعار الذي ما زال يضرب الاقتصاد السوري دون هوادة منذ سنتين وحتى الآن، وتدل على أن هناك توجه واضح نحو ضغط الإنفاق العام الاستثماري إلى أقصى الدرجات، وهذا معناه استمرار تصفية القطاع العام، وتحديد القطاع العام الصناعي.

من جهة مقابلة تعني هذه الأرقام أن الدور الاجتماعي المنشود للدولة، وضمن ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي هو دور متراجع تماماً، لأن لا زيادات فعلية في قيمة الموازنة العامة للدولة سوف

توجه للعمل الاجتماعي الذي يضمن تماسك المجتمع في مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الذي يتبناه الفريق الاقتصادي المنحاز إلى الليبرالية الاقتصادية وسياسات التحرير الداخلي والخارجي. تكشف هذه الموازنة عن العقلية المالية الانكماشية التي تدير الاقتصاد السوري منذ مطلع الألفية الثالثة، والراغبة إلى أقصى درجات الرغبة بتقليص دور الدولة وتوسيع دور السوق دون وجود وعي بالمخاطر الاجتماعية المقبلة الناتجة عن إدارة الاقتصاد بهذه العقلية المالية فقط.

تشرين الثاني ٢٠٠٧

من يدفع نصف الضرائب والرسوم؟

كشف قطع حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧ أن الحكومة أنفقت ٥٢١ مليار ليرة من أصل ٥٨٨ مليار في ذلك العام، أي بنسبة تنفيذ قدرها (٨٩٪)، منها ٣٢٦ مليار ليرة للإنفاق الجاري، ١٩٥ مليار ليرة للإنفاق الاستثماري، وكشفت البيانات الختامية للموازنة أن الإيرادات الجارية زادت بمقدار ٥ مليار ليرة فقط عن عام ٢٠٠٦، وبلغت تلك الإيرادات ٣٠٢ مليار ليرة منها ٢٤٩ مليار ليرة ضرائب ورسوم، ودلت الأرقام أن الإيرادات الاستثمارية زادت بمقدار ١٩ مليار ليرة، منها ٦٨٠ مليون ليرة إيرادات الفنادق.

وكشفت الأرقام أن القطاع العام دفع ٨٣ مليار ضرائب، في حين أن القطاع الخاص دفع ١٩ مليار ضريبة دخل أرباح، أما أصحاب المهن والحرف فقد دفعوا ١٢٥ مليار ضريبة دخل المهن، وهذا معناه أن القطاع الخاص الذي ينتج (٦٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي يدفع (٧٪) فقط كضرائب ورسوم، وهو ما يعكس حجم التهرب الضريبي الكبير الذي ما زال يمارسه القطاع الخاص، في حين أن القطاع العام الذي ينتج (٣٧٪) من الناتج يدفع (٣٣٪) من مجمل الضرائب والرسوم، وبالمقابل يقع العبء الضريبي الأكبر على عاتق أصحاب المهن والحرف إذ يتحملون ما نسبته (٥٠٪) تماماً من قيمة الضرائب والرسوم، وهو ما يكشف أيضاً عن عدم العدالة الضريبية بين المكلفين.

ولا بد من التذكير أن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧ أقر اعتمادات بقيمة ٥٨٨ مليار ليرة سورية مقابل ٤٩٥ ملياراً لعام ٢٠٠٦ وبنسبة زيادة حوالي (١٨٪) وتوزعت ٣٣٠ ملياراً للاعتمادات الجارية مقابل ٣٠٠ مليار عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة مقدارها (١٠٪) بينما بلغت اعتمادات الموازنة الاستثمارية ٢٥٨ مليار ليرة مقابل ١٩٥ ملياراً عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة (٣٢٪).

آذار ٢٠٠٩

موازنة ٢٠٠٩ واقتصاد يتغير

قدّرت وزارة المالية الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩ بحجم ٦٨٠ مليار ليرة، وبتزايد قدرها ٨٠ مليار ليرة عن عام ٢٠٠٨، وبمعدل تزايد لا يتجاوز (١٣.٣٪)، والملفت للنظر في موازنات الأعوام الثلاثة الماضية أن هناك تذبذباً واضحاً وكبيراً جداً في نسب تزايد الاعتمادات، وهو تذبذب لم تبرر الحكومة أسبابه الاقتصادية والاجتماعية، وهل أن ذلك التذبذب والتأرجح تابع لمتغيرات ومعطيات اقتصادية حدثت وسوف تحدث على أرض الواقع فعلياً؟ أم أنه مجرد تغير رقمي ظريفي يطرأ على بنود الموازنة العامة للدولة للدلالة على التغير بغض النظر عن أهمية وجدوى ومحتوى ذلك التغيير.

زادت موازنة عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦ بنسبة (١٨.٧٪)، وكانت المفاجأة في موازنة عام ٢٠٠٨ عندما لم تتم بأكثر من (٢٪) عن موازنة عام ٢٠٠٧، ووصفت في حينها على أنها موازنة انكماشية، أصرت فيها الحكومة على سياسة ضبط الإنفاق العام وتحديد الإنفاق الاستثماري الذي بدأت بالتخلي عنه رسمياً، لكن التقديرات تشير إلى نمو في موازنة عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ بنسبة (١٣.٣٪)، فما الذي تغير جوهرياً في الاقتصاد السوري خلال السنوات الثلاث الجارية لتتغير النسب السابقة بتلك الطريقة المثيرة للتساؤل؟ علماً بأن التوجه الاقتصادي للحكومة لم يتغير أبداً؟

من ناحية ثانية، يبقى الرهان على الموازنة العامة للدولة ليس رهاناً مالياً بحتاً مرتبطاً بمعدلات الزيادة النقدية الاسمية فيها، بل بالزيادة الفعلية لهذه الموازنة، أي بالقوة الشرائية الفعلية لها، وهذا الموضوع مرتبط بشكل أساسي بمعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد، وكيفية تأثيرها على القيمة الحقيقية للنقود، فما هي القيمة الحقيقية لزيادة قدرها ٨٠ مليار ليرة تضخ في الأسواق العام القادم؟ وكم سيلتهم التضخم منها؟ وهل هذه المبالغ، برأي الحكومة، كافية لتحريك الطلب، أو جزء منه مثلاً؟

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من معرفة مصادر زيادة موازنة الدولة، وإن كانت الضرائب والرسوم هي المصدر الرئيسي لتلك الزيادة، فمن سيدفع ويتحمل القسم الأكبر من تلك الزيادة؟ هل هم ذوو الدخل المحدود؟ هل هم أصحاب رؤوس الأموال؟ هل هو القطاع العام الاقتصادي؟ أم القطاع الخاص؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ومعرفة مصادر، ونوعية زيادة إيرادات الموازنة يحدد إلى درجة كبيرة العدالة الضريبية التي تتمتع بها الحكومة، وخاصة إذا ما عرفنا أن وزارة المالية ملتزمة تماماً بما ورد في الخطة الخمسية العاشرة، حول تحقيق زيادة سنوية في الحصيلة الضريبية الإجمالية (١٠٪) كحد أدنى دون فرض ضرائب أو رسوم جديدة.

أما في جانب الإنفاق، فسيكشف هيكل الإنفاق في موازنة عام ٢٠٠٩ والأعوام القادمة، عن عمق واتساع سياسات التوزيع التي تتبناها الحكومة تجاه المواطنين، ومدى التزامها بتطبيق معايير وقيم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنته رسمياً منتصف عام ٢٠٠٥، الأسئلة

كثيرة ومفتوحة حول موازنة عام ٢٠٠٩، وما بعدها، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها سورية خلال سنواتها الراهنة.

أيلول ٢٠٠٨

(٣)

القروض والمديونية

الاقتصاد إسفنجة الهبات والقروض

ليس غريباً عن أي حكومة أو اقتصاد بالعالم كله أن يقوم بعمليات إقراض واقتراض من الخارج، أو أن يقوم بتقديم وتلقي المنح دون مقابل أيضاً، فهذه حالة طبيعية تسود العديد من الاقتصادات وتمليها الضرورات الاقتصادية الداخلية لفترات زمنية قصيرة، لكن المفارقة تكون حين تتحول تلك العمليات إلى وسيلة مستمرة للتمويل وإلى طريقة معتمدة لإدارة مالية الاقتصاد، خاصة عندما تخرج من نطاق الإنفاق الاقتصادي وتدخل حيز الإنفاق الإداري والخدمي غير المنتج.

ما يحدث في الاقتصاد السوري هو الميل نحو تأمين بعض من أشكال الموارد الخارجية لأي نشاط اقتصادي داخلي سواء عن طريق الهبات أو القروض، ووضعها في قنوات الاقتصاد لحل بعض المشاكل العالقة أو التي يعجز الاقتصاد عن التعامل معها مالياً، لكن الاعتماد الكثيف على هذه الطريقة الذي برز في الآونة الأخيرة إنما يثير الجدل حول أداء وإمكانية الاقتصاد السوري وي طرح سؤالاً في غاية الأهمية: أين الموارد الاقتصادية وأين هي إدارة تلك الموارد وإلى متى سنستمر بهذه الصيغة التمويلية على المستوى الاقتصادي الكلي؟

ربما تكون تلك الفورة نحو القروض والهبات الخارجية والتي غالباً ما لا يمضي شهر إلا ونسمع ونرى التوقيع على العديد منها، ربما لا

يكون ذلك إلا أفضل تعبير عن انخفاض أداء الاقتصاد السوري بشكل واضح وتراجع مستويات النمو الاقتصادي الفعلية التي باتت يحققها الاقتصاد، وهذا ما أبرز عجزاً عن تمويل العديد من المشاريع الحيوية والإدارية وحتى الخدمية منذ سنين عديدة بسبب ضعف السيطرة على الموارد الاقتصادية الناتج عن تخلف بعض أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية، فعبّر عملية تاريخية طويلة تخلفت وتشوهت بنية الاقتصاد بكل مكوناتها واختلت التوازنات بين المتغيرات الاقتصادية، مما أفقد الحكومة أحياناً زمام السيطرة على قضية التنمية الاجتماعية وكانت النتيجة النهائية لهذه العملية أننا وقعنا في فجوة تمويل يخشى من ازديادها مستقبلاً بعد أن وصلت إلى أزمة واضحة لا تحتاج إلى كثير معاناة لكشفها، فقد طالت المنح والقروض الخارجية وتحديداً من الاتحاد الأوروبي واليابان مشاريع السكن والصرف الصحي وشبكات الهاتف وكان النصيب الأكبر لقطاع الصحة إذ تدفقت عليه ملايين الدولارات كمساعدات من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى.

سأورد جزءاً بسيطاً وموثقاً بالأرقام عن حجم واتجاه المعونات الخارجية لسورية خلال السنوات الماضية والحالية، وأوضح مثال على هذه المنح هو مشروع هيئة مكافحة البطالة الذي اعتمد منذ تأسيسه على جزء يسير من المنح والقروض الخارجية وصلت إلى أكثر من (٥٠%) من ميزانية الهيئة، ففي برنامج الهيئة ومنذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦ ستحصل الهيئة على منح من مصادر متعددة الأطراف بقيمة (٣.٥) مليار ليرة وستحصل على منح مقدمة

من اتفاقات ثنائية بحدود (٤.٢٥) مليار ليرة. أما من جهة القروض فإن الهيئة ستحصل على قروض من مصادر متعددة الأطراف بحوالي ٢٤ مليار وستحصل على قروض من مصادر أخرى بقيمة تقدر بـ(٣.٧٥٠) مليار ليرة.

وسأذكر أيضاً مثالين آخرين يصبان في القطاع الإداري وليس الاقتصادي المباشر، فمركز دعم القرار الذي يحدث في سورية إنما يمول من منحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقدار ٥٠ مليون ليرة، أما مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التنمية الإدارية في سورية إنما يقوم بميزانية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدر بـ٢٢ مليون ليرة أيضاً، ونذكر أخيراً أن وزارة النقل تقوم بمفاوضات لشراء طائرات مدنية جديدة ولكن قيمة هذه الصفقة ستكون ممولة بالكامل من بنك الاستثمار الأوروبي أيضاً..

قمت بعرض هذه الأرقام وأشكال تدفقاتها لإبراز وتحديد الفكرة الأساسية فقط، فهذه الأرقام وتلك القروض والهبات والمساعدات لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً لا يُذكر أمام التدفقات السنوية الكبيرة والتي بدأت تتزايد بكثافة على الاقتصاد السوري، لكننا لا نجد طريقة لفهم ذلك التدفق من الهبات والقروض إلا لأن الاقتصاد السوري قد وصل إلى مرحلة بات فيها عاجزاً عن تمويل نفسه من الداخل حتى لأبسط الأشياء التي يستطيع أي اقتصاد أن يمولها، فهل تعجز الحكومة عن ٢٠ مليون ليرة لتمويل مركز إداري وتنتظر حتى تقدمها لها البرامج الإنمائية الدولية؟ وهنا ألا يحق لنا أن نسأل لماذا وصلنا إلى هذه المرحلة من الانكالية والاعتماد على الآخرين في تمويل

أبسط المشاريع وأبسط العمليات الإدارية والخدمية؟ وألا يحق لنا أن نسأل عن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية؟ وأين هي مصادر التمويل الداخلي الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية والخدمية والمصرفية؟ وأين هي مليارات الليرات التي تدرّها الاتصالات والسيارات والنفط؟ وبالنهاية أين هي الموازنة الحكومية من تحمّل تلك الأعباء الصغيرة؟

إزاء ما يحدث وما نراه باستمرار حول طريقة الحصول على القروض والهبات وطريقة إنفاقها، باستطاعتنا أن نوّكد على العديد من النقاط الحساسة والجوهرية في الاقتصاد السوري وأول هذه النقاط هي أن التبعية المالية للاقتصاد السوري إنما تزداد وتعمق للخارج في الوقت الذي تخرج من سورية مليارات الدولارات لكي تتوضع في البنوك والمصارف الدولية أو بنوك الدول المجاورة لنا، هذه الازدواجية فيها خسارة مضاعفة للاقتصاد والمواطن على السواء، فاستيراد الأموال له تكلفة وخروجها له تكلفة أيضاً وها نحن ندفع التكلفتين عجزاً مزدوجاً وبأن واحد .

النقطة الثانية هي أن ارتباط الاقتصاد السوري بالتمويل الخارجي لجزء كبير من قطاعاته إنما يجعله رهناً بمنحه أو عدم منحه تلك القروض والهبات الخارجية فماذا لو توقف الاتحاد الأوروبي لسبب ما عن تقديم المساعدات لسورية؟ فهل ستتوقف عندئذ عجلة الاقتصاد وتصاب بالركود؟ وماذا لو ارتبطت تلك الهبات والقروض باشتراطات غير مناسبة لسورية فهل ستوافق الحكومة السورية عليها؟ إذاً لا بد من التفكير بآلية لتطوير مصادر التمويل الداخلية

لتكون أقوى وأمتن وأكثر ثباتاً من المصادر الخارجية، فقد تغلق في يوم ما أبواب تلك المصادر أمامنا .

النقطة الثالثة والأخيرة هي أنه من الأجدى للحكومة أن تفكر بإنفاق تلك القروض والمساعدات على مشاريع اقتصادية تنموية حقيقية، كالمشاريع الصناعية التي تكون قادرة في المستقبل على إعادة تسديد هذه القروض، وبل تكون قادرة على وقف تلك الهبات بما تؤمنه هي من موارد تمويل دائمة .

فجوة التمويل التي بدأت منذ مطلع الألفية الجديدة آخذة بالاتساع وتنحرف عن وظيفتها الأساسية وهذا ما سيحمل الاقتصاد مسؤوليات اقتصادية اجتماعية كثيرة وأعباء أكبر في المستقبل، فهل يستطيع الاقتصاد سدّ هذه الفجوة أو حتى تقليصها إلى أدنى حد ممكن؟ هذا مرهون بالنهاية بقدره القائم عليه ومدى تحملهم لمسؤولياتهم فعلاً!!

آذار ٢٠٠٤

القروض والمنح ورهان التنمية

أن تبحث عن القروض والمنح والهبات التي تحصل عليها سورية باستمرار كأن تبحث عن إبرة في كومة قش وأن تبحث عن طريقة صرف هذه القروض والمنح وعن كيفية التعامل معها فكأنك تبحث عن شيء صغير جداً في غرفة مظلمة كبيرة، وإذا كان الإفصاح عن قيمة هذه القروض والمنح قد بدأ يتوفر مؤخراً بشكل حذر جداً لكن الذي لم يتوفر ولا يعرف أحداً عنه شيء هو إن كانت هذه القروض والمنح قد استقرت في مكانها الحقيقي والمخصصة له فعلاً ولم تستقر في مكان آخر.

وسورية التي أدارت تاريخياً لعبة الاقتراض من الخارج بذكاء هل استطاعت أن تدير صرف ما حصلت عليه في الداخل بذكاء أيضاً؟ لا يكمن الرهان الاقتصادي على القروض في إمكانية الحصول عليها أو في إمكانية تسديدها فمصادر التمويل متاحة وبكثرة أمام الاقتصاد السوري، لكن الرهان الأساسي هو على جدوى ومنفعة هذه القروض التي نحصل عليها وعلى جدوى إنفاقها والعقلية التي تدار بها. لا تمضي سنة إلا وتوقع سورية العديد من اتفاقات القروض مع العديد من الدول المستقلة والمنظمات الدولية العربية منها والأجنبية فأين تصرف هذه القروض؟ وما هي القطاعات المستفيدة منها؟ وما هي المشاريع التي مولتها؟ وما علاقة هذه

القروض بالاقتصاد والسياسة الاقتصادية؟ هذه هي بعض الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا ونبحث عن إجابة لها .

لا يوجد قطاع اقتصادي أو اجتماعي في سورية إلا وفي ذمته ملايين من الدولارات أو اليوروات لدولة عربية أو أجنبية أو لمنظمة عربية أو أجنبية أيضاً، فالقروض والمنح قد غطت كل ما يخطر في البال من مشاريع في الاقتصاد السوري ولم تترك زاوية في قطاع ما إلا واحتلت فيه ركناً لها ولم ينج منها أي قطاع أبداً فالصناعة والسياحة والتجارة والمصارف والغابات والبيئة والاتصالات والتعليم والترفيه والصحة والطاقة والنقل والمياه والمجتمع المدني وتطوير المرأة كلها حصلت إما على قروض مباشرة أو على منح من ما يقارب ٢٢ دولة ومنظمة ومن معظم الجنسيات بدء من الدول العربية وانتهاء من المنظمات الدولية الكبرى فالاتحاد الأوربي واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الزراعة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي وبنك الاستثمار الأوربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية كلها قدمت بسخاء قروضاً ترد ومنحاً لا ترد لسورية خلال العقد الماضي والعقد الحالي يضاف إليها بالطبع مجموعة من الدول المستقلة مثل فرنسا وألمانيا وإيران وأسبانيا والسويد وبريطانيا .

سلة القروض والمنح السورية متنوعة جداً والمفترشين ظل خيمتها متنوعين أيضاً لكن ما أن يدور شريط القروض والمنح حتى نرى بانوراما مخجلة جداً لبعض القطاعات التي تلهث وراء القروض

والمنح ولنضع يدنا على جزء من الموقف المالي المتناقض جداً في الاقتصاد السوري. ففي الوقت الذي تركض فيه سورية للحصول على هذه القروض والمنح وترتب على نفسها التزامات مالية واقتصادية نجدها مصرة على تجميد أموالها في الداخل وعلى عدم تحريكها أبداً فمن يفسر لنا وجود ما يقارب ٦.٣٠ مليار دولار غير موظفة حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٤ لدى مصارف القطاع العام في سورية ومستمتعة بدفء أقييته وأقبية وغرف البنك المركزي وينفس الوقت نجري وراء رذاذ الدولارات والحففات القليلة من اليوروات التي يتصدق بها علينا الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول المانحة والمنظمات؟ أليست أموال الشعب السوري ذاتها المودعة في هذه المصارف أجدى بالتشغيل والعمل ضمن اقتصادها؟ ولماذا تبقى أموالنا عذراء ونركض وراء أموال الآخرين لتتزوجها؟ وإلى متى ستبقى أموالنا عديمة السيادة على ذاتها وفي بلدها ومكدسة مثل رزم الورق البالية في المصارف؟

وصل مجموع ما حصلت عليه سورية ورقياً من قروض ومنح حتى بداية عام ٢٠٠٥ إلى ٢.١٨٧ مليار يورو، ونقول ورقياً لأن هناك العديد من تلك القروض أو المنح قد أجلت وأن بعضها قد وقعنا على اتفاقية اقتراضه لكننا لم نسحب منه أي شيء بعد وبعضها ما هو في طريقه للتسليم إلينا ومنها ما أوقف مؤقتاً وبالتالي فإن هذا الرقم لا يمثل الرقم النهائي والحقيقي لكتلة تلك القروض والمنح التي حصلنا عليها. لا يبدو لرقم تلك القروض والمنح أهمية كبيرة بقدر أهمية البحث عن المشاريع والبرامج التي اتجهت إليها وما هي

الجدوى والمنفعة؟ من تلك القروض والأهم من ذلك علينا أن نسأل سؤال بسيط للغاية لكنه معقد للغاية أيضاً وهو هل تركت تلك القروض والمنح أثراً تنموياً في الاقتصاد؟ أم أنها تسربت إلى الأغوار المجهولة ولم يحدث ذلك الأثر المنشود؟ من الواضح جداً على حد قول رئيس هيئة مكافحة البطالة سابقاً أن سورية تعاني من فجوة تمويل وأنها غير قادرة على سد تلك الفجوة من مواردها الداخلية وبالتالي فهي تلجأ للاقتراض الخارجي وعادة ما تتعامل الدول مع القروض بناءً على فكرة المنفعة الاقتصادية من أجل تعزيز المردود المالي والاقتصادي للدولة، وسورية دولة متلقية لرأس المال بأسلوب لا يولد عليها التزامات قانونية أو سياسية من حيث تركيزها على المنح والهبات أكثر من تركيزها على القروض لكن وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المنح والهبات لن تكون الحاسمة في سد الفجوة التمويلية التي نعاني منها، وبالتالي فإن سورية بحاجة إلى التدفقات الاستثمارية الخاصة لأن تلك المنح والهبات لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من حاجة الاقتصاد. إنه يطرح البديل الاستثماري الخاص عوضاً عن البديل الاقتراضي لتمويل المشاريع الاقتصادية لأنه البديل المجدي والأكثر تماسكاً ومردودية من الناحية الاقتصادية بل والأكثر إنتاجية أيضاً ولكن البديل الاستثماري وبسبب من تأزم الوضع الاقتصادي الداخلي وسيادة نموذج اقتصاد الفساد العميق وانتشار علاقات ما تحت الطاولة وانعدام الشفافية وعصرنة البيروقراطية هو بديل ذو احتمالات ضعيفة جداً بل وقد تبدو آفاقه مسدودة أيضاً.

من العسير جداً التحدث عن جميع القروض والمنح التي حصلت عليها سورية والقطاعات التي مولتها لكن من اليسير جداً معرفة أن لهذه القروض دوراً وظيفياً إدارياً وتنظيماً فقط وليس اقتصادياً وإنتاجياً، والدلائل على ذلك كثيرة ننطلق من أولها وهو أننا لم نجد أبداً في قائمة تلك القروض والمنح أي قرض موجه لبناء مصنع جديد أو مشروع استراتيجي وحيوي ينعش الاقتصاد أو مشروع استثماري نوعي فحتى القروض والمنح التي حصلت عليها وزارة الصناعة كانت ذات دور إداري وتنظيمي بحث لعمل الوزارة كالقرض الذي وقعت عليه مع أسبانيا العام الماضي بقيمة ٥٠٠ ألف دولار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنحة التي وقعت عليها من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٠ بقيمة ٢١ مليون يورو لمشروع التطوير والتحديث المؤسساتي والمنحة الموقعة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٢ لوضع استراتيجية للتنمية الصناعية وباستثناء القرضين الذين حصلت عليهما الوزارة منذ ١٣ عام لمشروعي الأسمدة الفوسفاتية بتدمير بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي ومشروع معمل غزل إدلب بقيمة ٣٣.٥ مليون دينار كويتي لم تحصل على قرض مشابه له ناهيك عن العديد من المنح والقروض التي حصلت عليها الوزارة لتمويل التنظيم وليس لتمويل الإنتاج، وهذا الأمر ينطبق تماماً على باقي الوزارات إذ لم تحصل أي منها على قروض لتمويل مشروعات إنتاجية ضخمة، وبالتالي كانت الصفة الغالبة على القروض والمنح التي تحصل عليها سورية أنها قروض موجهة للاستهلاك الخفيف فقط ولشراء وتركيب مستلزمات البنية

التحتية مثل القرضين الذين حصلت عليها وزارة الكهرباء من بنك الاستثمار الأوربي بقيمة ١٩٠ مليون يورو من أجل نقل وتوزيع الكهرباء عامي (٢٠٠٠ و ٢٠٠١) والقرض الذي حصلت عليه وزارة النقل بقيمة ٥٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوربي أيضاً لتطوير ميناء طرطوس عام ٢٠٠٣. من ناحية ثانية نجد أن هناك العديد من القروض التي وجهت لمشاريع قد نستغرب جداً أن الدولة تقترض ملايين الدولارات من أجل تمويلها مثل مشروع مجاري حلب بقيمة ١٢.٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٠، ومشروع مجاري حمص وحماة بقيمة ٩.٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٠، ومشروع طريق أريحا اللاذقية بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٠، ومشروع ري الخابور بقيمة ١٥ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٠، وكل هذه المشاريع كانت ممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت يضاف إليها مشروع الصرف الصحي لمدينة دمشق بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٠، ومشروع طريق الرقة دير الزور بقيمة ٦ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٩، وقد كانت ممولة من الصندوق الكويتي. هذه المشاريع تجعلنا نتساءل عن إمكانيات الحكومة وعن موازنتها الاستثمارية التي كانت تخصصها سنوياً ضمن الموازنة العامة للدولة فإذا كانت إمكانيات الحكومة المالية لا تسمح لها بتمويل مثل هذه المشاريع العادية جداً والبسيطة جداً فماذا عن المشاريع الكبيرة والاستراتيجية الأخرى التي يحتاجها الاقتصاد؟ أو لماذا لم تخصص الحكومة خلال كل الفترة السابقة أموالاً استثمارية لتنفيذ تلك المشاريع بدلاً من اقتراضها من الخارج؟

يضاف إلى ذلك أن هذه المشاريع وغيرها قد مولت من الخارج في الوقت الذي كانت تحصل فيه سورية على عائدات مالية متزايدة من النفط، ألا يوحي ذلك الوضع بتناقض ما في السياسة الاقتصادية؟

إن كانت هذه المشاريع المذكورة قد وجهت إلى قضايا البنية التحتية مباشرة فإن العديد منها لم توجه لذلك وإنما وجهت لنشاطات عامة وشاملة جداً مثل برنامج التدريب للحفاظ على التراث الثقافي بقيمة ٢ مليون يورو (منحة) والمعهد العالي لإدارة الأعمال بقيمة ١٤ مليون يورو (منحة) وبرنامج دعم القطاع المصرفي بقيمة ٦ مليون يورو (منحة) ومشروع التطوير والتحديث المؤسساتي بقيمة ٢١ مليون يورو (منحة) وكلها ممولت من الاتحاد الأوروبي في سياق التعاون المالي بين سورية والاتحاد الأوروبي والملاحظ من هذه القروض أنها موجهة لمشاريع رمزية أكثر منها مشاريع حقيقية وهي تخدم القطاع الإداري في جهاز الدولة ولا تخدم القطاع المالي واللافت للنظر هو أننا لماذا لم ننفذ مثل تلك المشاريع الإدارية لوحدنا سابقاً ولماذا انتظرنا الاتحاد الأوروبي ليقدم لنا المنح والقروض لتنفيذها؟ وهل تقوم فلسفة الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية على تمويل ذلك الإصلاح من الخارج؟ والأكثر أهمية من ذلك ماذا لو لم يكن الاتحاد الأوروبي ممولاً لمثل هذا النوع من المشاريع فهل كنا سنبقى دون إصلاح إداري أم أننا كنا سنبحث عن مصدر بديل آخر للتمويل؟

تبدو القروض والمنح التي تحصل عليها سورية كأنها ذات أثر محايد في عملية التنمية التي يروج لها منذ عقود أي أن هذه القروض لم تقدم الكثير من الترابطات الاقتصادية أو تفعل الكثير من التغيرات

الاجتماعية بدلالة القطاعات التي وجهت إليها وأن هذه التغييرات إن حدثت فقد بقيت في الحدود الدنيا وبالتالي فقد بقيت هذه القروض والمنح بمستوى فعالية متدنية نوعاً ما وإذا سمحنا لأنفسنا بمقاربة اقتصادية سنقول إن تلك القروض والمنح قد بقيت محايدة أو ضعيفة التأثير في معدلات النمو الاقتصادي بدليل أن تلك المعدلات تنحو نحو الانخفاض منذ عدة سنوات رغم استمرار الحصول على المنح والقروض لتصل إلى أدنى مستوياتها تقريباً عام ٢٠٠٤ إذا أنها لم تتجاوز (١.٤٪) بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة بل إنها وصلت في بعض السنوات إلى أقل من (١٪) كما في عام ٢٠٠٠ ذاته.

قد تبدو هذه الآلية مرتبطة إلى حد ما بالتوزيع القطاعي لتلك القروض فالإحصاءات تشير إلى أن قطاع الطاقة الكهربائية هو من أكثر القطاعات حظوة في القروض حيث حصل على ما يقارب (٣٥٪) من إجمالي قيمة القروض الموجهة لسورية تلاه قطاع المياه بـ(١٣٪) ثم قطاع الاتصالات بـ(١٢٪) في حين نجد أن قطاع الصناعة لم يحصل إلا على ما يقارب الـ(٨٪) من إجمالي قيمة القروض والمنح وهذا يعني أن قطاعات البنية التحتية هي الأكثر أهمية من القطاعات الإنتاجية المباشرة في ذهن المخططين السوريين. يضاف على ذلك أن توزيع القروض والمنح ضمن الجغرافية الاقتصادية السورية يطرح العديد من التساؤلات، فمحافظة حلب قد احتلت المرتبة الأولى من حيث حصولها على القروض فقد استحوذت على (٢٣٪) منها تلتها محافظة ريف دمشق بـ(٨٪) ثم دمشق بـ (٦٪) في حين بقي نصيب باقي المحافظات

الأخرى في الحدود الدنيا وخاصة محافظات مثل السويداء (٠.٥٪) ودرعا (١٪) والرققة (٢٪) ودير الزور (٢٪) والقنيطرة (٠.١٪) والتي هي بحاجة أصلاً إلى تنمية وتطوير أكثر من غيرها من باقي المحافظات والمحافظات الوحيدة من هذه المحافظات التي حصلت على نسبة عالية من تلك القروض والمنح هي محافظة الحسكة فقد استحوذت على (٨.٥٪) منها وبشكل عام فإن القروض والمنح لم تساهم بالتقليل من فوارق التنمية الجغرافية بل وجهت للمحافظات والمراكز المتطورة أصلاً الأمر الذي يجعلها أكثر حيادية من الناحية الجغرافية ويقلل من فرص نمو تلك المحافظات التي يشكل بعضها خزان الاقتصاد السوري من الطاقة والغذاء والمواد الخام الزراعية.

تشرين الثاني ٢٠٠٥

الفهرس

٧	١- النّقد والمصارف
٩	المليارات المكذسة ومأزق التوظيف
١٤	بين المصرف الصناعي وبنك الاستثمار الأوربي
١٩	الاقتصاد الهش والليرة المتينة
٢٥	المصرف الصناعي تدهور مستمر
٢٧	البنك المركزي وقصّة قرارين
٣٥	سندات الدين العام والسياسة الجديدة
٤٤	شهادات الإيداع سياسة نقدية محايدة
٥٢	مشكلة تخصيص الموارد
٥٥	كسر حلقة التمويل المفرغة
٥٨	الليرة - دولار وإشكالية السيادة
٦١	المصارف الخاصة والتنمية الغائمة
٦٤	دفاعاً عن أموال السوريين
٦٨	ضبط أرقام ومعدلات التضخم
٧٢	التجارة تقضم ودائع المصارف
٧٥	٢- الموازنة العامة
٧٧	الاقتصاد السوري غني والسوريون فقراء
٨٧	اجتماع الفرص الضائعة
٩٦	أسئلة الأرقام الضالة

١٠٥	بناء الوهم (١)
١١١	بناء الوهم (٢)
١١٨	الأسعار والعجز
١٢٠	العقلية الانكماشية للحكومة
١٢٢	من يدفع نصف الضرائب والرسوم؟
١٢٤	موازنة ٢٠٠٩ واقتصاد يتغير
١٢٧	٣- القروض والمديونية
١٢٩	الاقتصاد إسفنجية الهبات والقروض
١٣٤	القروض والمنح ورهان التنمية

المؤلف في سطور

أيهم علي أسد

- مواليد سورية، حلب، عام ١٩٧٨
- دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، بتقدير امتياز، عام ٢٠١٠.
- محاضر في المعهد الوطني للإدارة العامة بدمشق منذ عام ٢٠٠٨.
- دُرِس في الجامعة الافتراضية السورية، برنامج الإجازة في الاقتصاد عام ٢٠١٠.
- صدر له أربعة كتب هي:
 - ١- تفكيك العولمة، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٨،
 - ٢- نقد اندماج الاقتصادات العربية، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٩.
 - ٣- البنى الليبرالية النظرية للتغيير الاقتصادي، دار نون ٤، حلب، ٢٠١١.
 - ٤- الاقتصاد السوري المهذور، دمشق، ٢٠١٤.
- له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة، والدراسات الاقتصادية، وأوراق العمل، في مجالات النمو الاقتصادي، والاقتصاد الدولي، والنوع الاجتماعي، والأزمة المالية.
- عمل في حقل الإعلام الاقتصادي الخاص خلال أعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٩) كمحرر وعضو هيئة تحرير ورئيس تحرير، وكتب الكثير من مقالات الرأي، ومقالات التحليل الاقتصادي.
- عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وعضو مشارك في اتحاد الصحافيين السوريين.

هذا الكتاب ..

يمثل كتاب «التحول والصدمة» جزءاً من الذاكرة الاقتصادية لسورية خلال فترة اتسمت ببروز تحولات وتوجهات اقتصادية جديدة، كانت السمة الغالبة عليها هي سمة الليبرالية الاقتصادية، لكنها في الوقت ذاته اتسمت بأنها مرحلة تأرجح فيها الاقتصاد والمجتمع بين واقع سيئ وصل إليه بفعل تناقضات تاريخية متراكمة، وبين رغبة بالانتقال إلى حالة جديدة اصطدمت بذلك الواقع المتقل بالتناقضات، هي مرحلة اضطربت فيها السياسات الاقتصادية، وتناقضت فيما بينها، فكانت النتائج والوقائع على ضفة، والسياسات على الضفة المقابلة لها تماماً، واستمرت تلك الفجوة بالاتساع، وتجسدت في المحصلة النهائية لها على شكل فجوة بين الخيارات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة والأهداف المرغوب في الوصول إليها، لقد قلت الخيارات المتاحة في الوقت الذي اتسعت فيه الأهداف المرغوبة، هنا بالضبط كانت أزمة التحول والتأسيس للصدمة.